اللواء طلعت أحمد مسلم



حرب الخليج والأمن القومي

حربُ الخليج
وَالأمنُ القوميُ

اللواء طَلعت أحمد مسَلم

حربُ الخليج
وَالأمن القوميّ

دار الملتقى للنشر

الطبعة الأولى
1992 م

الناشر
دار الملتقى للنشر
قبرص - ليماسول - ص.ب: 6527

كلمة الناشر

لماذا افتُعلت أزمة الخليج ثم حربها؟!

هل حقاً بفعل دخول القوات العراقية إلى الكويت واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة للعراق، أو جاءت توافقاً مع مخطط أميركي للسيطرة على منابع النفط بمنطقة الخليج العربي؟!

لماذا وقفت الكويت وغالبية دول الخليج مع صدام حسين في حربه ضد الثورة الإسلامية الإيرانية ثم انقضّ عليها؟! هل هو جنون العظمة أو داء الزعامة؟!!

هل هي المرة الأولى والأخيرة لدولة الكويت وغيرها من الأقطار الخليجية النفطية التي تمارس فيها تجويعاً ضد المواطن العربي في العراق وغيره نتيجة سياساتها النفطية؟!!

ثم،

لماذا ـ مرة وعشرات المرات ـ تفتعل أزمة الحدود بين البلدين؟ ألا يعود تاريخها لحقبة طويلة من الزمن؟ ولماذا هذه الحدود طالما شعارات البعث أمة واحدة!!؟

هل أزمة الخليج وحربها هي حقاً سيناريو أميركي أعدّ بعناية وفخٌّ محكم نُصب للعراق فوقع فيه فريسة «لأم المعارك»؟!!

أسئلة وأسئلة دارت وستظل تدور في أذهاننا، بيد أن إجابة واحدة ومتطابقة يصعب العثور عليها مهما قلّبنا. لذا ستأتي إجابات متناقضة ومختلفة تماماً وكأننا بحلقة لحوار الطرشان. . .

ولا يدّعي هذا الكتاب بمؤلفه وناشره أنه يقضي على هذه الحيرة ويزيل التباين والاختلاف، ولكنه من حقه الادعاء، وباقتدار، أنه محاولة من المحاولات العربية القليلة والنادرة التي وُلدت من رحم حرب الخليج برؤية وبنفس عربية قومية. ومن حقنا القول أيضاً إن هذه الحرب استحضرت معها خارطة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعسكرية وأمنية، خارطة رُسمت خارج فضائها العربي لدرجة بتنا فيها نتسابق ونستهلك «بشراهة» عشرات الكتب والتقارير التي أنتجتها مؤسسات وأسماء أميركية وغربية، وكأن هذه التقارير والكتب وأدواتها بعيدة تماماً عن خدمة الأهداف السياسية والاستراتيجية لانتمائها وكأنها منزّهة تماماً عن أية غرضية أو فرضية.

* * *

أزمة الخليج ثم حربها.

درع الصحراء ثم عاصفتها.

احتلال الكويت ثم تحريرها.

قوة العراق ثم تدميرها.

جميع هذه التسميات والعناوين، كل هذه السيناريوهات بتفاصيلها ومراحلها وأحداثها عاشها المواطن العربي بذهول وصدمة، برعب وحقد منذ الثاني من شهر أغسطس 1990. ولكن ما حدث، هل كان سيقع إذا كان الأمن القومي قائماً وحرصت الأنظمة العربية على إقامة بنيانه؟؟

هل كان للمخطط وللمؤامرة أن تمر على الأمة العربية كلها وأن تنفّذ على أرضها دون وعي لأبعادها ونتائجها ومخاطرها؟؟

وهل،

من الحكمة بمكان أن تقبل أطراف عربية باحتلال قطر عربي لآخر بالقوة

وتقبل أطراف عربية أخرى بتدمير قوة قطر عربي وبالتعاون مع قوى أجنبية؟؟

في كتـاب «حرب الخليـج والأمن القـومي» الـذي نصـدره نعلم في «الملتقى» مسبقاً أن حجبه ومنع تداوله سيكون الخيار الأسهل والأول للرقيب، ولكننـا لن نكترث بحجم المصادرة بقدر اهتمامنا بكيفية وصوله للقارىء العربي.

الملتقى

ديسمبر 1991 م

الفصل الأول

مفهوم الأمن القومي

ظهر مفهوم الأمن القومي حديثاً في كتابات المؤلفين، حيث لم يكن من المعتاد استخدام مصطلح الأمن القومي قبل الحرب العالمية الثانية ولكنه ظهر بعد ذلك. ومع بدء الكتابة عنه حاولت أقلام كثيرة عربية وغير عربية تحديده، واقتراح وسائل وأساليب لتحقيقه، كما تناولت ما يؤثر عليه في الوقت الحالي، أو ما قد يؤثر عليه في المستقبل، وقد اختلفت هذه الأقلام فيما بينها، وهي تحاول تحديد مفهوم الأمن القومي، ورغم أن كثيرين قد أدلوا بدلوهم، وأن الموضوع نوقش ويناقش كثيراً إلا أنه يصعب القول بأنه قد أمكن التوصل إلى مفهوم محدّد ونهائي للأمن القومي، ويعكس هذا الاختلاف إشكاليات كامنة في الموضوع، واختلاف المواقع التي يقف فيها الباحثون في محاولتهم لتحديد مفهوم الأمن القومي؛ هناك من يتناول الأمن باعتباره مرادفاً للسياسة الخارجية للدولة[1]، وغالباً يرتبط ذلك بتخصص الباحث في دراسة العلاقات الدولية، وهناك من يعتبره مفهوماً عسكرياً خالصاً بمعنى الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية[2]. وهنا عادة ما يكون الكاتب إما عسكرياً أو متخصصاً في الدراسات العسكرية، وهناك من يعتبره قضية اجتماعية، بل يصل الأمر إلى اعتبار أن الأمن هو التنمية، وهو ما يسمى بالنظرة الشاملة للأمن، هناك أيضاً من يرى

(1) ربيع، د. حامد «نظرية الأمن القومي العربي» ـ دار الموقف العربي، ص 198.
(2) هويدي، أمين.

أن الأمن القـومي مرادف لأمن الـدولة أو أمن النـظام وهي النظرة التي عـادة ما تغلب على رؤية المسؤولين الرسميين، وخصوصـاً في تلك الدول التي تعـاني من عدم الاستقرار السياسي، وترتفع أهمية الأمن الداخلي في أولويات الاسـتراتيجية العليا للبلاد.

يختلف الأمن القـومي في مفهومـه عن أمن الإقليم، وإن كان من الممكن أن ينطبقا في بعض الحالات، حينما تنطبق حدود الإقليم على المنطقة التي تستوطنهـا أمّـة مـا. فنحن نسمـع عن الأمن الأوروبي وأمن البحـر المتـوسط مثـلاً، وأمن الشرق الأوسط، وما إليه ويختلف أمن الاقليم عن الأمن القومي لدولة ما في أنه يتناول الموضوعات الخاصة بأمن أكثر من دولة. وهو ما يثير قضـايا الخـلاف بين تصورات الدول المكونة للإقليم، بل إن الأمـر قد يـزداد صعوبـة حينما يشتمـل الاقليم عـلى جزء من دولـة كبيرة وليس كلهـا، مثلما هو الحـال بالنسبـة لـلأمن الأوروبي والذي يضم نظرياً المساحات من الاتحاد السوفياتي الواقعة غـرب جبال الأورال، بينما لا يضم مناطقه شرقها.

إن أهم ما يتعلق بالأمن هو تعريفـه، ماذا نقصـد بالأمن؟ ومـاذا يعني الأمن القومي؟ إن المفهوم البسيط للأمن هو الشعـور بالأمـان، والابتعاد عن الشعـور بالخوف الـذي يمكن أن يسيطر عـلى الإنسان وعـلى المجتمع، أي أنـه ليس كل شعـور بالخـوف مضاد لـلأمن، ولكنه الخـوف الـذي يهـدد كيـان الفـرد وكيـان المجتمع، الخوف من حدوث تغيير سلبي شـديد في الحيـاة، ولا شك أن أخـطر التغييرات التي تهدد كيان الفرد والمجتمع هي تلك التغييرات التي تؤدي إلى قتل الأفراد وتدمير المنشآت وإتلاف المحاصيل والمنتجات. لكن التغيـيرات الشديـدة في قدرات الأفراد والمجتمع والتي تؤدي إلى تدهـور شديـد في مستوى المعيشـة، تعدّ هي الأخرى مخاطر تهـدد أمن المجتمع، وتهـدد الأمن القومي، وقـد تحدث هذه التغييرات فجأة وبشكل حاد، في حين قد تحدث تدريجياً ومع ظهور بوادرها مبكراً، ومع ذلك فإن جميع الحالات السابقة هي حالات تهديد للأمن القـومي، فالأمن ظاهـرة تعرف بعكسهـا، أي أنه في حـالة غيـاب تهديـد للأمن نـادراً ما يجري الحديث عنه أو دراسته، في حين أنه يشتـد الإحساس بـه عند فقـدانه أو ظهور بوادر تأثره، لذا فإن التخلف أحد عوامـل تهديـد الأمن، حيث يؤدي إلى

تغيير شديد في قدرة المجتمع (الدولة) وتدهور مستوى المعيشة فيها، ولكنه من عوامل التهديد التي يمكن التنبؤ بها والتي تحدث تدريجياً، بحيث يمكن تجنبها.

من السائد اعتبار أن الأمن القومي هو «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع»(3). وأياً كان مفهوم الأمن الذي يتبناه أحد الأطراف، فإن هناك شروطاً لا بد من توافرها حتى يمكن الحديث عن أمن دولة أو مجتمع، أو إقليم ما. أهم هذه الشروط هو القيم المشتركة، واللغة، والاتصال الجغرافي، وعادة ما تكون هناك علاقة قوية بين القيم المشتركة واللغة، حيث عادة ما تشكل اللغة أساس القيم، وتتفرع منها الثقافة والدين، أما الاتصال الجغرافي فهو عادة يشكل الأساس الموضوعي للتاريخ المشترك، إلا أن انتشار بعض اللغات بعيداً عن مصدرها الأصلي عن طريق الغزو عادة ما لا يوفر قيماً مشتركة، كما أن المحيطات والبحار التي كانت كثيراً ما تفصل بين المجتمعات والشعوب، لم تعد تلعب الدور الأمني نفسه، وإن كانت لم تفقد مفعولها تماماً، هكذا نشأت أفكار حول أمن الأطلسي، وأمن البحر المتوسط وما شابهه.

---

(3) هلال، د. علي الدين، تحديات الأمن القومي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، 1986، ص 18.

اشكالية النظرة الضيقة للأمن

رغم أنه يمكن اعتبار التعريف السابق الشامل للأمن أساساً لمفهوم الأمن، فإن الحديث عن الأمن عادة ما ينحو إلى الجانب العسكري والذي يشكل الجوانب العاجلة المتعلقة بكيان الدولة مباشرة، ويفرق بينها وبين الجوانب والتهديدات الأخرى التي ليس لها نفس طابع العجلة والخطورة للتهديدات العسكرية، هكذا يركز الكثيرون في حديثهم عن الأمن القومي على هذا الجانب العسكري، في حين يصفها آخرون بأنها النظرة الضيقة للأمن.

رغم العوامل الموضوعية التي تدفع إلى الأخذ بالنظرة الضيقة للأمن، فإن الأخذ بها يؤدي إلى إغفال عناصر هامة تؤدي غالباً على المدى الطويل إلى تهديدات عنيفة للأمن، ربما كان ما حدث في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية من تطورات سريعة وخطيرة من أهم الأمثلة لذلك، فقد كان الاهتمام السوفياتي بالجانب العسكري للأمن واضحاً، وكان الاتحاد السوفياتي إحدى قوتين عسكريتين في العالم، وتقدمت الأسلحة والتقنية العسكرية السوفياتية تقدماً كبيراً، إلا أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد السوفياتي أدى إلى نتائج كثيرة أصبحت تؤثر على قدرة الاتحاد السوفياتي في المحافظة على مكانته العسكرية، إذ ازدادت تكلفة متابعة التقدم التقني العسكري في الغرب، ولم يعد الاتحاد السوفياتي قادراً على الاستمرار في تحملها، وحتى إذا تصورنا أنه كان بالإمكان تحملها في الوقت الحاضر والمستقبل القريب، فإن جميع المؤشرات كانت تشير إلى استحالة الاستمرار في ذلك. كذلك كانت هناك عوامل الاضطرابات العرقية والقومية التي أمكن كبتها لفترة زمنية طويلة لتعود إلى الظهور على السطح بعد ذلك، وتؤدي هذه الاضطرابات العرقية والقومية إلى تفكك التجانس والتماسك الاجتماعي للدولة، ويضعفها في مواجهة التهديدات الخارجية، بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يعني عملياً انهيار الأمن. كذلك، فإن الافتقار إلى الحرية وممارسة الحقوق السياسية يؤدي

أولاً إلى حرمان المجتمع من قدرات الأفراد الإبداعية سواء بالرأي، أو بالعمل مما يؤثر بالتالي على قدرة المجتمع على النمو وتحقيق أمنه، وتؤدي الاضطرابات أيضاً إلى تراكم عوامل العنف المكبوت الذي يحدث نوعاً من الانفجار أو الانهيار في لحظة معينة تكون فيها الدولة والمجتمع شديدة التعرض والانكشاف للتدخل الخارجي، سواء كان مباشراً باستخدام القوة العسكرية، أو غير مباشر بالتأثير الفكري على العقول والمعنويات، مما يؤدي عملياً إلى انهيار المجتمع، وهو التفسير الوحيد لما حدث ويحدث الآن في الاتحاد السوفياتي.

كان من الممكن اعتبار حالة الاتحاد السوفياتي شذوذاً عن القاعدة، أو كان يمكن تفسيرها بشكل آخر لو لم ينطبق ذلك أيضاً على حالات أخرى أهملت فيها عوامل النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وممارسة الحقوق السياسية، بل وفي بعض الحالات التي يمكن تصورها أنها لم تهمل فيها هذه العوامل ولكن الظروف الضاغطة أدت إلى وضعها في أسبقية متأخرة، فإذا كان من الممكن اعتبار أن أوروبا الشرقية (دول حلف وارسو) كانت صورة من الاتحاد السوفياتي، فقد كان من الصعب تصور ذلك بالنسبة ليوغوسلافيا التي مزقتها الخلافات العرقية والقومية، كذلك فإن آثار الحرب العراقية الإيرانية أدت عملياً إلى انهيار الجبهة الإيرانية في نهاية الحرب نتيجة لتأخر أولويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وما رأته القيادة من ضرورة الاستئثار بالقرار السياسي والعسكري تحت غطاء ديني، ولا ننسى هنا أن الحرب العراقية الإيرانية قد أدت عملياً إلى حرمان المجتمع تقريباً من جيل كامل من الفتيان صغار السن، الأمر الذي كان لا بد وأن يؤثر على الأمن: أمن الدولة وأمن المجتمع - في مرحلة زمنية.

ينسى أصحاب النظرة الضيقة للأمن حقيقة أنه ليست هناك أمة تستشهد أو تنتحر، فالأمم تكافح وتناضل وتثور، ولكنها تسعى إلى الحياة، وهو الأمر الذي يختلف بالنسبة للأفراد، فهناك أفراد يستشهدون كما أن آخرين ينتحرون، لكن المجتمعات عادة ما تصل عند نقطة معينة من تاريخ نضالها إلى الاقتناع بأنها لا تستطيع أن تحسم الصراع من أجل تحقيق أهدافها - أي أنها لا تستطيع أن تحقق أمنها من التهديدات الخارجية بالتضحية بعناصر حياتها، وهنا فإنها تتمسك بمطالبها الداخلية حتى ولو كان ذلك على حساب مواجهة التهديدات الخارجية،

مؤجلة الصراع مع عناصر التهديد الخارجي إلى مرحلة قادمة قد تأتي أو لا تأتي.

هكذا يجد أصحاب النظرة الضيقة للأمن، والذين يركزون على الجوانب العسكرية للأمن أنفسهم أمام خيار صعب، فإما التخلي عن أولوية الدفاع لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو المخاطرة بالتخلي عن الدفاع نفسه في مرحلة تالية نتيجة لتخلف الاقتصاد والمجتمع والمشاركة السياسية، وأياً كان الاختيار فغالباً ما تؤدي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الخيار الأول سواء وافق عليه أصحاب هذه النظرة أم أنكروه، ويبقى المشتغلون بالأمن موزعين اهتماماتهم على جوانب مختلفة إلى جانب الشق الدفاعي للأمن الذي لا يستطيع أي مشتغل بالأمن أن ينكره، سواء كان من أنصار النظرة الضيقة للأمن، أو كان من المنادين بالنظرة الشاملة، أي يظل الاختلاف حول الأولويات والنسب التي يستحوذ عليها الاهتمام بكل جانب، وإذا كان هناك من يعتقد بأولوية الاقتصاد أو المشاركة السياسية، فالأغلب أنه يبرر موقفاً ما أو فكرة ما أكثر من اقتناعه بذلك، وربما كان موقف الدول الغربية التي عادة ما تتحدث عن أولوية الاقتصاد من قضايا الردع النووي، ومن أزمة الخليج أكبر دليل على كذبهم.

اشكالية النظرة الشاملة للأمن

عادة ما يفترق الحديث عن الأمن عن ذلك الحديث عن شؤون الدفاع في شمولية الحديث عن الأمن، هنا لا يمكن أن يكون الحديث مقتصراً على شؤون الدفاع أو على استخدام القوات المسلحة، وربما كان أفضل تحديد للأمن هو تناول جميع الموضوعات التي يمكن أن تؤثر على الدفاع، هنا تصبح جميع الشؤون الداخلية للمجتمع أو الدولة أو الكيان السياسي موضوعاً للأمن، فالصحة والتعليم، ومستوى المعيشة، والمزاج السياسي، والروح المعنوية، ونمو الاقتصاد ونوعيته، والأمراض الاجتماعية وغيرها من الشؤون الداخلية تؤثر على الدفاع سواءً بشكل فوري وفي الحال، أو في المستقبل، والحقيقة أن من قال بأن الأمن يعني التنمية لم يبتعد عن الحقيقة إذا كان المقصود هو التنمية الاجتماعية، وليست التنمية الاقتصادية فقط، رغم أن هذا الربط صحيح وهو يفسر لنا إلى حد كبير انهيار قوى عسكرية ضخمة بشكل مفاجىء، سواء كان ذلك في صراع مسلح، أو حتى بدون هذا الصراع. إن ما حدث في بعض دول العالم الثالث ومنها دول عربية، من انهيار قوى عسكرية ضخمة أثناء الصراع المسلح على نحو ما حدث في الحروب بين الهند وباكستان سابقاً وبالتبادل، وبين الدول العربية واسرائيل عام 1967، ثم انهيار القوة الاسرائيلية مؤقتاً عام 1973، وكذلك ما حدث من انهيارات في القوة العسكرية العراقية سواء أثناء الحرب العراقية الإيرانية أو في حرب الخليج عام 1991، كل ذلك يوضح لنا أن القوة العسكرية الضخمة سواء عددياً أو فنياً يمكن أن تنهار نتيجة لضعف في البيئة الاجتماعية. وتغير نتائج الصراع المسلح، أو تبادل الأطراف للنتائج، إنما يرجع إلى معالجة بعض القضايا الاجتماعية وربما إهمال الطرف الآخر لبعض هذه الجوانب نتيجة الغرور. كذلك فإن انهيار الامبراطوريات الاستعمارية السابقة، ثم انهيار قوة الاتحاد السوفياتي رغم ما اشتملت عليه هذه القوى من قوات جرارة مسلحة بأحدث أسلحة ذلك العصر يدل على ارتباط القوة العسكرية والقدرة على الدفاع بجوانب وعناصر أخرى، وهو ما يعبر عنه بالارتباط بين الأمن وقضايا

التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وباعتبار أن جوهر الأمن ينبع من وجود حد أدنى من التنمية والاستقرار دون استبعاد القوة العسكرية، بل بوضعها في إطار اجتماعي أوسع وبتحديد العلاقة الوثيقة والضرورية بينها وبين مقومات الأمن الأخرى من استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ويرى البعض هذه العلاقة الدقيقة في أن «القدرة العسكرية مرتبطة بالصناعة العسكرية والأخيرة مرتبطة بالتنمية أو بالاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، وأنه لذلك لا مجال للفصل بين حلقات الأمن القومي ولا مجال لتحقيق قدرة عسكرية في غير الدولة الصناعية، أو الدول التي ترتبط معها بصلات عضوية ومصالح متميزة، وبغير ذلك تصبح إحدى ركائز الأمن القومي الأساسية تحت رحمة جهة أخرى تملك التأثير والهيمنة، وتوجهها تبعاً لمصالحها التي تتعارض في الغالب مع مصالح الدول ذات العلاقة، ولذلك لا معنى للاستقلال السياسي إذا لم يسانده استقلال اقتصادي يتجاوز طوق التبعية»[4]. ومع التسليم بالعلاقة بين القدرة العسكرية والصناعة العسكرية، وبين الأخيرة والتنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي إلا أن اعتبار أن الصناعة العسكرية هي حلقة الوصل الوحيدة أو الرئيسية بين القدرة العسكرية، وباقي نواحي الحياة السياسية والاجتماعية أمر مبالغ فيه، فالصناعة العسكرية السوفياتية مثلاً ظلت قوية فترة بعد انهيار الاقتصاد السوفياتي والمجتمع السوفياتي، كما أن انهيار قوى عسكرية عربية في حروب سواء في حرب الخليج الأخيرة، أو في حروب عربية اسرائيلية لم يكن ناتجاً عن ضعف الصناعة العسكرية العربية رغم أنها كانت فعلاً ضعيفة، كما أننا لا بد وأن نضع في الاعتبار أن الصناعة العسكرية قد اتسعت واتسع نطاقها ومفرداتها بحيث لم تعد هناك دولة قادرة على صناعة جميع احتياجاتها العسكرية محلياً، وبالتالي، فإن الاستقلال الاقتصادي المطلق لم يعد وارداً، وإنما أصبح الحد الأعلى هو درجة عالية من الاعتماد على الذات، ودرجة من الاعتماد المتبادل مع القوى الأخرى. هكذا يمكن القول أن القدرة العسكرية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بباقي نواحي التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي

---

(4) جاء ذلك في تعليق الفريق الركن المهندس عبد الهادي المجالي حول الدراسة المقدمة من د. علي الدين هلال، السابق ذكرها.

والاجتماعي مباشرة، ودون حاجة ضرورية إلى حلقة الصناعة العسكرية، فالجندي المقاتل في الميدان هو جزء من المجتمع يتأثر بكل ايجابياته وسلبياته، واحتياجات الدفاع تعتمد في غالبيتها على اقتصاد المجتمع ونموه في فروعه المختلفة من زراعة وصناعة وأموال، وليس الصناعة العسكرية فقط، وتجمد أي فرع من فروع الاقتصاد أو الاجتماع يعني التخلف، وبالتالي تخلف القدرة العسكرية.

يرى كثير من الباحثين أن مفهوم الأمن كل لا يتجزأ، وأن تركيز المؤسسات الغربية على الجوانب العسكرية والاستراتيجية يعكس وصول المجتمعات الغربية إلى درجة من الإجماع الداخلي والاستقرار الاجتماعي والسياسي بما يسمح لها بقصر مفهوم الأمن في إطاره العسكري الاستراتيجي[5].

رغم ذلك، فإن هذه الحقيقة تضعنا أمام إشكالية أخرى، وهي أن معالجة قضايا الأمن كمفهوم مركب متعدد الجوانب والأبعاد والمستويات، تعني معالجة قضايا التنمية الشاملة والتحرر الوطني والعدالة الاجتماعية والأصالة الحضارية والثقافية، أي أنها تعني معالجة كل قضايا المجتمع وقطاعاته، وهو الأمر الذي ينتهي بنا في الحقيقة إلى أن يصبح أمراً غير ذي مضمون، إذ أن المفهوم الذي يمكن أن يفسر كل شيء لا يفسر شيئاً في الواقع.

تشير هذه القضية إلى أنه إذا لم يكن من الممكن أن نفصل بين جوانب الأمن المختلفة نظراً لارتباطها الوثيق ببعضها، فلا أقل من تحديد أولويات لها بحيث تضع التهديدات الأكثر خطورة، والتي تتميز بالصفة العاجلة أكثر من غيرها على رأس قائمة أولويات الأمن. ويرى البعض «أن الدول تواجه أحياناً تهديدات عسكرية أو سياسية عاجلة لا يمكن تأجيلها»[6] وأنه «مع إدراك أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي باعتباره الركيزة «والبنية التحتية» للأمن، فإن حماية هذا الاستقرار والذود عنه يتطلبان قدرة عسكرية فعالة قادرة على الردع من ناحية،

(5) دسوقي، د. علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عام 1986، ص 18.

(6) المرجع السابق.

وعلى الدفاع من ناحية أخرى، وبدون هذه القدرة العسكرية، فإن ذلك الاستقرار لا معنى له إذ يصبح تحت رحمة الآخرين»[7]. ويعيب هذا التصور أنه يضع التهديدات العسكرية كما لو كانت دائماً ذات صفة عاجلة، وأن القدرة العسكرية على الردع والدفاع لها أسبقية على الاستقرار نفسه. لا بد هنا من الاعتراف بأن ظروف كل دولة أو كيان سياسي أو اجتماعي تختلف عن ظروف غيرها، وبالتالي فإن الأولويات يمكن أن تختلف، فقد لا تكون التهديدات العسكرية خطيرة أو عاجلة، كما هو الحال في كثير من الدول الأفريقية، وبذلك لا تكون لها الأولوية، بينما لا بد أن تحتل رأس قائمة الأولويات حينما تكون خطيرة في جسامتها، وآنية أو عاجلة في زمانها، لكن الالتفات إلى القدرة العسكرية ومنحها الأسبقية الأولى أو المطلقة وإن بدا واجباً، إلا أنه قد لا يكون الخيار الصحيح حينما يكون الاستقرار السياسي والاجتماعي على درجة عالية من التوتر والضعف، إذ تصبح «البنية التحتية» للدفاع ضعيفة أو مائعة، وتبدو كما لو كانت طافية فوق بحر هائج قد يرفعها إلى درجات عالية ثم يهبط بها إلى مستوى غاية في التدني، هنا تكون معالجة قضايا الاستقرار السياسي والاجتماعي ذات أسبقية كبيرة لا تقل عن أسبقية القدرة العسكرية، وقد تزيد عنها في حالة ما إذا كانت التهديدات العسكرية غير جسيمة أو غير عاجلة، أو أن تكون موازية لها على الأقل في حالة ما إذا كانت هذه التهديدات جسيمة وآنية.

إن النظرة الصحيحة إلى قضية الأمن تتطلب أولاً الاعتراف بأن الأمن قضية مركبة شاملة وليس قضية جزئية، هي البقاء والحياة نفسها، وإذا كانت كذلك فهي لا بد أن تكون دراسة للعلاقة بين عناصرها المختلفة، وليست دراسة لأي عنصر منها على وجه الخصوص، وهي لا بد وأن تسلم بالعناصر الأساسية لكل ناحية حتى تحدد أولوياتها دون أن تخوض في تفاصيل أية ناحية أو عنصر.

كذا، فإن أحد أهم موضوعات دراسة الأمن هو تحديد أولويات أمن المجتمع نتيجة لتحديد التهديدات المختلفة التي يتعرض لها في وقت محدد وفي زمن محدد، وألا يشتمل هذا التحديد على سلم للموضوعات تبدأ دراسة كل منها

---

(7) المرجع السابق.

بعد الانتهاء من دراسة أو تحقيق ما سبقه، وإنما يشمل درجة تداخل تحقيق الأهداف وتناول الموضوعات في المراحل المختلفة، أي أنه يجب أن يحدد في كل مرحلة ما يتم خلالها من عمل عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي وغيره، مع توزيع للموارد المتيسرة أو التي ينتظر توافرها في هذه المرحلة، إذ أن حشد الموارد في اتجاه واحد لحل إحدى القضايا غالباً ما سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع في القضايا والجوانب الأخرى، بما قد يؤدي في النهاية إلى خسارة ما تحقق فعلاً في الاتجاه الذي تم فيه الحشد.

من الطبيعي عند معالجة قضية مثل قضية الأمن ـ وهي قضية إنسانية وليست طبيعية ـ أن يصعب التحديد الدقيق للأسبقيات، ولتوزيع أفضل للموارد، وبالتالي فإن النظرة الشاملة للأمن تتطلب متابعة مستمرة ودقيقة ويقظة لحالة الأمن، وما يحدث بها من تطورات، وللنتائج التي تتحقق في سبيل تحقيق الأهداف، وأن تؤدي هذه المتابعة إلى مزيد من تدقيق وتطوير الخطة وتبديلها عند الضرورة بما يتمشى مع التغيرات الناشئة، لا بد هنا من إدراك أن أولويات أمن مجتمع ما عادة لا تكون هي نفسها أولويات الأمن القومي الخاص بباقي المجتمعات، وأن أولويات أمن مجتمع ما تختلف من وقت إلى آخر، وأنه لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تكون هناك أولوية معينة لموضوع ما أو لبعض الموضوعات عن غيرها تحتلها، بغض النظر عن الظروف المحددة التي يمر بها مجتمع ما، ولا ينفي ذلك أنه في حالة تعرض مجتمع ما لخطر عسكري خارجي فإن من الطبيعي أن يشغل هذا التهديد الحيز الأكبر من اهتمام المسؤولين عن تحقيق أمن المجتمع، وأن تكون مواجهة هذا التهديد على رأس قائمة أولوياتها وأعمالها، ولا شك أيضاً أن المواجهة العسكرية لهذا التهديد، ستكون على رأس أولويات أعمال قيادة المجتمع والجهات القائمة على تحقيق أمنه.

يعني ما سبق، أنه في حالة تعرض مجتمع ما لعدة أخطار وفي وقت واحد، فإن الخطر العسكري تكون له الأولوية، وأن المواجهة العسكرية للخطر العسكري تكون لها الأسبقية والأولوية في هذه الحالة، إذ أن ذلك يعني في الحقيقة المحافظة على بقاء كيان المجتمع نفسه أولاً حتى يمكن معالجة مصالحه الاقتصادية وأوضاعه السياسية والاجتماعية، حيث عادة ما يمكن للمجتمع أن

يتعايش مع الأخطار غير العسكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فترة زمنية طويلة، كما أن علاج هذه الجوانب يحتاج هو الآخر إلى زمن طويل وممتد.

هكذا يجد دارسو الأمن والمسؤولون عن تحقيقه أنفسهم في صراع دائم حول تحديد الأسبقية والأولوية، إذ أنه حتى في حالة الخطر العسكري الفوري والذي لا يدع مجالاً للخطأ في تحديد رأس قائمة الأولويات، ومع الاتفاق على أن المواجهة العسكرية للخطر العسكري لا بد وأن تحتل الأسبقية الأولى والجهد الرئيسي، فإن ذلك لا يعني إهمال باقي الجوانب إهمالاً تاماً، أو تأجيلها تماماً لحين إيقاف الخطر العسكري، بل إن التعبئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي في النهاية الضمان لتحقيق هذه الأسبقية، وبالتالي فإنه لا يجوز لمسؤولي الأمن أن يكون تفكيرهم أو عملهم أحادي الاتجاه في أية لحظة، أو نمطياً في مواجهة تهديدات الأمن، وبغض النظر عن الظروف المحددة والتطورات التي جرت والجارية على الموقف، وربما كان هذا ما جاء في أحد الأبحاث حينما رأى الباحث أن فشل سياسة الأمن العربي في السبعينات، يعود، إلى حد كبير، إلى عدم ربط المفهوم العسكري والمفهوم المجتمعي ربطاً كافياً وعملياً، ومن ثم لم تُستخدم الموارد الاقتصادية العربية استخداماً كافياً في تدعيم العمل العسكري، وهو يرى أن الحالات النادرة التي تم فيها الربط بين الجانب العسكري والجانب الاقتصادي في الكفاح العربي، هي تلك الحالات التي استطاعت فيها الأمة العربية تحقيق بعض الانتصارات كما حدث في حرب اكتوبر 1973، حيث كان سلاح النفط سلاحاً حاسماً، قد دعم العمل العسكري وأكد نتائجه»[8]. ورغم أننا لا نتفق مع هذا الرأي سواء في أسباب فشل سياسة الأمن العربي في السبعينات، أو بالنسبة لتأثير سلاح النفط عام 1973، فإن ذلك لا ينفي أهمية ربط جميع الجوانب الخاصة بالأمن لمواجهة التحديات، واستخدام جميع إمكانيات المجتمع السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية في هذا الصدد، إذ أن قضايا الأمن التي تمس كيان المجتمع نفسه تتطلب حشد أقصى الجهود في الاتجاه الأكثر خطورة في كل لحظة، وأقصى هذه الجهود لا بد

---

(8) جاء ذلك في تعليق د. سعاد الصباح على بحث د. علي الدين هلال السابق ذكره.

وأن يشتمل بالـطبع عـلى الجهد العسكـري، ولكنه يجب ألا يقتصر عليـه ، وأن يشتمل هذا الجهد على جهود أخرى تدعم العمل العسكـري من جهة وتسـانده في باقي الحالات من جهة أخرى.

الأمن الجماعي

يواجه الباحث في شؤون الأمن القومي العربي إشكالية تطبيق مفهوم الأمن القومي على الوطن العربي، إذ أنه عادة ما يرتبط مفهوم الأمن القومي بكيان سياسي محدد وبوجود وحدة للقرار السياسي يمكنها أن تتخذ من السياسات والإجراءات ما يمكّنها من تحقيق هذا المفهوم عملياً، ونلاحظ أن الأمن القومي العربي رغم أنه بطبيعته يمكن اعتباره أمناً جماعياً، إلا أنه يختلف عن بعض المفاهيم الشائعة عن صور للأمن الجماعي في العالم مثل الأمن الإقليمي، والأمن العالمي.

الأمن الإقليمي يعني أن دولاً متجاورة داخل اقليم معين تتفق على وجود علاقة وثيقة بين أمن كل منها وأمن باقي أعضاء المجموعة، وهي بعد ذلك تتفق على اتخاذ إجراءات مشتركة لتحقيق هذا الأمن، يلاحظ هنا أن مفهوم هذا الأمن الإقليمي، لا يشترط ضرورة اشتراك جميع دول الإقليم في هذا الأمن، ولا يدعي ضرورة أن يكون أمن إحدى دول الإقليم جزءًا من أمن باقي هذه الدول، ما لم تكن هذه الدولة قد تعاقدت مع باقي الدول على إقامة نظام مشترك للأمن الإقليمي. صحيح أنه في هذه الحالة تسعى الدول المتعاقدة إلى ضم إما جميع الدول في الإقليم، أو دول بعينها منها لأسباب فنية وجيوستراتيجية، أي أنها تسعى مثلاً إلى بناء جبهة متصلة خالية من الثغرات على نحو ما عانى حلف شمال الأطلسي مما سمي بثغرة «جوريزيا» التي كان يحدها من الشمال خط الحدود الشرقية لألمانيا الغربية مع ألمانيا الشرقية ثم مع النمسا ثم مع سويسرا، ثم الحدود الفرنسية السويسرية، والحدود الايطالية السويسرية ثم اليوغوسلافية، أما حدودها الجنوبية فكانت تمر بالحدود التركية البلغارية، فاليونانية البلغارية، فاليونانية اليوغوسلافية، واليونانية الألبانية. كذلك، فإن حلف وارسو كان يسعى إلى ضم فنلندا والنمسا ويوغوسلافيا.

حتى يقصر من طول الحد الأمامي للدفاع عن الحلف وبغضّ النظر عن اقتناعه بوحدة الأمن والمصير.

يعني هذا أن مثل هذا الأمن الجماعي يقوم على عدة أسس، أولها أن يجمع دوله إقليم واحد أو تجاور إقليمي يمثل اتصالاً جغرافياً يدركه المشاركون فيه، وثانيها وجود حد أدنى من الاتفاق بين الأعضاء حول المصدر الرئيسي للتهديد، وعلى التعاون في مواجهته، وثالثها الاستعداد للالتزام بما يتفق عليه وعلى تحمل كل عضو لنصيبه من تكاليف الأمن بحيث تكون المحصلة النهائية، أن يحقق كل عضو خفضاً في نفقاته الأمنية لا يستطيع تحقيقه فيما لو كان يتحمل بمفرده أعباء تحقيق أمنه هو. وفي سبيل تحقيق ما سبق، فإن الدول الأعضاء في النظام الأمني الإقليمي من هذا النوع، تسعى أولاً إلى ضم الدول التي يؤدي ضمها آلياً إلى تحقيق مزايا جيوستراتيجية هامة، مثل تقصير خطة الجبهة، أو السيطرة على الممرات والمناطق الحيوية، أو حماية أطراف النظام وغير ذلك، ثم إنها تسعى إلى ضم أعضاء جدد بحيث ينخفض إنفاقها الدفاعي بما يوفر موارد لتحقيق باقي جوانب الأمن.

أما الصورة الثانية من صور الأمن الجماعي فهي صورة تعتمد على حقيقة تأثر أمن كل دولة، أو مجموعة دول بحالة الأمن في باقي دول الإقليم الذي تنتمي إليه، وفي باقي دول العالم عموماً، فإذا كانت الصورة السابقة للأمن الإقليمي تجد أفضل تعبير لها في منظمة حلف شمال الأطلسي، كما كانت تجد في منظمة حلف وارسو مثل هذا التعبير قبل حله، فإن التعبير العملي عن صورة الأمن الإقليمي بهذا المفهوم هو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ومعاهدة ريو في أمريكا الجنوبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية في افريقيا. كذلك، فإن صورة الأمن العالمي تنعكس في المنظمة العالمية المعروفة بالأمم المتحدة، وأجهزتها الخاصة بالأمن، وخاصة مجلس الأمن وما يتبعه من قوات لحفظ السلام أو غير ذلك.

هنا يصبح وجود كيان سياسي مستقل ضمن الإقليم كافياً لأن يكون عضواً في النظام الأمني الإقليمي، وبالتالي ضمن النظام الأمني العالمي، ويكفي أن تقر الدولة أو النظام السياسي باحترام ميثاق الأمن الخاص بالإقليم لتكون عضواً فيه، كما أن إقرارها بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة كافٍ لانخراطها في الأمن

العـالمي، ومفهوم الأمن الإقليمي والعـالمي هنا أكـثر مرونـة بكثـير من مفهـومـه السابق، فإذا كـان احتمال قيـام صراع مسلح بين عنـاصر المفهوم الأول ضعيفـاً لدرجة افتراض استحالته، فإن احتمالات قيام صراع مسلح بـين عناصر المفهـوم الثاني يكاد يكون شيئاً طبيعياً، وهو على أضعف الافتراضات شيئاً مفهوماً.

ومن الـطبيعي أن تسعى دول الإقليم ودول العالم إلى تحقيق أمنهـا عن طريق القيام بحوار وإجراء مفاوضات مع الدول الأخرى في الإقليم، وفي العالم، سواء كان ذلك في مجال حل الخلافات والتناقضات الموجـودة أو الناشئـة فيما بينهـا، أو كـان ذلـك في مجـال التعـاون من أجـل تثبيت الاستقـرار والأمن، وخـاصـة في المجالات الأمنية الواسعة مثل الاقتصاد والاجتماع بعد الدفاع والسياسة، لـذلك فإن الأمن الإقليمي والعالمي عادة لا يقتصر على شؤون الـدفاع، بـل إننا نجـد المنـظمات الإقليمية تنشيء أجهـزة للتعاون الاقتصـادي، ولمواجهـة عناصر الأمن السياسي، مثل احترام حقوق الإنسان وضمان حرية الانتخابات، وعناصر الأمن الاجتـماعي مثل دعم التعليم والصحـة ومكافحـة انتشـار المخـدرات والأوبئـة، والتعاون الاقتصادي من أجل زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، وكذا من أجل المحافظة على البيئة ومنع التلوث وما شابه ذلك.

يشكل الأمن القومي العربي صورة فريدة للأمن القومي بين المفاهيم السـابقة للأمن، وهو يفترض الجمع بين المفهومين، الأساس هنا في تصور الأمن العـربي أساس قومي يعني أن الخطر الذي يهدد أو يصيب جزءًا من الأمـة، إنما يهـدد في الـوقت نفسه بـاقي أجزاء الأمـة. وأن عضويـة الدول وارتبـاطها بمفهـوم الأمن القومي العربي لا يعودان إلى عامل الجغرافيا، بمعنى وجود الدولة داخـل الإقليم كما هو في المفهوم الثاني، كما لا يعود إلى اتفـاق الدول عـلى التعاون فيـما بينها في مجال الأمن كما هو الحال في المفهـوم الأول، وإن كان ذلـك لا يعني إنكار عـامل الجغرافيا أو عامل الاتفاق، ويعتمد مفهوم الأمن القومي العـربي هنا عـلى وجود الأمة نفسها، فـالأمن القومي العـربي تعبير عن الأمـة الواحـدة رغم أنها مجزأة، وتعبـير عن إدراك وحدة المصـير ومواجهـة أخطار واحـدة أو متماثلة. إن مفهـوم الأمن القومي العربي يستند في حقيقته إلى ثـلاثة أبعـاد، ربما كـان البعد الثقـافي أبرزها، ولكن البعدين الجغرافي والتاريخي يشكلان قاعدته.

إن الأساس الجغرافي للأمن القومي العربي، يخرجنا من احتمالات التعلق بمجرد أوهام القومية كما يقول البعض، فالحقيقة أن دراسة الأبعاد الجغرافية للوطن العربي بصورته الحالية، تؤكد أن هذه المنطقة بطبيعتها متحدة المصير، نتيجة لطبيعة الأرض والمناخ والتضاريس المحيطة بها وموقعها الجغرافي، مما وحّد مصيرها حتى قبل أن تصبح هذه المنطقة عربية وتسودها لغة واحدة وقومية واحدة، بل إن تحول المنطقة إلى موطن لقومية واحدة وسيادة لغة واحدة، بشكل ليس له مثيل في أية منطقة أخرى في العالم، ليس في الحقيقة إلا نتيجة لحقيقة وحدتها الجغرافية، كما أن توقف القومية عند الأطراف الحالية للوطن العربي، وعدم انتشارها خارجه يشكل تأكيداً لحقيقة وحدة أمن ومصير الشعوب التي تعيش على أرضه، لقد وقفت الموانع الجغرافية حائلاً أمام انتشار العرب واللغة العربية خارج الوطن العربي، كما أن هذه الموانع نفسها هي التي حمت الشعوب العربية من تغلغل القوميات الأخرى، رغم ما تعرض له الوطن العربي من غزوات من قوميات مختلفة أخرى.

إن هذا البعد الجغرافي، لا يعني في الحقيقة أن الحدود السياسية الحالية للدول العربية تمثل الحدود الحقيقية للأمن والوطن العربي، ولكن ذلك طبيعي نتيجة للتدخل الأجنبي المستمر وما سعت إليه الدول الاستعمارية من شطر الإقليم العربي وشد أطرافه، كما أن بعض مناطق الحدود لم تكن من المناعة بما لا يسمح بالاختراق من الجانبين، هكذا نجد مناطق الأطراف العربية تختلط أحياناً بقوميات أخرى، حيث نجد شعوباً عربية تعيش في أراض خارج الوطن العربي، في حين نجد بعض القوميات غير العربية تعيش على أرضه، إن هذا لا ينفي حقيقة وحدة المصير العربي، بل إنها في الحقيقة تؤكده.

إن الامتدادات القومية العربية خارج حدود الوطن العربي الحالي، إنما تعكس في الحقيقة أن هذه الحدود الخارجية للوطن العربي، قد فرضت دون اعتبار للظروف الجغرافية والسكانية، متجاهلة تأثيرات الطبيعة وعلاقاتها بالانتشار السكاني والحدود السياسية للدولة، سواءً كان ذلك الفرض عن طريق التقسيم الاستعماري، أو عن طريق شد أطراف الوطن العربي بالقوة بواسطة دول الجوار في مراحل تاريخية مختلفة. ويظهر ذلك بصفة خاصة في منطقة

خوزستان (عربستان) في الشرق، ولواء اسكندرون في الشمال، وجيبي سبتة ومليله في الغرب، ومنطقة اريتريا في الجنوب.

كذلك، فإن الأساس التاريخي يؤكد الأساس الجغرافي حينما يبرز من خلال استعراض تاريخ هذه المنطقة سواء قبل الفتح الإسلامي أو بعده، كيف أن أمن هذه المنطقة ظل مرتبطاً ببعضه، حتى قبل أن يتعرب السكان في المنطقة. إن ملاحظة تاريخ المنطقة قبل الفتح الإسلامي تشير أولاً إلى أن غزو المنطقة المعروفة حالياً بالوطن العربي من العراق شرقاً إلى موريتانيا غرباً ومن سوريا شمالاً إلى السودان والصومال جنوباً كان يعني غزو المنطقة كلها، وليس غزو تلك المنطقة التي تتعرض لعدوان قوة أجنبية فقط، وأنه حتى في حالة تقوقع هذا الغزو في منطقة بذاتها لفترة من الزمن، كان لا بد وأن ينتهي إلى انتشار هذا الغزو على طول الوطن العربي الحالي وعرضه، وإلا اضطر إلى الانسحاب كلية من المنطقة.

كذلك، فإن التاريخ يوضح لنا أن تاريخ المنطقة، قد ارتبط داخلياً بنظام حكم سياسي معين يسود المنطقة كلها، أو أغلبها الفترة الغالبة من أية حقبة زمنية، هكذا نجد بصفة خاصة سيادة دولة الخلفاء الراشدين ثم الدولة الأموية ثم العباسية ثم الخلافة التركية، ثم التقسيم الاستعماري تحت إشراف عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة.

إن ما جاء عن الأبعاد الجغرافية والتاريخية للأمن القومي العربي، إنما يشير إلى أن الوطن العربي يشكل وحدة أمنية واحدة، تنتشر بين ربوعها مظاهر الأمن، أو تهديده وفقاً للموقف دون حواجز داخلية، وأن تقويته ودعم أمن المجتمع الذي يعيش على أرض هذه الوحدة، يرتبطان بدرجة كبيرة بدعم وتحصين الحدود الخارجية لهذا الكيان السياسي، ولفظ قوى التهديد والقوى المضادة إلى خارجه، إذ أن أعمال حصر التهديدات داخل هذه الوحدة الأمنية ومنعها من الانتشار من مكان في الوطن العربي إلى غيره، تكون عادة شديدة التكلفة، كما أن نجاحها غير مؤكد، بل إن التاريخ العربي يستطيع أن يحصر الحالات التي أمكن فيها إيقاف الغزو والخطر الخارجي داخل الوطن العربي وليس على حدوده، كذلك فإن الأخطار والتهديدات الداخلية، بما تشتمل عليه

من أمراض وأوبئة وانتشار الحشرات والعادات والسلوكيات الهدامة، غالباً ما تنتشر بسرعة داخل الوطن العربي بمجرد نجاحها في اختراق حدوده.

تفسر الأبعاد الجغرافية والتاريخية السابقة البعد الثقافي للأمن القومي العربي، ذلك البعد الذي يستند إلى حقيقة الأمة العربية التي تنتمي إليها، والتي تتميز أول ما تتميز باستخدام اللغة العربية كأساس للاتصال والتفاهم فيما بينها، ثم لاعتناق غالبية هذه الأمة للدين الإسلامي، وحيث يمثل الإسلام قاعدة للقيم السائدة وبغضّ النظر عن وجود عقائد دينية أخرى، إن هذا التفسير يتلخص في أن اللغة العربية ـ وهي من اللغات السامية ـ كانت تتركز في منطقة الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، وأنه مع ظهور الإسلام وبدء الفتح الإسلامي نلاحظ انتشار كل من اللغة العربية والدين الإسلامي إلى خارج الجزيرة العربية، ومع هذا الانتشار والبعد عن المركز في الجزيرة العربية، نلاحظ أن الدين الإسلامي قد انتشر إلى أنحاء بعيدة في العالم، وصلت إلى أقصى شرق آسيا في الصين، وإلى وسط وشمال أوروبا شمالاً، وإلى أفريقيا الجنوبية جنوباً وإلى جبال أطلس والأندلس غرباً. نلاحظ في الوقت نفسه أن انتشار اللغة العربية التي هي لغة القرآن كتاب الإسلام لم يكن بسعة انتشار العقيدة الإسلامية، إن هذا ما يسمى بأن هناك دولاً أسلمت وتعربت بينما هناك دول أسلمت ولم تتعرب. والتفسير الأرجح لهذه الظاهرة أن الإسلام كعقيدة هو ظاهرة ثقافية عابرة للموانع الجغرافية، أي أن الموانع الجغرافية لا تقف عقبة أمام الإنسان للتعرف على العقيدة الموجودة خلف المانع، أو التي جاء بها أناس من خلف المانع الجغرافي، على حين أن اللغة هي ظاهرة ثقافية اجتماعية ليست عابرة للموانع الجغرافية بالقدر نفسه على الأقل، هكذا يمكن للإنسان أن يعتنق عقيدة، دون أن يتبنى اللغة التي أنزل بها هذا الدين كوسيلة للاتصال.

كذلك يمكن تفسير هذه الظاهرة بأن الإسلام كعقيدة هو بالدرجة الأولى وسيلة اتصال بين الإنسان وربه، لا فرق في ذلك بين إنسان يقع على هذا الجانب من المانع الجغرافي، وبين إنسان يقع على الجانب الآخر، في حين أن اللغة هي وسيلة الاتصال بين أفراد المجتمع، ومن الطبيعي أن تشكل الموانع الجغرافية حدود المجتمعات. أخيراً، فإن البعد الثقافي يتلخص في نظام القيم

السائد في المجتمع، والذي يبلور في الوطن العربي ذلك المزيج بين القيم الإسلامية واللغة العربية، ودون التفرقة بين أبناء الأمة من المسلمين بمذاهبهم المختلفة، وغير المسلمين من عقائد ومذاهب مختلفة، وبرغم تمسك غير المسلمين من العرب بعقائدهم، إلا أن القيم الاجتماعية السائدة مستمدة بالدرجة الأولى من القيم الإسلامية التي هي في الحقيقة لبّ جميع الرسالات السماوية دون تمييز فيما بينها، إذ أن هذه الرسالات متكاملة في حقيقتها وغير متعارضة فيما بينها.

يبقى أن نتساءل عما إذا كان مفهوم الأمن الجماعي - بما في ذلك الأمن القومي العربي - يشكل في النهاية إضافة إلى أمن الدول المشكلة للوطن العربي في جميع الأحوال، أم أنه يمكن أن يشكل أعباء جديدة إضافية على أمن هذه الدول. بعبارة أخرى، يتساءل البعض عما إذا كان الأمن القومي العربي هو محصلة جمع الأمن القومي (الوطني) للدول العربية، وإذا أردنا أن نجيب على هذه الأسئلة ببساطة، يمكن القول بأنه في حالة ما إذا كان الأمر مجرد اتفاق على التعاون في مجال الأمن، دون اقتناع أو وجود ما يحتم بالاقتناع بوحدة المصير، فقد يكون أمن هذه الدول مجرد حاصل جمع لحالة أمن كل دولة، وبحيث أنه في حالة نقص أمن دولة ما إما بانعدام أمنها كلية أو انتقاصه، فإن أمن باقي الدول لا يتأثر كثيراً بهذا النقص، إذ تتم عملية طرح هذا النقص من مجموع أمن الآخرين.

رغم ما سبق، فإننا قد نلاحظ أن هذا التصور لم يعد ممكناً على الإطلاق، نتيجة لثورة الاتصالات وتلاشي المسافات نتيجة تطور وسائل النقل، بحيث أصبحت هناك علاقة ملموسة وواضحة بين أمن الإقليم وأمن دوله، والأمن والسلم العالمي وأمن أعضاء المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن الاقتصار على التعبير عن حالة الأمن الجماعي على المستوى الإقليمي مثل الأمن الأوروبي، وأمن أمريكا اللاتينية والأمن العربي، أو حالة الأمن العالمي باستخدام علامات الجمع والطرح فقط، لا يساعدنا حقيقة على فهم حالة الأمن الجماعي، إذ أن الاقتناع بوحدة مصير وأمن دول الإقليم، لا بد وأن يعني أن أي انتقاص لأمن دولة من الدول لا بد وأن يؤدي إلى انتقاص لأمن باقي دول الإقليم بالدرجة نفسها. وهو ما يعني التخلي عن أسلوب الجمع والطرح حقيقة إلى أسلوب الضرب أو

القسمة، أي أن أمن كل دولة ينخفض بمقدار معامل انخفاض أمن أية دولة أو مجموعة من دول الأعضاء، ويمكن المزج بين أسلوب الجمع والضرب في حالة اتساع مساحة الإقليم، أو التعبير عن حالة الأمن العالمي، إذ تستخدم علامات الضرب والقسمة لتحديد حالة الأمن الإقليمي، أو التجمع الإقليمي بينما يمكن استخدام علامات الجمع والطرح للحصول على حالة أمن اقليم شديد الاتساع أو حالة الأمن العالمي.

يؤكد ما سبق ذكره عن وحدة مصير وأمن الوطن العربي، أن حالة الأمن القومي العربي، هي في الأساس نتيجة لحاصل ضرب حالة الأمن في باقي الدول العربية حتى إذا كانت بعض هذه الدول لا تشعر بذلك أو لا تستطيع تقديره، هكذا فإن التهديدات والأخطار التي تحيط بالأمن القومي العربي، بل وتنخر في عظامه لا يقتصر أثرها على موقع هذه التهديدات ومناطق تأثيرها، بل إنه يمتد إلى جميع المواقع في الوطن العربي بما يؤثر سلبياً على حالة الأمن القومي العربي عموماً. إن هذا الوضع ربما يفسر حالة التعرض الشديد للأمن القومي العربي، إذ يصبح تهديد أي جزء من الوطن والأمة العربية تهديداً لباقي الوطن والأمة، إذا وضعنا في الاعتبار أن الأمة قد تخلصت لتوها من الاستعمار الصريح والمباشر، في حين أنها لم تتخلص بعد من الاستعمار غير المباشر والمستتر، بل إن أجزاءً من الإقليم ما زالت تقع تحت الاحتلال المباشر لقوى أجنبية، كما سبق إيضاحه.

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي

قبل

حرب الخليج

مفهومه من الوثائق الرسمية

كان مفهوم الأمن القومي العربي وما زال موضع خلاف بين المثقفين العرب ولا يمكن القول بأن هذا المفهوم كان مستقراً على الصعيد الرسمي بين الدول العربية وفي جامعتها، بل إن ذكر مصطلح الأمن القومي العربي في الوثائق العربية الرسمية نادراً ما حدث، بل ربما يمكن القول بأنه لم يذكر بصورة ما في الوثائق العربية، بما في ذلك الوثائق المتصلة مباشرة بموضوعات الأمن، وبالرغم من ذلك فقد استقر في الوعي العربي بعض العناصر التي تشكل هيكلاً عاماً لمفهوم الأمن القومي.

إن مراجعة سريعة لميثاق جامعة الدول العربية[9] المعمول به حتى الآن لا يرد به مصطلح الأمن القومي العربي نهائياً، وإن كان بالطبع يمس بعض جوانب الأمن، ولكنه يظهر بصورة فردية وضيقة، بل إنه يكرس حقيقة انفصال أمن الدول العربية، أو جواز انفصاله حينما يتحدث في ديباجته عن «دعم الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول، وسيادتها وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها». كذلك، فإن المادة الثانية من الميثاق التي تحدد الغرض من الجامعة هو «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية

(9) ميثاق جامعة الدول العربية في «مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية»، صادر عن اللجنة المصرية لثقافة الشعوب الافريقية الآسيوية، القاهرة 1989.

تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها». ونلاحظ هنا تعبير «توثيق الصلات» «وتنسيق الخطط» «وتحقيقاً للتعاون» و «صيانة لاستقلالها وسيادتها» فرغم أن أغلب ما ذكر يمس الأمن ولكنه يرى الأمن بمنظور الدول المشتركة، أو حتى شؤون البلاد العربية ومصالحها، بمعنى شأن كل بلد عربي ومصلحته بما لا يعطي انطباعاً بالشؤون والمصلحة المشتركة أو وحدة المصير، وحينما فصل الميثاق في المادة نفسها الشؤون التي من أغراض الجامعة، تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً، نجد أنها الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات، والثقافة، والجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، والاجتماعية والصحية، بمعنى أن الميثاق قد أسقط الدفاع الذي يشكل لب الأمن ورأس أولوياته، حينما تتعرض الدولة لخطر عسكري خارجي، وبالتالي فإن ذكر بعض العناصر التي لا شك في علاقتها بالأمن دون ذكر الدفاع يعني في الحقيقة غياب النظرة الشاملة أو حتى الضيقة للأمن. أما المادة الثالثة، فقد جاء بها ذكر الأمن حينما حدد الميثاق مهمة المجلس حينما أدخل في مهمته «تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية». ويبدو الحديث هنا عن الأمن غامضاً وفي سياق التعاون مع الهيئات الدولية بما يوحي بأن المقصود هو الأمن العالمي، وليس القومي العربي، وتتناول المادة السادسة حالة وقوع اعتداء من دولة على دولة أخرى من أعضاء الجامعة أو خشية وقوعه، فنلاحظ أن الميثاق يقرر أن «للدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً». ثم أنه ينص على أنه إذا أصبحت حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس «فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده. . . وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده».

والنصوص هنا ليست ملزمة، بل يعطي المجلس حقاً أو يجيز اجراءً؛ بمعنى أنه يجوز للدولة ألا تطلب الانعقاد وألا تقوم دولة من الأعضاء بطلب انعقاده، كذلك إن الميثاق لا يؤكد ضرورة انعقاد المجلس في حالة هذا الطلب إذا كان

اجتماعاً بصفة غير عادية، حيث يشترط ذلك بطلب دولتين من دول الجامعة.

كان من الممكن القول بأن ميثاق جامعة الدول العربية قد وقّع في سنة 1945 وبالتالي، فإن ما به من نقص إنما يتحمله أولئك الذين وقعوه، وإن ذلك لا ينطبق حالياً على الوضع العربي والأمن القومي، إلا أن بقاء الميثاق بشكله الحالي حتى الآن، وعدم تعديله بالشكل الذي يوضح مفهوم الأمن القومي العربي، لا بد وأن يحمل المسؤولين عن الأوضاع العربية الحاليين مسؤولية هذا الوضع، كما أن ذلك لا بد وأنه انعكس على حرب الخليج، وينعكس حالياً على الوضع بعدها إلى أن يتم تعديل الميثاق، هذا إذا تم تعديله.

كان توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية منذ عام 1950. وتتالى التصديق عليها بعد ذلك محاولة لسد النقص الذي جاء في ميثاق جامعة الدول العربية، فيما يخص جانبي الأمن بالتعاهد حول الدفاع الذي سبق أن ذكرنا أولويته في شؤون الأمن، بالرغم من ذلك فإن مراجعة نصوص المعاهدة وملحقها العسكري و«البروتوكول» الإضافي[10] لها لا تعثر فيها على أي ذكر لمصطلح الأمن القومي العربي، وإن كانت تمس كثيراً بعض جوانبه العسكرية والاقتصادية والاجتماعية بعد تعديلها، فالمقدمة تشير إلى «توثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك» ثم «تحقيق الدفاع المشترك على كيانها وصيانة الأمن والسلام»، «وتعزيز الاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها»، وهي بذلك تكاد تكون قد ألمّت بجميع جوانب الأمن، وهي تصفه بالدفاع المشترك بما لا يعطي انطباع وحدة الأمن والمصير نفسه، أي أن الدفاع يكون مشتركاً لمن يقبل به، ولا يكون كذلك في غير ذلك.

تؤكد المعاهدة في مادتها الأولى الحرص على دوام الأمن والسلام وعزمها على فض منازعاتها الدولية بالطرق السلمية فيما بينها ومع الدول الأخرى، والمادة بهذا الشكل تسوي بين المنازعات بين الدول العربية وبينها وبين الدول

(10) يمكن الرجوع إلى نصوص المعاهدة في: مسلم، طلعت أحمد، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989.

الأخرى، ثم إنها في عزمها على فض منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، لا تتحدث عن حالة فشل هذه الطرق السلمية، رغم أن ذلك يرد في المادة الثانية.

تعبّر المادة الثانية عن «مفهوم وحدة الأمن والمصير تعبيراً قريباً من طبيعة العلاقة الأمنية الدفاعية بين الدول العربية، حينما تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك فإنها، عمل بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما...».

هنا نلاحظ اعتبار كل اعتداء مسلح على دولة أو أكثر اعتداءً على الجميع بما يعني وحدة الدفاع، ثم إن المادة تلزم الدول المتعاقدة بالمبادرة إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها و... الخ دون اشتراط طلب الدولة أو طلب دولتين، ثم إنها تحدد الهدف من معونة المعتدى عليه، واتخاذ التدابير واستخدام الوسائل برد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. إلا أن المادة هنا تقتصر على الجانب العسكري للأمن إذ تشترط للقيام بما سبق اعتداءً مسلحاً، بما يعني أن حدوث اعتداء غير مسلح لا يستوجب التصدي الجماعي أو إعمال حق الدفاع الشرعي الجماعي، ويحضرنا هنا اعتداء دول الجوار الجغرافي على حقوق الدول العربية في المياه، وهو ما لا يشترط أن يكون مسلحاً، كذلك فإن المعاهدة لا تستكمل باقي جوانب الأمن باعتبارها معاهدة دفاع وليست معاهدة أمن، فلا نجد وجوب التكاتف ضد الأخطار الطبيعية والاجتماعية، أو الأخطار والتهديدات الاقتصادية.

كذلك، فإن المادة الثالثة لا تدعو إلى توحيد الخطط والمساعي في اتخاذ التدابير الوقائية الدفاعية إلا «في حالة خطر حرب داهم، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها» وهو ما يؤكد المفهوم الضيق للأمن بالنسبة لواضعي المعاهدة.

تعود المعاهدة في المادة السابعة لتشير إلى تفهمها لعلاقة الدفاع بباقي جوانب

الأمن، سواء كان ذلك في الجانب الاقتصادي، أو الجانب الاجتماعي الذي برز بإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي بعد تعديل المادة الثامنة عام 1981 م.

كذلك تشير المادة العاشرة إلى وجود علاقة قوية بين الدفاع عن جميع الدول المتعاقدة، حينما تنص على أن «تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة»، مما يشير إلى تصور خصوصية لحالة الدفاع العربي تحتمل تعارضاً بينه وبين العلاقات بالدول الأخرى.

إن مراجعة قرارات مجلس الدفاع المشترك، بدءًا من دورته الأولى من الرابع من سبتمبر 1953 إلى دورته السابعة عشرة (الطارئة) في تونس في الثالث والعشرين من يوليو 1981[11]، وهي آخر دورة لهذا المجلس لحين إجراء الدراسة، لا تجد ذكراً ولو لمرة واحدة لمصطلح الأمن القومي، سواء بإضافة صفة العربي إليه أو بدونه، وهو شأنه في ذلك شأن معاهدة الدفاع المشترك التي نصت على إنشائه، يتناول كثيراً من جوانب الأمن، وتدل قرارات المجلس على إدراكه لوجود علاقة وثيقة بين هذه الجوانب المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلا أن هذه الظاهرة تشير إلى أن هذا المجلس على طول تاريخه حتى الآن، كان ينظر إلى هذه الجوانب على أنها جوانب ذات علاقة وثيقة بالدفاع، ولكنها لا تشكل معه وحدة واحدة. كذلك، فإن المعاهدة منذ لحظاتها الأولى قد عانت من تحفظات بعض الدول العربية على وحدة النظرة والمصير[12]، حيث تحفظت الحكومة المتوكلية اليمنية فيما يتعلق بمضمون المادة الثانية، حيث أوضحت أن اليمن لا تعتبر الاعتداء على أية دولة من الدول العربية اعتداءً عليها، إلا إذا كان الاعتداء لذات الدولة. . . وكذا تحفظها ـ نحو مضمون الفقرة الأخيرة من المادة السادسة، وقررت ألا تعتبر قرارات مجلس الدفاع المشترك نافذة عليها، إلا إذا وافقت على تلك القرارات في حين تحفظت الحكومة العراقية إزاء ما ورد في المادة الرابعة من أن تهيئة الوسائل الدفاعية

---

(11) قرارات مجلس الدفاع المشترك، جامعة الدول العربية.

(12) مسلم، طلعت أحمد، مرجع سابق.

الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح، تكون بحسب موارد كل دولة وحاجاتها، فإنها رأت أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة عن أن ما يقرره مجلس الدفاع المشترك، يكون بأكثرية ثلثي الدول ملزماً لجميع الدول المتعاقدة، فإن مفهوم حكم هذه الفقرة الأخيرة من المادة السادسة، لا يسري على ما جاء ذكره هنا في المادة الرابعة.

لم يقتصر الأمر على ما حدث عند التوقيع على المعاهدة، إذ يلاحظ أن إجراءات مجلس الدفاع المشترك نفسها قد واجهت محاولات إضعاف الأجهزة القومية، فنرى في اجتماع الدورة الأولى[13] قراراً بأنه ليس للجنة العسكرية الدائمة حق التفتيش على الجيوش، ولكن عليها تقديم اقتراحات بتوصيات إلى الهيئة الاستشارية العسكرية، كذلك يلاحظ في قرارات الدورة الثالثة (غير العادية)[14] أن المجلس أرجأ النظر في موضوعي تعيين رئيس الأركان ومقر القيادة المشتركة إلى أن يتم دراسة تشكيل هيئة الركن الخاصة بها أو. . . الأمر الذي لم يحدث لحين تشكيل القيادة العربية الموحدة عام 1965، كذلك اعترضت الحكومة اللبنانية في الدورة الرابعة لمجلس الدفاع المشترك[15] على انتقال وحدات عسكرية إلى لبنان مما أدى إلى قرار للمجلس في دورته الخامسة باشتراط موافقة السلطات اللبنانية، على أن تتولى السلطة التنفيذية اللبنانية أمر الحصول مسبقاً من السلطة التشريعية على الصلاحية التي تخولها حق اعطاء الموافقة المذكورة عند الاقتضاء وبالسرعة اللازمة. وفي الدورة السادسة غير العادية[16] نجد قراراً «بأن إنشاء جهاز سياسي عسكري مفوض للبت فيما يراه القائد العام من الناحية العسكرية لا تدعو إليه الضرورة مع وجود مجلس الدفاع المشترك الذي يشمل العنصرين السياسي والعسكري» وكان تشكيل هذا الجهاز قد اقترحته لجنة شكلها المجلس في دورته الخامسة[17] من جميع الدول الأعضاء والقيادة العربية

(13) قرارات مجلس الدفاع المشترك، مرجع سابق.
(14) المرجع السابق.
(15) المرجع السابق.
(16) المرجع السابق.
(17) المرجع السابق.

الموحدة لدراسة قسم من تقرير القائد العام للقيادة الموحدة، ويتخذ المجلس في دورته هذه قراراً بخصوص دخول القوات العربية إلى لبنان والأردن لدعم موقفهما الدفاعي، وزيادة القوات الجوية الموضوعة بأمر القيادة العربية. وللعجب، فإن القرار يكتفي بأن «استمع المجلس لآراء كل من الجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية بخصوص دخول القوات العربية إليهما. وكذلك اطلع على توصية الهيئة الاستشارية العسكرية لمجلس الدفاع المشترك بشأن دعم المجهود الجوي في كل من سوريا ولبنان والأردن الواردة بالمرفق»[18]. أي أن القرار هو في الحقيقة تقرير عن الاستماع وليس هناك بت. وهو ما يعني في الحقيقة اعتراضات الأعضاء بما يؤدي في الحقيقة إلى انفصال الدفاع عن الدول عن الخطة العسكرية، ويعني أيضاً أن هذه الدول ترى أن دفاع الدول العربية عنها، قد يكون أخطر عليها من أخطار أجنبية أخرى. وهو في النهاية يضع شروطاً غير عملية لدخول قوات عربية إلى أراضيها، مهما قيل عن السرعة اللازمة، فالقوات الأجنبية المهاجمة لن تحتاج إلى إذن لدخول أراضي الدول العربية، بينما تحتاج القوات العربية إلى هذا الإذن والموافقة.

أما في دور الانعقاد السابع[19]، نجد أن كلاً من المملكة الأردنية والجمهورية اللبنانية، لا توافقان على إنشاء قوات فلسطينية إضافية تابعة لجيش التحرير الفلسطيني في الأردن ولبنان، مما أدى إلى عدم تمكن المجلس من التوصية أو الاقتراع على رأي أو قرار معين، كذلك اعترضت الدولتان على تطبيق قانون التجنيد الإجباري على جميع أبناء فلسطين فيهما، أخيراً اكتفى المجلس بما عرضه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حول منح قيادة جيش التحرير الفلسطيني جميع التحصينات والتسهيلات التي تيسر له القيام بالمهام المطلوبة.

الملاحظ هنا أن الاعتبارات الوطنية للدول العربية، قد غلبت الاعتبارات القومية واعتبارات الأمن القومي، وتوحي بعدم الإيمان بوحدة المصير.

يلاحظ أن كلاً من الأردن والسعودية قد تغيبتا عن حضور اجتماعات الدورة

---

(18) المرجع السابق.
(19) المرجع السابق.

العاشرة في مارس 1967، وأن المجلس اتخذ قراراً يكلف فيه القائد العام للقيادة العربية الموحدة بتقديم تقرير عسكري «يراعي فيه الظروف العربية الراهنة التي تمر بها الأمة العربية وعلى أساس أن هذه الظروف عابرة»[20] وأنه يوصي بدعوة وزراء المال العرب إلى الاجتماع يوم 3 ابريل 1967 بمقر الجامعة للنظر في تقرير خبراء المال العرب[21]. والقرارات بصورتها هذه، توحي بانفصال في حالة الدفاع العربي ليس غريباً أن تؤدي في أقل من ثلاثة أشهر إلى هزيمة 1967.

يلاحظ في قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الحادية عشرة أن المجلس تداول حول موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بالسماح للمواطنين الأمريكيين بالعمل بالجيش الاسرائيلي مع احتفاظهم بالجنسية الأمريكية، وإن المجلس يشجب هذا الموقف العدواني، لكن عند طرح مشروع القرار فقد وافقت عليه تسع دول فقط[22].

لم يرد ذكر تعبير الأمن القومي العربي في قرارات القمة العربية إلا مؤخراً، إلا أنه كان يمكن من خلال استعراض قرارات مؤتمرات القمة، متابعة تحديد الأهداف القومية، في حين أشار مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان 25-27 نوفمبر 1980 صراحة في مقدمة ميثاق العمل الاقتصادي القومي إلى الأمن القومي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، كذلك أشارت بيانات القمة إلى الوسائل والأساليب الكفيلة بتنفيذ هذه الأهداف في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية[23].

يُلاحظ أن البيانات والمواثيق الخاصة بالمجالس الإقليمية، أكثر إشارة إلى أمور الأمن، سواء كان القومي أو دون القومي.

نلاحظ أن ورقة العمل حول العمل الخليجي المشترك، والموقعة بالبيان الختامي لمؤتمر القمة لدول الخليج العربية في 20 مايو 1981[24]، تتحدث عن أن

(20) المرجع السابق.
(21) المرجع السابق.
(22) المرجع السابق.
(23) هلال، د. علي الدين، مرجع سابق، حتى ص 30-31.
(24) مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية، مرجع سابق.

أقطار مجلس التعاون المجتمعة تستطيع «أن يكون لها صوت في المجال العالمي والاقليمي يعبر عن مكانتها في الاقتصاد العالمي، صوت محترم ومهاب. . . وتكون عنصراً فاعلاً في قضايا الأمة العربية» ثم هي تتحدث عن أن شعوب الخليج «تنظر إلى حكوماتها كي تحل لها المعادلة الصعبة، وهي الوصول إلى تنمية حقيقية ومستمرة من جهة، والحفاظ على السلام الاجتماعي والأمن والتقدم من جهة أخرى» و «إن الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرير العربي بعد الحرب العالمية الثانية، كانت محط أنظار الشعوب العربية، وآن للخطط الإيجابية أن تبزغ في هذا الطريق من منطقة اختصت الإسلام ورعت العروبة وسارت في دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ»[25].

كذلك، فإن البيان الختامي لمؤتمر القمة لدول الخليج العربية 25-26 مايو 1981 الذي اتفق فيه على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ووقع فيه على النظام الأساسي للمجلس يذكر «قام أصحاب الجلالة والسمو باستعراض الوضع الراهن في المنطقة، وجددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها، إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها»، كما أكدوا «رفضهم المطلق لأيّ تدخل أجنبي في المنطقة، مهما كان مصدره» وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم، وأعلنوا بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً، يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي طليعتها القدس الشريف[26].
ثم يتحدث البيان الختامي عن أنهم «ناقشوا بروح من المسؤولية القومية تمادي اسرائيل في انتهاك سيادة واستقلال لبنان واعتداءاتها على لبنان، والمخيمات

(25) المرجع السابق.
(26) المرجع السابق.

الفلسطينية، وقوات الردع العربية، وعن الوقوف إلى جانب سوريا، ثم على ضرورة مضاعفة الجهود لإيجاد تسوية نهائية للنزاع العربي الإيراني في ذلك الوقت»[27]. بالرغم مما سبق، فإننا لا نجد ذكراً للأمن بمستواه القومي أو الإقليمي (الجهوي) أو حتى القطري، اللهم إلا ما يختص بهيئة تسوية المنازعات.

أما اتفاقية مجلس التعاون العربي فهي في مقدمتها تذكر أن الأمة العربية يحفزها «شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور، وهويتها الحضارية المتميزة، وحماية أمنها، وخدمة مصالحها المشروعة، وسعيها الحثيث نحو التقدم والرقي، وتعزيز دورها الإيجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم والأمن والتقدم والتعاون المتكافىء المثمر بين شعوب العالم»[28]. وتذكر أن التعاون بين الدول العربية «يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي وما يزال، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية»[29]. وتنطلق المقدمة لتقر «أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن»[30]. وتنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن المجلس «أحد تنظيمات الأمة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»[31]. وبالرغم مما سبق، فإن المادة الثانية من الاتفاقية والتي تحدد أهداف المجلس، تتجاهل الأمن القومي كمجال لعملها، وهو ما اتضح أنه تم بناءً على رفض الحكومة المصرية إدراجه كأحد اتجاهات أو مجالات التنسيق.

تستند معاهدة اتحاد المغرب العربي إلى أن تجمع دول الاتحاد «سيجعل من

---

(27) المرجع السابق.
(28) المرجع السابق.
(29) المرجع السابق.
(30) المرجع السابق.
(31) المرجع السابق.

منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقدمة أواصر التعاون والسلم الدوليين»، وتعبر عن إيمان «بأن مغرباً عربياً موحداً يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية» وعن اعتقاد «بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة»[32].

كذلك، فإن مقدمة ومعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي تتحاشى ذكر الأمن القومي، بينما تتحدث عن استتباب الأمن والاستقرار في العالم، وعن عزم دول المغرب على أن يكون الاتحاد «سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة»[33]، وتذكر المادة الثانية أهداف الاتحاد فتذكر فيها «المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف» و«تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها»، بينما تذكر المادة الثالثة أغراض السياسة المشتركة في ميدان الدفاع «صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء»، وتذكر المادة الرابعة عشرة أن «كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى»، في حين تنص المادة الخامسة عشرة على جانبين يتعلقان بالأمن: «تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها، يمس أمن أو حرمة تراب أي منها، أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف، أو تكتل عسكري أو سياسي، يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي، أو الوحدة الذاتية للدول الأعضاء الأخرى»[34].

إن مراجعة ما جاء في الوثائق الرسمية، وخصوصاً ما جاء في معاهدات واتفاقيات التجمعات الإقليمية العربية، يضعنا أمام إشكالية التناقض بين وجود مفاهيم مستقرة في مجال الأمن القومي العربي من جهة، وتحاشي ذكر أي إجراء عملي لتحقيق هذا الأمن أو الالتزام به.

---

(32) اعلان قيام اتحاد المغرب العربي خلال الجلسة الختامية للقمة المغربية بمراكش في المرجع السابق.

(33) المرجع السابق.

(34) يمكن الرجوع إلى كتيب «مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية» الصادر عن اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية في اكتوبر 1989.

إذاً يمكن الخروج مما سبق بعناصر متفق عليها تقريباً للأمن القومي العربي، ربما كان أولها الاتفاق على الاتجاه نحو الوحدة العربية، بما يعني في النهاية اعتراف بوحدة المصير، حيث الوحدة تعني توحيد الكيان السياسي وحل مشكلة تحقيق أمن أقطار مستقلة، العنصر التالي أن الأمن القومي مسؤولية شعوبها ودولها، ثم رفض التدخل الأجنبي، مهما كان مصدره وضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وخصوصاً تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية، بعد ذلك يأتي وضع الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كعنصر رئيسي في الأمن القومي العربي، ثم تأتي بعد ذلك التهديدات الأخرى، وبشكل خاص الصراع العراقي الإيراني، وتؤكد جميع الوثائق العربية ارتباط الأمن القومي بالتعاون الاقتصادي وتنمية المجتمع العربي.

يتأكد مفهوم وحدة المصير العربي مما ذكر في معاهدة الدفاع المشترك، وفي معاهدة قيام اتحاد المغرب العربي عن أن أي اعتداء على إحدى الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على باقي الدول، وما جاء في اتفاقية مجلس التعاون العربي عن «تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي، ووحدة متطلباته وشروطه» كذلك، فإن مفهوم الأمن يشتمل على حماية المصالح الحيوية وعلاقته بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

العناصر المستقرة
في مفهوم الأمن القومي قبل الحرب

رغم أن الوثائق العربية لم تكن صريحة بشكل كافٍ في ذكرها للأمن القومي لعربي، أو في تحديدها لمفهومه أو عناصره، ورغم أن الأوضاع العربية التي كانت سائدة قبل بدء أزمة الخليج، فضلاً عن بدء الحرب، لم تكن توحي بوجود الأمن القومي العربي بقدر ما كانت تشير إلى انعدامه، ورغم أن الحكومات العربية لم تكن تتصرف على النحو الذي يدعم الأمن القومي العربي، وأنها كلها تصرفت في حين أو آخر على نحو مضاد لمتطلبات الأمن القومي العربي، رغم كل ذلك فقد استقرت في ضمير أبناء الأمة مجموعة من العناصر التي كان يمكن القول بالاتفاق عليها يعكسها تصرف الأفراد والمنظمات العربية المختلفة، بل وكذلك الحكومات بشكل أو بآخر، فهي برفعها لهذه العناصر كمباديء للأمن تارة، وبتجنّب الإعلان عما يخالفها تارة أخرى، وبالعمل وفقاً لهذه العناصر مرة ثالثة، شكلت العناصر المستقرة في مفهوم الأمن القومي العربي.

كان من الطبيعي أن تشتمل هذه العناصر على ما جاء في الوثائق العربية من عناصر للأمن القومي والتي سبق ذكرها، ولكنها أيضاً لم تقتصر على هذه العناصر، فكما سبق ذكره تجنبت غالبية الوثائق العربية الجديدة عن الأمن القومي صراحة، إما عن قصد أو عن ضعف في الإدراك، ولكنها لم تستطع أن تتجاهل تماماً الروابط القوية والوثيقة بين أمن شعوب الأمة، كما أنها لم تكن تستطيع أن تغفل تماماً ما تراه هذه الشعوب من عناصر ضرورية لتحقيق هذا الأمن.

هكذا يمكن القول، ان مجموعة العناصر التي نتصور أنها استقرت في الذهن والوجدان العربي، كمضمون للأمن القومي العربي هي أساساً[35]: وحدة المصير

(35) وردت هذه العناصر في دراسة عن الأمن القومي العربي قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الثاني في عمان 27-29 مايو 1991 بواسطة المؤلف.

العـربي، حيث لا يختلف مصـير الجزء عن الكـل، فـما يصيب جـزء من الأمـة يصيب الأمة كلها في الوقت نفسه، ومـا تتعرض لـه الأمة من أخـطار تهدد كـل فرد وشعب من أبنائها، ولقد استتبع هذا المفهوم والمضمون اقتناع بأن الأخـطار التي تهدد أمن الأمة ـ كيانها ومصالحها ـ انما تنبـع أساسـاً من مصادر خـارجية، حيث لا تشكل الأخطار الداخلية تهـديداً قـوياً لـلأمن القومي العـربي، وهنا لم يعن هذا وفي أي وقت من الأوقات تجاهل أن هنـاك أخطاراً داخليـة تهدد الأمن أو التغـاضي عنها، وإنمـا كان هنـاك اقتناع بـأن هذه الأخـطار لا تصل إلى حـد تهديد الأمن، وأن الأوضاع العربية كفيلة بمحاصرتهـا ومنعها من أن تتفـاقم إلى الدرجة التي تصبح فيها خطراً على الأمن، ولقد أدى هذا المفهـوم الأخير بـدوره إلى عنصر هـام من عناصر الأمن القـومي، هو أن السـلاح العـربي لا يجـوز أن يوجه إلى صدر عربي أو ظهـره، أي أن الخلافـات العربيـة لا يجوز أن تتصـاعد مهما كانت الظروف إلى حد اندلاع صراع مسلح بين الأطراف العربية سعياً إلى فرض حل للخلاف، وفرض إرادة طرف على الآخر.

ظل الوجود العسكري الأجنبي مرفوضاً رفضاً بـاتاً، مهـما كانت الصـور التي يمكن أن يتخذها، أو يتشكـل بها، ومهـما كان مصـدر هذا الـوجود ومـوقفه من القضايا العربية، وسواء كان هذا الوجود على الأرض العربية في الوطن العربي، أو في المياه الدولية القريبة منها، أو كان هذا الوجود في سـمائها ومجـالها الجـوي، وسـواءً كان صريحـاً مباشـراً، أو متستراً تحت أسـماء وصور غـير مباشرة، الأمـر الذي أدى إلى النص عنه صراحة في المواثيق العربية أحيـاناً، وفي ممـارسة صراع قوي ضده في مرحلة سابقة، وقد كان هذا الرفض استطراداً لمفهوم آخر هام هو الاقتناع بأن أبناء الوطن العربي هم المسؤولون الأول عن أمن الأمة والدفاع عنها وعن مصالحها، وأنـه لا يجوز أن يقـوم بهذا الـواجب غيرهم سـواء بالأصـالة أو بالوكالة عنهم.

وقرّ في ضمير أبناء الأمة أن اسرائيل وحلفاءها، هي الخطر والتهديد الرئيسي لجميـع أبناء الأمـة، لكيانها ذاتـه ولمصالحهـا الحيويـة، ولقد وجـد ذلـك أيضـاً انعكاسه في مواثيق عربية، وفي تصرفات أبناء الأمة مسؤولية وغير ذلك، وارتبط به أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شكلت الحليف الرئيسي لإسرائيـل بالقـدر

الـذي يمكن القول بـه أنه لم يكن في استـطاعة اسرائيـل أن تهدد أمن الأمـة من دونه، هكذا فإن الولايات المتحدة الأمـريكية لم يكن ممكنـاً اعتبارهـا إلا مصدراً لتهديد أمن الأمة ومصالحها.

كذلك كان قد استقر مبدأ ثـابت ترفض فيـه الأمة أي نقـد للنظام السيـاسي لأية دولة عربية من خارجها، سواءً كانت دولـة عربيـة وأجنبية، بعـد أن انتهى عمليـاً تقسيم الدول العـربية إلى دول تقـدمية وأخـرى رجعيـة في فـترة الصراع الاجتـماعي، وقد اعتـبر أي نقد من هـذا القبيل تـدخـلاً في الشؤون الـداخليـة للدولة، وانتهاكاً لسيادتها مما يؤدي في النهـاية إلى تهـديد أمن الأمـة وفقاً لمفهـوم وحدة المصير.

ومع بروز مطالب نزع السلاح ووقف سباق التسلح، وتصاعد اجراءات نزع السلاح وبناء الثقة، اتفقت الأمة حكاماً ومحكـومين عـلى أن أية اجـراءات لنزع السلاح أو الحد من التسلح يجب أن تنـطبق على المنـطقة كلهـا دون استثناء، أو تمييز وفي ترابط بين بعضها البعض، بحيث لا تتحقق ميزات لطرف دون آخـر، هكذا طالبت الأمة بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الوطن العربي كله، ورفضت نزع السلاح الكيميائي قبل نزع السلاح النووي حتى لا تتوافر لاسرائيل أو دولة أخرى ميزة على الأمة العربية.

وقـد انعكس كـل مـا سبق في تصـورات لأسـاليب تهـديـد الأمن القـومي العـربي[36] ووسائله وكـذا مصـادر التهـديـد، إذ يمكن تلخيص تصـور أسـاليب التهديد في شطر الإقليم، وشد أطـرافه، وتفتيتـه باعتبـارها أسـاليب تفرق بـين مصير أجزاء الوطن العربي، وبالتالي تغير من وحدة مصـيره، هذا بـالإضافـة إلى أسـاليب التجـاوز عـلى المصـالـح الحيـويـة العـربيـة، وخصـوصـاً مـوارد الميـاه والمواصلات البحرية، وأخيراً إضعاف الإرادة السياسية بوسائل مختلفة.

أمـا وسـائـل تهـديـد الأمن القـومي العـربي فقـد تلخصت في الغـزو الـبري والبحري، والسيطرة الجوية والتهديد النـووي، بالإضـافة إلى اعـتراض خطوط

---

(36) يمكن الرجوع إلى ربيع حامد، نظرية الأمن القومي العربي. مرجع سابق، وكذا إلى مسلم. طلعت أحمد، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

المواصلات البحرية وإقامة المنشآت والسدود المائية للتحكم في نصيب الدول العربية من المياه.

تعددت مصادر التهديد في مفهوم الأمن القومي العربي، ولكن اسرائيل وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية تربعت على رأس قائمة مصادر التهديد، وهكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تليها في الترتيب، لكن دولاً من دول الجوار ظلت مصادر ثالثة للتهديد. وكانت ايران على رأسها وتليها تركيا وأثيوبيا.

لم تكن المفاهيم المستقرة للأمن القومي العربي ثابتة، لا تتعرض لاهتزاز أو مخالفة قبل حرب الخليج، فهذه المفاهيم كانت في عقول وقلوب غالبية الأمة، ولكنها لم تكن دائماً كذلك في عقول وقلوب النخب الحاكمة، كما أن الممارسة قد دفعت بعض الأطراف إلى مخالفة هذه المفاهيم، هكذا لم يكن مفهوم وحدة المصير حقيقة، فمثلاً شاركت الأمة إخوتها من الفلسطينيين نكبتهم في فلسطين بالكلمات الطيبة، وبدريهمات قليلة للتخفيف عن الشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين، لكن هذا ظل بعيداً عن مفهوم وحدة المصير، واعتبر الكثيرون ما قدموه إلى الشعب الفلسطيني، سواء خارج فلسطين أو تحت الاحتلال الاسرائيلي، كرماً منهم وسخاءً يستدعي الشكر وليس تحقيقاً لوحدة المصير، بل إن أغلب ما قدم، سواء من أموال أو تسهيلات، استخدم لتحقيق أهداف محلية، أكثر منها لخدمة قضية الشعب الفلسطيني، كذلك لم يهتز أغنياء العرب أفراداً ودولاً لأخطار المجاعة والجفاف والتصحر والفقر في السودان والصومال وموريتانيا، وصمّت دول عربية آذانها عن سماع أنباء الهجمات الجوية الأمريكية على الجماهيرية الليبية عدة مرات، بل إن بعضها لم يخفِ رضاءه أو تشفّيه بليبيا، نتيجة للخلافات مع القيادة الليبية حينذاك، ولسنا هنا في مجال البحث عن مسؤولية هذا الوضع، فمهما كان المتسبب فقد قبل بعض العرب بتعرض الشعب الليبي لأخطار دون إدراك أن هذا الخطر يهددها في الوقت نفسه. قبل ذلك تركت الدول والحكومات العربية لبنان يواجه الاجتياح الاسرائيلي وحده، واكتفت بالشجب والاستنكار أحياناً، والصمت أحياناً أخرى وهي تشهد تهديد اسرائيل باحتلال بيروت عاصمة لبنان، وإذا كان لا بد هنا من الإشارة إلى

تلاحم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وإلى تعاون محدود مع القوات السورية، فإن هذا يؤكد إدراك المصير أكثر من وحدته، فالعناصر الثلاثة كانت موجودة هناك، ولم تتحرك للنجدة، وبالرغم من ذلك فإن تصرفات كثير من هذه العناصر لم تدل على وحدة العمل، وافتقرت إلى الكثير من جدية التعاون، كذلك فقد تعمدت دول المنطقة عموماً، والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة، زيادة انتاجها من النفط بدرجة خفضت من أسعاره وبالتالي أضرّت بمصالح دول عربية أخرى، بل إن هناك ما يؤكد أنها عمدت إلى الإضرار بالعراق نفسه، ولم تسع هذه الدول إلى التشاور مع الدول التي تتأثر بذلك. ولم تحاول أن تعوضها واكتفت بالقول بحريتها في التصرف بمواردها من الثروة النفطية، وقد كان كل ذلك تجاهلاً لحقيقة أن المصير العربي واحد، وأن ما يضر دولة عربية ما، لا بد وأن يضر الدول الأخرى.

ولم يتوقف الأمر عند تجاهل البعض لوحدة المصير، فإنه رغم التسليم المطلق بأولوية الصراع العربي الإسرائيلي، وبخطر إسرائيل نجد دولاً عربية كثيرة قد تجاهلت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وأنشأت علاقات وثيقة وقوية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعترف بأنها حليفها الأول والذي لولاه ما استطاعت اسرائيل أن تفعل ما فعلت وما تفعل، ولم يقتصر ذلك على دول صغيرة أو نفطية تعاني من الافتقار إلى مقومات الدولة، بل إنها حدثت في النهاية من أكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان، ومن حيث أهمية موقعها الجغرافي، بل وتاريخها في قيادة نضال الأمة العربية والحفاظ على أمنها، هكذا لم يكن أيضاً الوجود العسكري الأجنبي غائباً تماماً، ولكنه اختفى تحت أسماء مختلفة، وللحق، فإن قاعدة الجفير في البحرين كانت دائماً قاعدة الوجود البحري الأمريكي في الخليج، رغم أنف كل ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر قمة دول مجلس التعاون الدولي الخليجي العربي السالف الذكر، كذلك فإن أزمة الخليج كشفت عن وجود عسكري أجنبي مستتر في كثير من الدول العربية، كانت تخفيه وتنكره إما تماماً أو تحت أسماء أخرى ومسميات مخففة، هكذا كانت هناك التسهيلات للقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في السعودية والإمارات وعمان وجيبوتي التي سهلت تدخلها أثناء الأزمة، بل إنه من الواضح

أن قوات هذه الدول اشتملت على أعداد ملموسة من الأجانب، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الوجود العسكري الأمريكي بصوره المختلفة البرية والبحرية والجوية، قد ظهر أيضاً في مصر على هيئة استخدام للتسهيلات وإجراء للمناورات المشتركة، وإن كانت قد عمدت في الفترة السابقة للحرب إلى إخفاء تفصيلاتها وعدم الإعلان عنها، وكانت الكويت قد تذرعت بالتهديد الإيراني للملاحة في الخليج لتستدعي القوة العسكرية والبحرية الأجنبية من الولايات المتحدة لحماية الملاحة تحت اسم إعادة تسجيل الناقلات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سكتت الدول العربية على هذه العملية كل لسبب مختلف، ولكنها كانت رسمياً تبدو تحت مبدأ أن الكويت أدرى بمصلحتها، أو أن الدول العربية لم تكن قادرة على تحقيق الحماية مما برر اللجوء إلى قوة أجنبية، إلا أنه لم يبدُ أن شيئاً من هذا قد طلب، حيث لم ينعقد مجلس الدفاع المشترك، في حين أن قبول المبدأ شكّل سابقة خطيرة بعد ذلك أصبح من الصعب التراجع عنها.

كذلك، لم يكن تحول الخلاف بين دول عربية إلى صراع مسلح هو الأول من نوعه في أزمة الخليج ـ فقد ظلت لبنان نهباً لحرب أهلية لأكثر من أربعة عشر عاماً، تقاتل فيها اللبنانيون أنفسهم، كما قاتلوا الفلسطينيين والسوريين الذين قاتلوهم بدورهم وقاتل كل منهما الآخر. وفي أيام حكم السادات قاتلت مصر ليبيا، كما ظل المغرب يقاتل الصحراء فترة طويلة، وما زال القتال مستمراً في جنوب السودان، ودار صراع مسلح في الصومال في وقت أزمة الخليج نفسه.

حالة الأمن القومي العربي
قبل حرب الخليج

إذا كانت عناصر مفهوم الأمن القومي قد استقرت بشكل ما قبل بدء أزمة الخليج، فإن هذا أيضاً لم يعن أن حالة الأمن القومي العربي كانت على خير ما ينبغي أو كأفضل ما تكون عليه، إلا أنه يجب الاعتراف بأن الفترة السابقة على أزمة الخليج، وخاصة السنتين الأخيرتين قبلها قد شهدت تحسناً في حالة الأمن القومي لا يمكن تجاهله، رغم أنه قد يبدو بعد ذلك أن هذا التحسن مظهرياً أو ليس واقعياً، وإذا كنا نتحدث عن التحسن، فإن ذلك لم يكن يعني على الإطلاق أن الأمة كانت تشعر بالأمان، إنما كانت تشعر بأنها أصبحت في وضع أكثر أماناً مما كانت عليه منذ سنتين، ولكنها ما زالت تفتقر إلى الأمن وتشعر بتهديدات تحيط بها.

قد يكون من المفضل ونحن نتحدث عن تحسن في حالة الأمن القومي العربي قبل أزمة الخليج، أن نتذكر أولاً أهم التهديدات الواضحة والتي كانت ماثلة للعيان قبل حرب الخليج، حتى لا ينسينا التحسن ما كانت عليه حال الأمن من حرج. هنا لا بد أولاً أن نتذكر أن فلسطين كانت ترزح تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ أكثر من أربعين عاماً، وأن الضفة الغربية وقطاع غزة كانت قد أكملت ثلاثة وعشرين عاماً تحت الاحتلال الاسرائيلي، وأنه لم يكن هناك أي دليل على قرب انتهائه، وإن هضبة الجولان في سوريا وجنوب لبنان كانتا تشاركان كلاً من الضفة والقطاع أوضاعهما، وإن اختلفت الفترة بالنسبة لجنوب لبنان، كذلك نذكر أن الهجرة اليهودية الثانية كانت قد بدأت بكثافة عالية وخصوصاً من الاتحاد السوفياتي، وإن جميع الجهود المبذولة لإيقافها أو تحويلها إلى اتجاهات أخرى، كانت قد باءت بالفشل، وهي بذلك لم تكن تهدد الأمن القومي فقط، بل إنها أصبحت سيفاً مسلطاً على أية محاولات لمعالجة وضع الأمن القومي العربي، كذلك فقد كان الصراع الإيراني العراقي مستمراً رغم

توقف القتال، ولم تحل قضيته الرئيسية وقضية حقوق العراق في ممر شط العرب المائي، وفي الجنوب كان السودان ما زال متعثراً في الصراع في الجنوب مع جيش تحرير شعب السودان، ولم ينجح في إيقاف التمرد، وظل التمرد يعتمد على دعم من نظام الحكم في أثيوبيا، ورغم أن الحديث عن انفصال جنوب السودان كان يتجنبه جميع الأطراف، إلا أنه ظل ماثلاً أمام العيان كأحد احتمالات إنهاء الصراع المسلح. من جهة أخرى، فإن الصراع الذي سبق أن قام بين موريتانيا والسنغال، حول الأراضي التي انحسرت عنها المياه بعد تنفيذ مشروعات مائية على نهر السنغال، ظل بدون حل رغم توقف الصراع المسلح لأكثر من عام.

وقد ظل التهديد باستخدام القوة المسلحة سيفاً مسلطاً على رقاب شعوب عربية كثيرة، بل إنه لم يكن مجرد سيف مسلط، بل إنه كان مستخدماً وبشكل منتظم في بعض الأماكن، نعم، فقد كانت الاعتداءات المسلحة الاسرائيلية على لبنان عموماً، وجنوب لبنان بصفة خاصة وما زالت حالة دائمة ومستمرة، وأعمال القتل والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر، وخارجه، داخل فلسطين وخارجها كانت جزءًا من الحياة اليومية لهذا الشعب، والقتال في جنوب السودان أصبح مستمراً لعدة سنين يصيب أهل جنوب السودان مرتين، مرة بنيرانه، ومرة بتأثيره على وصول الامتدادات الغذائية، كذلك كان التهديد باستخدام القوة المسلحة أمراً واضحاً بالنسبة للدول العربية، وكان هذا التهديد بشكل خاص موجهاً ضد كل من العراق وليبيا، باعتبار أنهما كانتا متهمتين في ذلك الوقت بتطوير وإنتاج أسلحة تدمير شامل كيميائية ونووية، في حين كان هناك تهديد أقل درجة ضد كل من الشعب اليمني وشعب موريتانيا لاتهامهما بالتعاون مع الدولتين السابقتين، وكان مصدر التهديد الرئيسي هنا هو الولايات المتحدة.

كان هناك خطر الإبعاد القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية والقطاع[37]، إن لم ينجح مخطط الإبعاد الطوعي المعروف «بالترانسفير»، وإذا كان برنامج الإبعاد ينطبق على الفلسطينيين فقط فإنه كان على الأقل يهدد باقي الشعوب

(37) يمكن الرجوع إلى عمر. د. محجوب، «الترانسفير»، القاهرة، 1989.

العربية، وخصوصاً المجاورة لفلسطين، إذ أنها هي المكـان الطبيعي الـذي يلجأ إليه الفلسطيني في حالة إبعاده كرهاً من فلسطين.

كان هناك خطر الجفاف والتصحر خاصـة في السودان والصـومال نتيجـة قلة الموارد المائية، وكذا عدم توافر موارد التمويل لمشروعات الإصلاح والاستزراع، في حين كان هناك تهديد واقع بالتجاوز عـلى حقوق كـل من سوريـا والعراق في ميـاه نهر الفرات من تـركيا، وعـلى مياه نهر النيـل وحقـوق مصر والسـودان من أثيوبيا.

كانت الحرب الأهلية مستقرة في أمـاكن مختلفة من الـوطن العربي، في لبنـان بين مختلف الطوائف، ولكنها كانت قد تبلورت في صراع بين الحكومة العسكرية المؤقتة بقيادة ميشيل عون ومدعم من العراق، ضد غالبية الطوائف غير المارونيـة وبدعم من سوريا والجامعة العربيـة، وكان المـوقف قد تجمـد عند هـذا الوضـع بحيث لم يكن هناك مؤشر على قـرب إنهاء حالـة الجمود، كـذلك كـانت الحرب الأهليـة، في جنوب السـودان والتي سبق الحـديث عنهـا، وأخيـراً كـانت هنـاك الحرب الأهلية في الصحراء الغربية بين المملكـة المغربيـة وجبهة البـوليساريـو أو الصحراء، وكانت هذه الحروب الأهلية بالإضافة إلى حـالة عـدم الاستقرار التي تسببها، تستنفد موارد كثيرة من موارد الشعب العربي اللازمة للتنمية.

كان الوجـود العسكري الأجنبي قـد انتشر في الوطن العـربي، ولكن بكثافـة محدودة وبصور مستترة، كانت أبرز صوره قـاعدة الجفـير في البحرين، والكتيبـة الأمـريكيـة ضمن القـوة المتعـددة الجنسيـات في سينـاء، وقـوة الشرق الأوسط البحـرية (الأمـريكية) في الخليـج، والمناورات المشـتركة بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية ومصر وعمان والصومال والأردن، والتسهيلات والمنشآت الفنية الخاصة بالاستخبارات والاتصـالات والقيادة والسيـطرة، وزيارات الأسـطول الأمريكي للموانىء، والسماح باختراق المجال الجوي للطائـرات المقاتلة، هـذا، بالإضـافة إلى التسهيـلات وتخزين الأسلحـة والمعدات والمـواد فيها، وكـان ذلك لصـالـح الـولايات المتحـدة الأمريكيـة أسـاسـاً، والبعض لصـالـح فـرنسـا في جيبـوتي، وبريطانيا في عمان، والاتحاد السوفياتي في مناطق أخرى.

كان اقتصاد غالبية الدول العربية، إن لم يكن كلها مهتزاً غير قادر على مساندة إرادة سياسية قوية، فالدول العربية الرئيسية مثقلة بالديون على رأسها مصر والعراق وسوريا، وهناك دول من أفقر دول العالم مثل السودان والصومال واليمن وموريتانيا، أما دول النفط فرغم فوائضها المالية التي كانت موجودة إلا أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى ضعف موقفها، كما أنها لم تستطع أن تبني اقتصاداً منتجاً قوياً، فرغم أنها أقامت مشروعات انتاجية زراعية وصناعية ومعدنية، إلا أن هذه المشروعات كانت عالية التكلفة بحيث يصبح انتاجها غير اقتصادي، واتجه البعض إلى استثمار الفوائض في مجالات خدمية، وهي وإن كانت نوعاً من الاستثمار إلا أنها لا تبني اقتصاداً قوياً يستطيع أن يساند إرادة سياسية، وقد زاد من خطورة هذا الوضع بالذات التصرفات غير المسؤولة عن بعض الحكومات النفطية، من حيث زيادة انتاجها من النفط بحيث أدت إلى مزيد من انخفاض أسعاره، وبالتالي انخفاض عائدات النفط ليس على هذه الدول فقط، بل وعلى باقي الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، بل والدول المصدرة للنفط من غير الدول العربية.

أخيراً، كانت العلاقات بين الدول العربية تشوبها خلافات تمنعها من أن تحقق التعاون المطلوب. وكان أهم الخلافات هو ما بين سوريا والعراق والذي انعكس على محاولات جامعة الدول العربية لتسوية الأزمة اللبنانية في ذلك الوقت، في حين كان هناك خلاف حول المساعدات المقررة لدعم الانتفاضة الفلسطينية، إذ سعت بعض الدول إلى تقديم المعونات إلى حركة المقاومة الإسلامية متخطية بذلك القيادة الفلسطينية الشرعية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، بينما أعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن عدم رضاها عن مستوى تقديم الدعم للانتفاضة الفلسطينية.

كذلك كان من أخطر ما هدد الأمن القومي العربي، ما اتسم به السلوك العربي لفترة زمنية طويلة من عدم الالتزام بالقرارات التي تصدر من أجهزة جامعة الدول العربية والتي تشارك الدول في إصدارها ولكنها تتجاهلها بمجرد صدورها، سواء كان ذلك ما يتعلق بميثاق جامعة الدول العربية أو معاهدة الدفاع المشترك وغيرها، وكذا ما صدر فيها يختص بدعم الانتفاضة الفلسطينية.

كانت هذه بعض مظاهر ضعف الأمن القومي العربي وبعض التهديدات التي كانت تواجهه قبل بدء أزمة الخليج، وقطعاً لم تكن هذه هي كل تلك المظاهر والتهديدات، لكن ذلك لم يمنع من القول بأنه كانت هناك مؤشرات إلى تحسن أوضاع الأمن القومي العربي.

ربما كان أهم تحسن في أوضاع الأمن القومي قبل بدء أزمة الخليج، هو ظهور تحسن في الميزان العسكري العربي يشير إلى نوع من التوازن مع القوة العسكرية الإسرائيلية على المستويين التقليدي وفوق التقليدي، ففي المستوى التقليدي تزودت دول عربية بأسلحة متقدمة يمكن أن تواجه الأسلحة التي لدى اسرائيل، نذكر هنا تسلح دول عربية بطائرات ميج ـ 29، وسوخوي ـ 24، واف ـ 16، واف ـ 15، وتسليح دول عربية بطائرات انذار مبكر «أواكس»و «هوك آي» و«عدنان ـ 1»، وتسلح جيوش عربية بدبابات «ت ـ 72» وخطط لتسليحها بالدبابة «إم ـ 1 ـ أ ـ 1» وكذا اتجاه دول عربية مثل مصر وسوريا والسعودية إلى دعم قواتها البحرية. على أن الأهم مما سبق هو ما حدث على المستوى فوق التقليدي، بعد أن أكد العراق ملكيته لأسلحة كيميائية، كذلك فقد انتشرت الصواريخ البالستية أرض ـ أرض، بحيث أصبح من المتصور أنه في إمكان الدول العربية إصابة أهداف استراتيجية اسرائيلية داخل ما سمي بالخط الأخضر وبأسلحة فوق تقليدية، ورغم أن أحداً لم يتصور في ذلك الوقت امتلاك دولة عربية لأسلحة نووية، إلا أنه كان من المتصور عن حق أن الأسلحة الكيميائية المتيسرة وكذا وسائل توصيلها كافية لتحقيق نوع من التوازن فوق التقليدي بين الدول العربية وإسرائيل عن طريق تحقيق الدول العربية لما يمكن أن يسمى «بالردع الأدنى» عن طريق التهديد بإحداث خسائر أكبر من أن تتحملها اسرائيل، وقد كان من المهم عند تقدير ما سبق أن يوضع في الاعتبار ما أكده الرئيس العراقي عن أن العراق يعتزم استخدام أسلحته ضد اسرائيل في حالة اعتدائها على أية دولة عربية تطلب مساعدته.

كانت إحدى العلامات الإيجابية أيضاً في هذا المجال نمو القدرة العسكرية العراقية بصورة ملحوظة على أثر الحرب بين العراق وايران، وخصوصاً في مجال

الصناعة العسكرية، إذ اتجه العراق إلى إنتاج الصواريخ البالستية ذات المدى الأبعد من ثلاثمائة كيلومتر وإلى ألفي كيلومتر، وكذا الصواريخ المضادة للصواريخ، والمنظومة القادرة على حمل أقمار صناعية ووضعها في الفضاء، وطائرات الإنذار المبكر، وكانت أهمية كل ذلك في أنه كان خطوات في اتجاه المستقبل لمواكبة التقدم العلمي العسكري.

كذلك، كان قد برز اتجاه إلى استعادة التعاون العربي، وظهر ذلك في عودة مصر إلى الجامعة العربية واستعادة العلاقات بين مصر وكل من سوريا وليبيا، وتحقيق الوحدة اليمنية في مايو عام 1990، وقيام تجمعين عربيين جديدين إلى جانب تجمع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتظهر أهمية هذه التطورات في أنها تعبر عملياً عن وحدة المصير العربي بالاتجاه نحو تحقيقه، وأخيراً كانت الوحدة اليمنية.

كان من أهم التطورات نحو تحسين الأمن القومي العربي توقف الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس 1988 بهزيمة واضحة للتهديد الإيراني، وبشكل بدا أنه يوقف هذا التهديد للحدود الشرقية للوطن العربي لعدة سنين على الأقل نتيجة لما أصاب القدرة الإيرانية من ضعف ونمو القدرة العراقية في الوقت نفسه.

كان من أهم ما جرى من تحسن لأوضاع الأمن القومي العربي استمرار الانتفاضة «الثورة الفلسطينية» في فلسطين المحتلة، رغم المحاولات الاسرائيلية المستميتة لقمع الانتفاضة، بل واعتراف القيادات الاسرائيلية بفشلها في قمع الانتفاضة، ويأسها من تحقيق ذلك.

حدث تطور هام في قاعدة الأمن القومي العربي عن طريق تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما وفر لها مزيداً من القدرة على التأثير على قرارات القيادات السياسية في الدول العربية، وكانت أهم مظاهر ذلك تعاظم القوة الشعبية في الجزائر، ومنافستها لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، وتصاعد الحركة الإسلامية في الأردن ووصولها إلى الحكم والتقدم في مجال بناء الديمقراطية هناك، وظهور تنظيمات سياسية متعددة في اليمن بعد توحيده.

الفصل الثالث

أثر حرب الخليج
على
الأمن القومي العربي

أثرها على مفهوم الأمن القومي

لم تكن حرب الخليج محدثة بقدر ما كانت كاشفة للتغييرات التي كانت قد حدثت تحت السطح لدى بعض الفئات في الوطن العربي، وخصوصاً لدى بعض من تولوا السلطة بها وأمسكوا بزمام الأمور وسيطروا عليها وتحولوا إلى البحث عن المصالح الآنية والقريبة، بدلاً من العمل على تأمين المصالح الحيوية والثابتة للأمة العربية وتحقيق أمنها القومي.

هكذا كانت أزمة الخليج ثم الحرب هي المحك الذي كشف الستار وفضح العورات والسوءات التي طالما اختفت تحت مسميات زائفة وزاهية، أو وراء أستار الرقابة على المعلومات وحجب الحقائق عن الشعب وأبناء الأمة، ولا شك أن مما ساعد على ذلك تفشّي الجهل بين أبناء الأمة، الجهل بمعناه المطلق في صورة الأمية، والجهل بمعناه النسبي، أي الجهل السياسي الذي لا يستطيع أن يفرق بين الأوضاع والتصرفات السياسية المختلفة، وأن يحدد الأولويات، إلا أن الجهل مهما كان لم يكن ليحقق ذلك لولا السلبية التي يتصف بها البعض، وخاصة ممن يسمون بالمثقفين أو المتعلمين، ولولا الافتقار إلى آليات العمل السياسي الجماعي والمنظم بالشكل الذي أدى إلى تحول غالبية الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى مجرد واجهات خالية من المضمون، أخيراً كان المزيفون والقائمون بتفصيل القوانين وتزيين تصرفات الرؤساء والقادة عنصر تخريب

شديد للأمن القومي العربي، وللأسف فإن معظم هؤلاء ـ إن لم يكونوا كلهم ـ من أولئك المسمين بالمثقفين.

كان أول مساس بالأمن القومي العربي في أزمة الخليج مساساً بمفهومه وجوهره، وهو أخطر ما يمسه، فالمساس بباقي العناصر يسهل تصحيحه إذا كان المفهوم متفقاً عليه، أما المساس بالمفهوم فهو تعطيل للمقاييس والموازين يقلب الصواب خطأ والخطأ صواباً ويؤدي إلى البلبلة.

كان أخطر ما حدث هو ما طرأ على مفهوم الأمن القومي العربي من حيث هو وحدة المصير العربي، فبدون وحدة المصير العربي لا يكون هناك أمن قومي عربي، ويكون عبارة عن محاولات لتأمين دول ونظم ونخب وطوائف وجماعات عربية وما شابه ذلك، قد ينجح بعضها في حين يفشل البعض الآخر دون أن يضيف نجاح الناجحين شيئاً إلى الفاشلين، كما لا يؤثر فشل الفاشلين على أمن الناجحين.

إن ذلك يبعدنا عن حقيقة وجود أمن قومي إلى مجرد الاتفاق على التعاون في مجال الأمن، إن خطورة اختفاء مفهوم وحدة المصير، أو حتى مجرد الخطأ في تطبيقه لا تتوقف عند حقيقة أنها تترك البعض نهباً للمخاطر والتهديدات بحيث يمكن ترويعه، أو حتى تدميره في معزل عن الآخرين الذين يظلون ينعمون بالأمان، بل إن خطورة ذلك حقيقة تتركز أساساً في أنها تسمح لعناصر التهديد بمواجهة الأمة جزءًا تلو الآخر مما يسهل عليها تهديد كيان الأمة والتأثير على مصالحها الحيوية، إن مصادر التهديد الأجنبية تدرك أكثر من غيرها ـ بما فيها للأسف قوى وعناصر عربية ـ وحدة المصير العربي حيث يعلم هؤلاء أن تدمير طرف عربي سيؤدي حتماً إلى تدمير باقي الأطراف، أو على الأقل إلى شل باقي الأمة وإضعاف قدراتها، وهذه المصادر عادة ما تتحول بعد أن تنتهي من تحقيق أهدافها ومهامها التي تقوم بها في فترة ما إلى تهديد أطراف عربية أخرى لاستكمال مخططها، وتحقيق أهدافها بالكامل. حينئذ، وحينئذ فقط، تدرك الأطراف العربية التي ظنت أنها بمنأى عن الخطر، ما وقعت فيه من جرم حينما غضّت الطرف عن تهديد أو تدمير شقيق عربي، لكن إدراك الخطأ في مثل هذه

الظروف يأتي بعد فوات الأوان، وحيث لا مجال للندم ولا فائدة منه، واستمرار هـذا الخلل والمفهوم لا بـد وأن يؤدي إلى كارثـة أمنية قـومية عـربيـة لا تعصف بمصالح الأمة فقط، بل تعصف بكيانها نفسه.

لقد عملت قوى الاستعمار والامبريالية بصفـة مستمرة عـلى تقويـة الإحساس بـالتهديـد من مصادر عـربية، مستغلة في ذلـك الفـوارق الجغـرافيـة والعـرقيـة والمذهبية والدينية والطائفية وغيرها، لكن وجود القيادة القـومية العـربية الفعـالة والمؤثـرة والتي تمثلت في الرئيس الـراحل جمـال عبد النـاصر في مـرحلة تـاريخيـة استـطاع أن يحدّ بـدرجة كبـيرة من فعاليـة جهود الأعـداء، واستطاع أن يضرب المثل في فهم وتقدير وحدة المصير العربي بالارتفاع فوق المصالح المحلية الضيقة. لكن غياب هذه القيادة القوميـة من جهة، ونمـو المصالـح والثروات النفـطية من جهـة أخرى، وتفشي الـطفيلية في المجتمـع العربي، ووصـولها إلى مـراكز اتخـاذ القرار القطري والقومي من جهة ثالثة، ووصول مستويات منحطة من القيادات إلى مـراكز حسـاسة في الـوطن العربي أيضـاً، كـل ذلـك أدى إلى تقـويـة هـذه الإحساسات غير القومية، لكن أحداً رغم ذلـك لم يكن يستطيـع أن يجهر بهـا، إن شعور أمة أو مجتمع أو دولة بمخاطر وتهـديدات من الـداخل غـالباً مـا يكون أشد حدة وأصعب مـواجهة، كـذلك فـإن انقسام الأمـة إلى مجموعـة من الدول والـدويلات، ينمّي من جهـة مصالـح لدى بعض الأفـراد والطبقـات التي ترى لنفسها مصلحة من استمرار ذلك، بينما يجعل الأمة أكثر تعـرضاً لمخـاطر عـربية للأمن القومي عما لو كانت دولة واحـدة، ولقد أدت أزمـة الخليج والحـرب من بعدها إلى تدعيم الإحساس بالخطر من أطراف عربية، بل إن هذا الإحساس لم يقتصر على الدول العربية الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد البشرية اللازمة للدفـاع عن نفسها، بل وإلى مقـومات الـدولة أصـلاً، فقد امتـد هذا الشعـور إلى دول عربية رئيسية ذات تاريخ طويل، وكانت من أقدم الدول في تاريخ البشرية كلها مثل مصر التي أبدت قيادتها اقتناعاً بأنها كانت تتعرض لتهديد عراقي. كذلك، فـإن هذا الإحسـاس لم يقتصر على النخب العـربية الحـاكمة، بـل إنه امتـد في الحقيقة ليجد له صدى واضحاً على المستوى الشعبي في الدول العربية الخليجيـة أسـاساً، وفي دولـة مثل مصر وغـيرها بصـورة أقل، وإذا كـان احتـلال العـراق

للكويت قد أكد هذا الإحساس بالخطر، فإن انضمام دول الخليج إلى التحالف الغربي وكذا اشتراك كل من مصر وسوريا أكدا النتيجة نفسها، هكذا لم يعد مؤكداً لدى الكثيرين من أبناء الأمة أيضاً المفهوم البسيط للقول بوحدة المصير العربي. هناك من لم يشعر بالتهديد، أو بالخطر لاحتلال العراق للكويت، وراح يصور أو يتصور أنه تحقيق للوحدة العربية بالقوة على الطريقة البسماركية، وكان ذلك يعكس أن ما أصاب إخوة لنا في الكويت من جراء هذا الاحتلال لا يصيبه هو الآخر، أو أنه لا بد وأن يصل إليه بصورة أو بأخرى، كذلك هناك من لم يكتفِ بالوقوف موقف المتفرج، أو موقف اللامبالاة من تدمير الجيش العراقي والبنية الأساسية للاقتصاد والمجتمع العراقي، بل إنه شجع على ذلك، وشارك في تنفيذه، وما زال يبرره، وقد يسعى إلى المزيد منه، بل ويستنكر كل من ينتقده، وهو بذلك أيضاً يتصور أن ما أصاب العراق ويصيبه ليس فقط ضاراً بمصالحه، بل بكيانه، بل إنه يتصور أن هذا كله إنما يزيد من أمنه، ويحافظ على كيانه ومصالحه بما يتعارض بالضرورة مع مفهوم وحدة المصير التي هي أساس الأمن القومي.

ولقد عكست تصرفات البعض بعد توقف القتال في الخليج أن من تجاهل وحدة مصير العرب أثناء الأزمة والحرب، ما زال يتجاهلها بعد الحرب، بل إنه في الحقيقة يؤمن بانفصال المصير، إن عودة القوات العربية التي شاركت في حرب الخليج إلى الدول التي جاءت منها إنما تساوي بين القوى الأجنبية التي جاءت لتحقق مهمة معينة رأتها في مصلحتها، وقوى عربية ذهبت لتدعيم الأمن القومي العربي، أو تصورت ذلك، بل إنها في الحقيقة تضع هذه القوات العربية في مرتبة أقل من مرتبة القوات الأجنبية التي جرى تقنين وجود بعضها بصفة شبه دائمة، ويجري تقنين البعض الآخر، بينما اكتفى إعلان دمشق الذي يجمع الدول العربية التي شاركت في التحالف الدولي الذي حارب العراق ـ حتى الآن على الأقل ـ بالإشارة إلى حق دول الخليج العربية في الاستعانة بقوات مصرية وسورية وكأنه يستحدث حقاً، كذلك فإن السرعة التي اندلع بها النزاع بين دولتي البحرين وقطر من بين دول مجلس التعاون لدى الخليج العربية حول الجزر أكدت انفصال الأمن عند قياداتها. خاصة وأنهما فشلتا في احتواء النزاع

داخل مجلس التعاون الخليجي، وداخل الجامعة العربية، واتجه طرف منهما إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع. إن غياب الإحساس بوحدة المصير العربي يعكس في حقيقته مصالح النخب وبعض الفئات، ولا يعكس مصالح الأمة، ويفرغ الأمن القومي العربي من محتواه الأساسي، ويجعل بناءه ضعيفاً، ويقسم الأمة إلى محاور، ويفسح في المجال لأطراف خارجية لا تبحث إلا عن مصالحها هي، والتي هي بالضرورة مضادة ومعاكسة للمصالح العربية، للاضرار بالأمن القومي العربي.

كذلك كانت أزمة الخليج ثم حرب الخليج من بعدها تطوراً خطيراً في ما استقر عن عدم جواز توجيه السلاح العربي إلى صدر عربي آخر. صحيح أنه سبق أن حدثت اشتباكات مسلحة بين دول عربية أو قوات عربية أو طوائف عربية، لكن أزمة الخليج والحرب كانت تطوراً نوعياً في هذا المفهوم الذي هو بالتأكيد سلبي وخطر، إذ أن التجارب السابقة لم تصل أبداً وبأي حال من الأحوال إلى حرب شاملة تستهدف كيان قطر عربي وتدمير قواته المسلحة وبنيته التحتية. هكذا أصبح مقبولاً لدى البعض احتلال قطر عربي لآخر بالقوة، بينما قبل آخرون تدمير قوى قطر عربي بسلاح عربي وبالتعاون مع قوى أجنبية، دون محاولة جادة لإنقاذ حقوق الكويت دون تدمير العراق، أو إنقاذ العراق هو الآخر بدوره. ومع استمرار هذا المفهوم يمكن أن نتوقع صراعات مسلحة أخرى بين أطراف عربية يقوم فيها قطر أو دولة عربية بتدمير دولة عربية أخرى، ووفقاً لمخططات يضعها آخرون.

طالت التغييرات ما استقر في مفهوم الأمن القومي العربي حول الوجود العسكري الأجنبي، وتشكيله تهديداً للأمن القومي، فبعد أن كان يقدم هذا الوجود على استحياء، وجدنا النخبة، يقدمون المبررات لوجود عسكري أجنبي في المنطقة، ودون استنفاد القدرات العسكرية العربية، ووجدنا من الحكام والمحكومين من يعتبر هذا الوجود شيئاً طبيعياً، وينظر له، ويقنعنا بضرورته. وللحقيقة، فإن الغالبية كانت تتحدث قبل بدء الصراع المسلح في الخليج في منتصف شهر يناير 1991 بأن الوجود العسكري الأجنبي قد حدث نتيجة لموقف محدد، وأنه سينتهي بمجرد تنفيذ المهمة. والحقيقة أن من كان يقول بذلك إما

كان ساذجاً، لا يستطيع أن يقدر النتائج العملية لمثل هذا الوجود، وإما أنه كان يخدع شعبه، وباقي الأمة العربية، وهو يعلم بخطأ ما يقول. أي أنه إما كان مخدوعاً أو خادعاً، فإذا كان قادة الدول أو قادة الرأي مخدوعين فقد أثبتوا أنهم غير صالحين للقيادة وغير مؤهلين لتولي مسؤوليتهم عن أمن بلادهم.

لم يكن مقبولاً أن يقول البعض بعد الحرب أن الوجود الأجنبي غير مقبول، أو أن الأمن القومي العربي هو مسؤولية أبناء الأمة العربية، ويعتمد على سواعدهم، طالما أنه حينما تعرض الأمن القومي العربي لأزمة لجأ إلى غير العرب لإزالة الخطر، وقد تطلب ذلك من الأجنبي زمناً وجهداً ليحضر إلينا، وقد أصبح الآن من حقه أن يطلب اقتصار الزمن والجهد بتكثيف الوجود العسكري، وحتى يكون مستعداً عند الحاجة إلى تقديم «العون» المطلوب «لحماية الأمن القومي العربي». هكذا، لم يكن مستغرباً حقيقة ـ وإن كان مستهجناً ـ أن تعقد دولة الكويت اتفاقاً أمنياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع فرنسا، يقنن وجودهما العسكري بعد الحرب، رغم ما تكرر إعلانه عن أن الأمن القومي العربي يجب أن يظل مسؤولية عربية، وأن أية ترتيبات أمنية في الخليج، يجب أن تكون نابعة من المنطقة، وإذا كان وجود التشكيلات والمعدات العسكرية المقاتلة قد قبل وكان له ما يبرره، فإن باقي صور الوجود العسكري الأجنبي تصبح مقبولة بالتالي، وبصورة آلية. فليس من المعقول مثلاً رفض عبور المجال الجوي بواسطة طائرات القتال، أو تزويد طائرات القتال بالوقود في الجو، أو تقديم المساعدات الملاحية والفنية لهذه الطائرات، إذا كان قد تم القبول أصلاً بتمركز هذه الطائرات في قواعد جوية، سواءً ظلت هذه القواعد تحت سيطرة القوات المحلية، أو أن هذه السيطرة انتقلت إلى قوات الدولة الأجنبية، كذلك ليس من المعقول رفض الوجود العسكري الأجنبي البحري في المياه الدولية العربية في حين أننا نقبلها في المياه الإقليمية لعدة دول عربية، سواءً لزيارات الموانىء، أو التزود بالاحتياجات، أو لأعمال الصيانة والإصلاح، أو لتنفيذ مهام قتالية. أخيراً، ليس من المتصور بعد أن قبلنا بتمركز عشر فرق أجنبية على أرض الوطن العربي، أن نرفض تمركز معدات وأسلحة مسبقة أو بقاء بعض تجهيزات ومنشآت فنية، تتعلق بشبكات الاتصالات والتجسس

والقيادة والسيطرة الأجنبية، لقد كان من أخطر ما حدث أثناء أزمة الخليج أن ألبس مؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة في العاشر من أغسطس 1990 الوجود العسكري الأجنبي ثوباً شرعياً، رغم أن هذا الاستدعاء تم دون طلب مسبق لتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك، وإذا كان مؤتمر القمة قد قنن هذا الوجود فإنه لا يستطيع أن يسحب هذا التقنين في ظروف مشابهة.

أدت أزمة الخليج إلى تراجع اسرائيل إلى مراكز تالية في قائمة مصادر التهديد المحتملة للأمن القومي العربي، فقد كان الصراع العربي الإسرائيلي حقيقة هو المحور الرئيسي للتضامن بين الشعوب والدول العربية خلال أكثر من أربعة عقود، وعلى طول تاريخ جامعة الدول العربية، بل إن تهديد الأمن القومي العربي كان مرتبطاً بالتهديد الإسرائيلي، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها لدرجة أن ذكر التهديد دون تحديد مصدره، كان يعني الإشارة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كمصادر للتهديد، في حين أن الحديث عن تهديد من مصدر آخر، كان يتطلب بالضرورة النص على هذا المصدر، وجاءت أزمة الخليج والحرب من بعدها لتكشفا لنا أن الأمر قد طرأت عليه تغيرات، إذ أن أقطاراً عربية قد بدت أثناء الحرب في صف واحد مع إسرائيل وضد العراق.

لقد كشفت الأزمة والحرب عن حقيقة الأسباب التي منعت أقطاراً عربية من القيام بأي عمل مضاد لاعتداءات إسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني في فترات سابقة، فهناك أقطار لم تقم بأي عمل مضاد لإسرائيل سواء قبل الحرب أو أثناءها أو بعدها، في حين كانت متحمسة ومندفعة في عمل مضاد ضد العراق، بل إنها ربما ما زالت تمارس هذا الحماس، أو على الأقل تقوم بالدفاع عن التهديدات الأمريكية للعراق.

الغريب أيضاً أن تغير دول عربية تواجه اسرائيل مباشرة وتحتل اسرائيل أجزاء من أراضيها بمساندة واضحة من الولايات المتحدة الأمريكية من أولوياتها، ولا تحاول أن تستغل الظروف المؤاتية التي أتت بها حرب الخليج لتحقق أهدافها المشروعة، فضلاً عن الأهداف القومية المشروعة للوصول إلى سلام قائم على العدل، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية عموماً.

الأكثر خطراً مما سبق أن دولاً عربية مهدت لقبول رد اسرائيلي على القصف الصاروخي العراقي لإسرائيل بحجة «العدوان العراقي»، كذلك كان تحالف دولة عربية مع قوات لدول دعمت وتدعم اسرائيل في احتلالها الأراضي العربية، ورفضها الانسحاب منه، وتتزعمها قوات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من أعنف ما تعرض له وضع الصراع العربي الاسرائيلي من اهتزاز في مفهوم الأمن القومي العربي، والذي كان قد بدا أنه استقر في أولوياته عقوداً طويلة.

إذا صاحب هذا التغيير في المفهوم ـ كما حدث أثناء أزمة الخليج ـ أن تحولت هذه الدول والنظم العربية إلى اضطهاد الشعب الفلسطيني في مناطق وجوده في الوطن العربي، وإيقاف دعم الانتفاضة الفلسطينية، وظهور مؤشرات عن استعداد دول عربية أخرى للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات معها، وألا يتورع مسؤول عربي عن الإعلان عن استعداده لاستقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي إذا كان استقباله يخدم قضيّة السلام، في حين أن هذا المسؤول العربي وفي حديثه هذا نفسه يرفض استقبال السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية بدعوى أن الشعب يطلب ذلك، فإن ذلك لا بد وأن يؤدي إلى سهولة اختراق أمن الأمة وانكشافها أمام التهديدات، حيث تظل حقائق الروابط الأمنية بين الشعوب والدول العربية واقعة، مهما تجاهلها البعض، كما تظل حقائق الروابط بين مصادر التهديد في اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار بارزة، مهما تسربلت بأردية مختلفة لإخفاء صلاتها. ومع التقليل من أهمية الخطر الإسرائيلي أو تصور احتوائه، أو تصور إمكان الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية ضده ولصالح الأمة العربية، نجد أن الأمة العربية تواجه في الحقيقة أخطر قضايا أمنها، قضية ضياع الكيان العربي ذاته.

اعتبرت الدول العربية أي نقد لنظامها السياسي الداخلي، سواء كان هذا النقد صادراً من أقطار عربية أخرى، أو من دول أجنبية، تدخلاً في شؤونها الداخلية، واستتبع ذلك بالطبع معارضة أية معاونة للجماعات المنشقة والمعارضة، وكانت دول الخليج من أكثر الدول تمسكاً بذلك، وقد أمكن

الاتفاق على ذلك أولاً في ميثاق جامعة الدول العربية، حيث نصت المادة الثامنة منه على أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها»[37]، ثم إن هذا الاتفاق قد تأكد في السبعينات بعد أن انتهى عملياً تقسيم الدول العربية إلى دول تقدمية وأخرى رجعية، وفي أزمة الخليج كان التدخل الأجنبي المباشر والسافر وكذا المستتر الذي صاحب الأزمة والحرب عموماً مصحوباً بنقد علني للنظام السياسي الداخلي لأكثر من بلد عربي، وخصوصاً دول الخليج والعراق، كما أنه كان مصحوباً بدعم لجماعات معارضة لحكومة العراق، بل لقد وصل الأمر إلى تحريض المعارضة في العراق ضد حكومته، وتنظيم مؤتمر للمعارضة العراقية في دولة عربية تحت إشراف أجنبي، وتعدى الأمر هذه المرحلة حينما تدخلت دول أجنبية تدخلاً عسكرياً مباشراً لحماية الأكراد الذين حرضتهم هذه الدول الأجنبية وبتأييد من دول عربية على الثورة على نظام الحكم في العراق، وذلك حينما اكتشفت هذه الدول أن الحكومة العراقية قد تمكنت من هزيمة الثورة المسلحة التي قامت بتنظيمها. كذلك لم تتورع أية دولة عربية عن انتقاد القيادة الفلسطينية، والحديث عن وجوب تغييرها، ومدى مشروعيتها، دون اعتبار كاف لحق هذا الشعب في اختيار قيادته، في حين كانت الأزمات الاقتصادية التي أحاطت ببلدان عربية كثيرة أثناء الأزمة فرصة لهذه القوى لفرض شروط سياسية على الدول المدينة بواسطة المؤسسات المالية الدولية من أجل استجابتها لطلبات المعونة الاقتصادية، مما كان يعني في الحقيقة تغييراً للنظام السياسي في هذه الدول المدينة.

وإذا لم يكن مستغرباً من دول أجنبية ذات أصول استعمارية أن تقوم بما سبق، فإن أخطر ما حدث في هذا الصدد هو أن دولاً عربية قد أبدت استعداداً للاستجابة للمطالب الأجنبية لتغيرات في نظامها السياسي، وتقبلت الانتقادات بروح متسامحة، ولم يبد عليها أي غضب في حين أنها ترفض أي نقد أو تدخل من دول عربية أخرى، حيث أن الأمر بدا كما لو كان من حق الدول الأجنبية

---

(38) ميثاق جامعة الدول العربية، مصدر سابق.

غـير العربيـة فقط أن تنقد النـظم السياسيـة العـربيـة، وأن تتـدخـل في شؤونها الداخلية، بينما لا يكون من حق أي عـربي سواء كـان داخل هـذه الدول أو في دول عـربية أخـرى، أو حتى خارجهـا أن يفعل ذلـك. ومرة أخـرى، نجـد أن المفهـوم يصل بنـا إلى هدم أسس الأمن القـومي العربي الـذي يسعى ضمن مـا يسعى إلى الحفاظ على نـظام القيم المتعارف عليـه في المجتمعات العـربية، وهـو يسلم شؤون الأمـة والوطن إلى دول من خـارجه، ويحـرم أبناء الأمـة ودولها من المساهمة في تصحيح ما بها من أخطاء، أو ما يعتريهـا من ضعف بما يـلائم قيمها الدينية والسياسية والاجتماعية.

أدى قبول الدول العربية بـالموافقـة الإيجابيـة تارة، وبـالموافقـة الضمنية تـارة أخرى، وبالصمت أيضاً على تدمير أسلحة الدمار الشامـل العراقيـة والقيود التي وضعت عـلى تسليحه إلى التخلص عمليـاً من أحـد العنـاصر التي استقـرت في مفهوم الأمن القومي العربي، بل وبدا الأمر أن ما سبق أن تبنته الـدول العربيـة من ضرورة الربط بين إزالة الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية، لم يخرج عن نطاق الرياضة الذهنية، وأن أحداً لم يكن جاداً في معارضة نزع السلاح العـربي دون إجراء مماثل ضد اسرائيل، إن الدول العربية لم تبد مقاومة أو اعتراضـاً على قرار مجلس الأمن بتدمـير أسلحة التـدمير الشـامل المتيسرة لـدى العراق، وكـذا الصـواريخ البـالستية التي يـزيد مـداها عن 150 كم، بـل إن أقطاراً عـربية قـد شجعت عليه بصورة إيجابية أو سلبية. هكذا قبلت الـدول العربيـة أن تكون في مجموعها أضعف وأدنى قوة من الجانب الصهيوني، وقبلت مبدأ نـزع سلاح غـير متكافىء بين الأطراف، بل إن الأمر قد وصل إلى قبول دولة عربيـة أن تقوم هي بتحذير العراق من عدم الانصياع للتهديدات الأمريكية بمهاجمتـه إذا لم «يتعاون» في الكشف عن امكانياته النووية لتدميرها، ودون أن تخجل أو أن تحاول مراجعة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولاتهـا المنفردة لتشكيـل المنطقـة. إن اجراءات نـزع السلاح غـير المتوازنـة التي يجري تنفيـذها إنمـا تعكس في الحقيقة تغيـراً في المفهوم بالإضافة إلى تغير الواقع، إن الدول العربية تقبل التفوق الإسرائيـلي بل وتسعى إليه، وتبارك السيطرة الأمريكية على المنطقة بما يتنافى تماماً مـع أي تصور لأمن قومي عربي إيجابي.

أثر الحرب على موقف مصادر التهديد للأمن القومي العربي

من الطبيعي ألا يقتصر أثر حرب الخليج على الأمن القومي العربي على اثرها على مفهوم الأمن القومي نفسه، ذلك المفهوم الذي يظل حبيس الأذهان والصدور، وإن كان يجد له انعكاساً في التصرفات المتخذة، وفي القرارات التي تتبناها القيادات بعد أن تضعها لها نخبة من صانعي القرارات، أو بدون أن تضعها. ربما كان من أهم خصائص الحرب عموماً أنها لا بد وأن تغير من بعض الأوضاع التي كانت مستقرة قبلها، أيّ أن أوضاع منطقة جرت فيها حرب لا يمكن أن تكون هي الأوضاع نفسها السابقة لاندلاعها. هكذا كانت حرب الخليج بدورها لها آثارها على الأرض، كما كانت لها آثارها في الأذهان. وإذا كنا بصدد دراسة آثارها على الأمن القومي العربي، فلا شك أن لهذا الأمن أطرافاً أصيلة يتحقق الأمن بالحفاظ على كيانها ومصالحها الحيوية، في حين أن هناك أطرافاً تقف على طرف النقيض، حينما تكون هي مصدر التهديد لهذا الكيان ولهذه المصالح ولنا أن نقيس حالة أوضاع الأمن القومي العربي بقياس حالة وأوضاع العرب، كذا بقياس حالة أوضاع مصادر تهديد الأمن القومي، هنا كان أثر حرب الخليج على الاثنين عظيماً. فقد تغيرت الأوضاع كلياً بعد الحرب. وإذا كانت مصادر التهديد الرئيسية والمتعارف عليها تقليدياً، هي اسرائيل والولايات المتحدة وايران وتركيا وأثيوبيا، فإن آثار حرب الخليج كانت لصالح جميع هذه المصادر تقريباً وبالترتيب نفسه.

كانت آثار حرب الخليج على إسرائيل هامة وحاسمة، فرغم أن إسرائيل تعرضت أثناء الحرب للإصابة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، ورغم أن اسرائيل ظلت في حالة رعب خوفاً من الإصابة بالصواريخ العراقية، وباحتمال استخدام الأسلحة الكيميائية ضدها، إلا أن الحرب أولاً قد خلصت اسرائيل من قوة هددتها وهددت مكانتها الاقليمية، وحققت نوعاً من توازن الردع على المستوى الأدنى معها، كذلك خلصت اسرائيل من قوة كانت دعماً للجبهة

الشرقية، تلك الجبهة التي تمثل الاتجاه الحقيقي للخطر على اسرائيل، وهي في الوقت نفسه الاتجاه الرئيسي للتوسع الاقليمي، وهي بذلك أكدت عزلة القوات المسلحة السورية في حالة قيام صراع مسلح بين اسرائيل وسوريا، وهي ضمنت ألا تقوم دول الخليج بدعم دولة عربية في مواجهة اسرائيل نتيجة للمكانة التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية هناك. كذلك، فإن اسرائيل قد خرجت وهي تشعر بأنها أصبحت ذات فضل على الولايات المتحدة بتحملها للضربات العراقية دون الرد عليها، حتى لا يتعرض التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للتفكك، نتيجة لإحراج الأطراف العربية المشاركة في التحالف. أي أن أثر الحرب في الخليج، كان إضعاف قوة عربية كانت تحسب مصدراً لتهديد اسرائيل، كما كانت تحسب دعماً للدول العربية في الجبهة الشرقية في حال تعرضها لهجوم اسرائيل، كذلك أدت الحرب إلى تفكك العناصر التي كان يحتمل تحالفها ضد اسرائيل، مثل الفلسطينيين والأردن وسوريا نتيجة لإضعاف موقف الفلسطينيين بحرمانهم من أي تأييد مادي أو معنوي من الخليج، وتعرض الأردن لمصاعب اقتصادية نتيجة للأزمة وحرمانه من مصادر النفط التي كان يعتمد عليها.

كذلك، فإن تفكك التضامن العربي عموماً، وطول قضية الصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة عملاً لصالح اسرائيل. ولقد كان من أهم ما أدت إليه الحرب هو حرمان العرب من مصدر محتمل لصناعة عسكرية متطورة تعتمد على البحوث والتطورات العربية، وليس على الحصول على تراخيص الإنتاج من الآخرين، مما كان يهدد في الحقيقة التفوق الاسرائيلي التكنولوجي الشائع والشاسع مع باقي الدول العربية.

كذلك، فإن ما أصاب الدول العربية من تفتت وشلل حيال الأزمة كان لصالح اسرائيل، فهذا التفتت صاحبه انقطاع لبعض حيال التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، الأمر الذي كان لا بد وأن يعمل لصالح اسرائيل. ومع تكثيف الوجود العسكري الأجنبي عموماً، والأمريكي بصفة خاصة في البحر الأحمر، تستطيع أن تضمن اسرائيل بقاء مضايق خليج العقبة ومضيق باب المندب مفتوحاً لصالحها مهما كانت الظروف والأحوال.

شاركت الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل دائماً في تهديد الأمن القومي العربي، ولا شك أنها شاركتها الفائدة من حرب الخليج، رغم إمكان المجادلة بأن اسرائيل هي التي شاركتها الاستفادة. فقد كان من نتائج حرب الخليج أن جثم النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي على الوطن العربي، سواء كان ذلك بالنسبة للدول العربية التي أنشأت علاقات «صداقة» مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو بالنسبة لتلك الدول التي ما زالت تتخذ موقفاً متحفظاً حيالها، فقد أصبح الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة حقيقة واقعة شرعياً وبقرار من قمة عربية، وأصبح هذا الوجود قادراً على العمل ضد أية قوة مناوئة له في زمن قصير. كذلك، فإن العراق وقوته العسكرية كانا من القوى المناوئة للنفوذ الأمريكي، ولكنها كانت تستطيع أن تقوم بهذا الدور في تعاون مع باقي القوى، ولكن حرب الخليج فصلت بين هذه القوى، وجرى اضعاف شديد للقوة العراقية، بحيث لم تعد القوى الأخرى قادرة على إبداء مقاومة ملموسة وحدها.

كان ازدياد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية لدى دول الخليج العربية، والوصول إلى اتفاق حول نوع من الوجود العسكري الدائم في منطقة الخليج من أهم نتائج حرب الخليج، وهو بدوره يؤدي إلى نوع من تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في حجم إنتاج النفط، وبالتالي في أسعار النفط، وهو ما يؤدي من جهة إلى التحكم في عائدات الدول العربية من بيع نفطها، الأمر الذي لا يهدد أمن دول النفط العربية فقط، بل يمتد إلى أمن باقي الدول العربية التي تقوم أعداد كبيرة من أبنائها بالعمل في دول الخليج العربية، وهو بالتالي يتحكم أيضاً في اقتصاديات دول أوروبا التي تعتمد بدرجة كبيرة على نفط الخليج، وذلك يؤدي بالتالي إلى ضيق مساحة التفاوض العربية مع الدول الأوروبية.

استنزفت عمليات «درع الصحراء» ثم «عاصفة الصحراء» و«سيف الصحراء» أموالاً عربية كثيرة، إذ دفعت دول الخليج العربية إلى تحمل تكاليف تلك العمليات أو الجزء الأكبر منها، وهي تستمر في استنزاف موارد هذه الدول بحجة تزويد هذه الدول بالأسلحة اللازمة لها للدفاع وبتكاليف كبيرة، ثم انه من المتوقع أن تكون الاتفاقيات الأمنية الأمريكية مع دول الخليج العربية متضمنة تحمل هذه الدول لنفقات القوات الأمريكية المشاركة في الأمن. ومع

أخذ الولايات المتحدة الأمريكية للموارد المالية العربية تحقق هدفان: الأول هو سد جزء ملموس من عجز ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية بما يمكنها من المزيد من التدخل في شؤون باقي الدول، الثاني هو حرمان الدول العربية من هذه الموارد وعوائدها بما يقلل من فرصها للخروج من حلقة التبعية المحيطة بها.

كانت ايران قد أصيبت بانتكاسة شديدة في حربها مع العراق التي توقفت في عام 1988 نتيجة لما أصاب نظامها السياسي من ضعف، وما أصاب قواتها المسلحة من هزيمة، وقد كان من المتوقع نتيجة لما سبق أن تنكفىء إيران على نفسها سنوات لحين أن تبرأ مما أصابها، وحتى هذا كان من المتوقع أن يطول لأنه كان من المتوقع أن يصاحب ذلك نمو في القوة العراقية بحفظ التوازن في النهاية لصالح العراق. وقد كان هذا الوضع يحقق بعض الأمن للأمة العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تتعرض لتهديد إيراني، سواء كان هذا التهديد عسكرياً باستخدام القوات المسلحة الإيرانية، أو كان ثقافياً وسياسياً عن طريق الغزو المذهبي وفرض النفوذ عن طريق المكانة المكتسبة من قيادتها للمذهب الشيعي ولقوتها العسكرية.

وجاءت حرب الخليج لتختصر الزمن اللازم لإيران ولتعيدها فوراً إلى الميدان، إذ أعاد العراق إليها ما كان يحتله من أراض دون تسوية لقضية النزاع حول شط العرب بما حافظ على تحكم إيران في المنفذ البحري الوحيد للعراق، كذلك دفع ايران قريباً من القدرة على التحكم في الموانىء العربية على الخليج، وممارسة نوع من النفوذ حيال الدول العربية الخليجية، وتسابقت العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستمالة إيران إلى جانبها. مما وفّر للقيادة الإيرانية الأساس الذي تطالب بناءً عليه بنصيبها ودورها في أمن الخليج، كما قوى ذلك من نفوذها في لبنان وخاصة مع نمو علاقاتها مع سوريا التي تخلصت بدورها من خصمها في لبنان الذي ظل يناوىء وجودها هناك «ميشيل عون»، وأصبحت إيران عاملاً فاعلاً ومؤثراً في السياسة اللبنانية.

كان ضعف القوات المسلحة العراقية أثناء حرب الخليج مشجعاً لإيران على طرح قوتها العسكرية كعامل مؤثر في الخليج، هكذا قامت أولاً بتسليح وتدعيم

قوات شيعية في جنوب العراق، ثم إن هناك ما يشير إلى استخدامها لقواتها المسلحة مباشرة لدعم ثورة شيعية في جنوب العراق. ولا شك أن ذلك سيكون له أثره على باقي المنطقة العربية في المستقبل القريب.

يحد الوجود العسكري الأجنبي في الخليج من تأثير قوة إيران المسلحة، لكنه لا يستطيع أن يؤثر على امتداد النفوذ الإيراني الديني (المذهبي) والثقافي. لكن الوجود العسكري الأجنبي لا يعارض كثيراً تدخل القوة المسلحة الإيرانية طالما أنها داخل العراق وفي حدود خدمة مصالح الدول الأجنبية المتدخلة، إلا أنه من الصعب التنبؤ بمدى استمرار هذا الوضع، وتصرفه في حالة تسلل إيران إلى الأراضي العراقية، والمؤكد أنه لن يكون حريصاً على حقوق العراق في حالة ادعاء إيران لحقوق حياله.

كان من الممكن أن يقلّ أثر النفوذ الإيراني، واحتمالات تهديده لو أن دول الخليج العربية قد قامت بتنظيم دفاعها وأمنها على أساس حقيقي من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، بدلاً من الصيغة الملتوية الواردة بما عرف عن إعلان دمشق، نتيجة لوجود قوة محلية عربية تستطيع أن تواجه النفوذ بنفوذ مماثل مع المحافظة على نظام القيم الذي لا تستطيع القوات الأجنبية ادعاء المحافظة عليه.

يتشابه تأثر تركيا بحرب الخليج بتأثر إيران بها وإن لم يماثله، الذي لا شك فيه أن نفوذ تركيا قد ازداد نتيجة للحرب ازاء الدول العربية، وأن قدراتها على التجاوز على الحقوق العربية قد نمت سواء كان ذلك ما يتعلق بالحقوق المائية العربية، أو حتى بحقوق السيادة الاقليمية، هنا من المناسب أن نتذكر أن نفوذ تركيا قبل الحرب كان محدوداً بعكس ايران، وقد اكتسبت هذا النفوذ لكونها منفذاً هاماً لنفط العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وبالتالي فإن العراق كان قد تعاون مع الحكومة التركية في مواجهتها التمرد الكردي هناك، لكن حرب الخليج قد جاءت لتتمكن تركيا أولاً من التحكم في أنبوب النفط العراقي الذي يمر بأراضيها، ثم أنها بعد ذلك أصبحت قاعدة للقوات الأمريكية لمهاجمة العراق من الشمال، حيث استخدمت القوات الجوية الأمريكية قاعدة «انشيرليك»

الجوية جنوب شرق تركيا لمهاجمة الأهداف العراقية في الشمال، ثم ان تركيا أصبحت بعد ذلك قاعدة للقوات الأجنبية التي تدخلت في شمال العراق بحجة حماية الأقلية الكردية العراقية، وأخيراً فقط جنت تركيا ثمار كل ذلك، أولاً أصبحت تمارس وبشكل منتظم انتهاك الأجواء العراقية لضرب أهداف كردية تعتقد بأنها لها علاقة بالتمرد الكردي داخل تركيا، ثم أصبحت بلا شك أكثر حرية في إقامة منشآت مائية تؤثر على نصيب كل من سوريا والعراق من المياه، بل إنها أهلتها للدعوة لعقد مؤتمر حول المياه في المنطقة، مما يعطي لتركيا دوراً قيادياً في المنطقة كانت قد فقدته منذ فترة طويلة وخصوصاً منذ التصدي لحلف بغداد في الخمسينات من القرن العشرين.

أثر الحرب على توازن القوى في الوطن العربي

كان ميزان القوى في الوطن العربي قبل حرب الخليج ليس في صالح الأمن القومي العربي بصورة مطلقة، لكنه ـ كما سبق ذكره ـ كان قد اتجه نحو التحسن، وقد جاءت حرب الخليج لتغير من موازين القوى في المنطقة تغييراً جذرياً رغم أن الحرب قد جاءت فقط بعنصرين جديدين: الأول هو تدمير الجزء الأكبر من القوة العراقية: القوة العسكرية، والبنية الأساسية للاقتصاد العراقي، والثاني الوجود العسكري الأجنبي المباشر والمستتر في منطقة الخليج، ودول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية الأخرى، ويغير هذان العنصران الجديدان من ميزان القوى تغييراً جذرياً سواء كان ذلك فيما يتعلق بميزان القوى في الصراع العربي الاسرائيلي، أو في ميزان القوى مع القوى المجاورة، إلا أن تدهور العلاقات بين العراق والدول التي اعتبرت أنها ساندته من جهة والدول العربية الأخرى من جهة أخرى يمكن أن يشكل عنصراً ثالثاً له تأثيره على موازين القوى.

إن مراجعة النتائج الحقيقية للحرب تشير إلى أن العراق رغم ما أصابه من تدمير أثناء الحرب خرج وهو يمتلك أسلحة ومنشآت تجعله أحد القوى الرئيسية في الوطن العربي بعد الحرب، لكن ذلك يواجه مشكلتين رئيسيتين: الأولى أن مستقبل هذه القوة مشكوك فيه نتيجة للحصار المفروض على العراق مما يحرم العراق من القدرة أولاً على تدعيم قدرته العسكرية باستيراد أسلحة ومعدات لاستكمال وتحديث قواته المسلحة، ثم إنه يحرمه أيضاً من القدرة على تحقيق ذلك أو جزء منه عن طريق تصنيع ما يحتاجه لتدعيم القوات المسلحة، أو نظامه الاقتصادي بواسطة مصانعه التي أنشأها وتقدم بها بشكل ملموس في طريق التطور الصناعي.

هكذا، فإن ميزان القوى في الصراع العربي الإسرائيلي أصبح يفتقد أثر القوة العسكرية العراقية في ميزان القوة فيما يعرف بالجبهة الشرقية، فقد كانت القوة

العسكرية العراقية تحسب عادة كقوة مساندة لكل من سوريا والأردن في حالة قيام صراع مسلح بين اسرائيل وإحدى الدول العربية المجاورة في الشرق العربي: الأردن، أو سوريا، أو لبنان، أو بينها وبين جميع هذه الدول.

ولقد سبق أن ساهمت القوة العسكرية العراقية في الصراع المسلح عام 1948 بالتعاون مع القوات الأردنية رغم ما يمكن أن يوجه إلى هذه المساهمة من انتقادات لا تسلم منها مساهمة باقي الدول العربية حينذاك. كذلك ساهمت القوة العسكرية العراقية في الصراع عام 1967، حينما تحركت في اتجاه الأردن وإن كان مسار الصراع المسلح لم يوفر لها فرصة للتأثير الواضح في مصير القتال، وفي عام 1973 ساهمت القوة العسكرية العراقية في الجبهة السورية أساساً وبقوة محدودة للغاية في مصر. وقد أتيحت لهذه القوات الفرصة لمساهمة محدودة في الصراع والتأثير في مصيره.

هكذا، فإنه في حالة بدء صراع مسلح بين اسرائيل وإحدى الدول العربية المجاورة، وخصوصاً الأردن وسوريا فإن ظروف القوة العراقية لا تتيح لها فرصة للاشتراك في الصراع لدعم القوات العربية المسلحة في هذه الدول، مما يسهل على القوات الاسرائيلية تحقيق مهامها على حساب أي من الدولتين أو كليهما. هنا لا بد وأن نضع في الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية التي كانت موجودة قبل بدء حرب الخليج كانت تختلف كمياً ونوعياً عنها في الجولات السابقة من الصراع العربي الاسرائيلي، سواء كان ذلك في المجال التقليدي أو فوق التقليدي، وكان لديها ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي أسلحة تستطيع أن تصل إلى العمق الاستراتيجي لإسرائيل، وهو ما مارسته هذه القوات فعلاً أثناء حرب الخليج، وأن غياب هذه القوة بالذات من الميزان العسكري يغيره تغييراً جذرياً، على عكس ما كان في جولات الصراع السابقة.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن غياب هذه القوة لا يظهر أثره في حالة حدوث الصراع المسلح فقط، بل إنه يؤثر حتى قبل بدء الصراع. ففي المراحل السابقة لبدء الصراع المسلح أو بين الصراعات تحكم سياسات الدول حسابات موازين القوى، أي أنها تتخذ قراراتها بناءً على تصورها لموازين القوى، وهي

قـد تحجم عن اتخاذ قـرار ما، أو القيـام بإجـراء معين إذا علمت أو حسبت أن ميزان القوى ليس في صالحها، في حين أنها قد تتخذ القرار نفسه، أو تقوم بهـذا الإجراء إذا ما اعتبرت أن ميزان القـوى يسمح لهـا بذلـك، هكذا فـإن العنصر الأول المتغير في ميزان القوة، يضعف من ميزان القوة العربيـة في الصراع العربي الاسرائيلي.

كذلك، فإن تكثيف الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، في الخليج أساساً وفي مناطق عربية أخرى، وفي المياه الدولية المجاورة، وفي تـركيا يؤثـر في ميزان القوى في الصراع العربي الاسرائيلي، حيث أن هـذا الوجـود أولاً يحد من قدرة الدول العربية على العمل ضد اسرائيل حتى في حالة العـدوان الاسرائيلي، نـاهيك عن احتـمال محاولـة إحدى الـدول العـربيـة استعـادة الحقـوق العـربيـة المشروعة، ثم إن هذا الـوجود يحسب عمليـاً لصالـح القوات الاسرائيليـة نظراً لالتزام القوى الأجنبية صاحبة الوجـود العسكري بمـا تعتبره أمن اسرائيـل ودون اعتبار مناسب لحقوق وأمن الأمة العربية، أي أنه لا يمكن استبعاد تـدخل هـذه القوات العسكرية الأجنبية لصالح القوات الاسرائيلية، وضد القوات العـربية، خاصة في حالة قيام قوة عربية بهجـوم مضاد لمحـاولة استعـادة ما قـد تكون قـد فقدته في الصراع المسلح، أو حتى محاولتها القيام بهذا الهجوم المضاد.

أخيراً، يبقى العنصر الثالث الإضافي والخاص بالعلاقات العربية مع العـراق ومـع الدول التي اعتـبرت أنها سانـدتـه في الحـرب يؤثـر هـو الآخـر في مـوازين القوى، إذ أن تدهور هذه العلاقات يقف حائلاً أمـام احتمالات أي تعـاون بين القوى العربية، ولو في أدنى صـورة أمام القـوة الاسرائيلية، سـواء كان ذلـك في حساب القوة الاسرائيلية في مواجهـة القوة العـربية في الشرق، الأردن، سـوريا ولبنـان، أو في الجنوب في اتجـاه مصر، فانقـطاع الاتصـالات بـين هـذه الـدول يخرجها كقوة متعاونة من الميزان ويجعل الحساب مقصـوراً على مـواجهة اسرائيـل لكـل قوة منهـا منفصلة ومعزولـة عن القوة العسكـرية العـراقية، في حـين تقف عقبات أخرى أمام احتمال التعاون المصري السوري رغم ما طرأ عـلى علاقـاتهما من تحسن قبل حرب الخليج وأثناءها.

وعـلى الحدود الشرقيـة والشـماليـة للوطن العـربي تغـير ميـزان القـوى تغييـراً

جذرياً، فبعد أن كانت القوة العراقية قد أصبحت تتمتع بتفوق واضح على القوة الإيرانية، سواء في المجال العسكري الضيق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بانتصار القوات المسلحة العراقية، أو على المستوى الاستراتيجي نتيجة لما أحرزه العراق من تقدّم في عدة مجالات، وخصوصاً في الصناعة والصناعة العسكرية بشكل خاص، وكذا نتيجة لما أصاب النظام السياسي الإيراني من تصدع أثناء الحرب وبعدها، وخاصة بعد غياب الإمام الخميني، ورغم الجهود التي بذلتها القيادة الإيرانية الجديدة لتحسين علاقاتها مع القوى الدولية الجديدة.

جاءت حرب الخليج الجديدة بمتغيرين أساسيين: أولهما، إضعاف القوات المسلحة العراقية في الوقت الحاضر، وضمان استمرار ضعفها في المستقبل وثانيهما، القوة العسكرية الأجنبية في الخليج، سواء في المياه الدولية أو على أراضي دول الخليج العربية، مما يجعل المحصلة النهائية تفوقاً للقوات الأجنبية عموماً والقوة العسكرية الأمريكية بصفة خاصة، ثم تحسناً في الميزان لصالح إيران على العراق. فإذا وضعنا في الاعتبار أن قوة الدول العربية الخليجية تظل محدودة وضعيفة لأسباب اختلال البناء الهيكلي لهذه الدول، وافتقارها إلى بعض مقومات القوة، فإن هذه القوة ستظل أضعف الحلقات في ميزان القوى هناك. ويزيد من ضعف قوة دول الخليج ما أدت إليه الأزمة ثم الحرب إلى ضعف بل وإساءة إلى العلاقات بين دول الخليج العربية عموماً، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة من جهة، وجمهورية اليمن من جهة أخرى والتي كان يمكن أن تكون سنداً قوياً لهذه الدول. أخيراً، فإن تخوف دول الخليج العربية من الاحتفاظ بقوات مصرية وسورية على أراضيها بصفة شبه دائماً تترك لميزان القوى المحلي المجال لأن يلعب دوره، وبذا تصبح السيطرة العسكرية للقوى الأجنبية مع احتمال تغلغل إيراني لا تفيد القوة العسكرية الأجنبية ضده كثيراً.

لا يختلف الأمر في موازين القوى في الشمال كثيراً، إلا أن حرب الخليج قد أتت هي الأخرى بمتغير جديد حيث زادت كثافة الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي بصفة خاصة، وربما كان الأهم من ذلك هو زوال خطر التهديد السوفيتي بالنسبة لتركيا، مما يطلق يدها للقيام بدور إقليمي لم تكن قادرة على

النهوض به أثناء وجود احتمال التهديد السوفياتي من جهة، والخلاف التركي اليوناني من جهة أخرى.

ونتيجة لحرب الخليج أصبحت القوة السورية عموماً والقوات المسلحة السورية بصفة خاصة، تواجه نوعاً من العزلة الاستراتيجية، والتهديد من كل اتجاه تقريباً حيث القوة الاسرائيلية من الجنوب، والقوة التركية من الشمال، ثم فراغاً عسكرياً في الشرق تتحكم فيه عناصر للأمم المتحدة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا الوضع الحرج للقوة السورية يضع القيادة السورية في مأزق، ويضطرها إلى القيام بحسابات معقدة ودقيقة وصعبة عند اتخاذ كل قرار حيوي، وهي في النهاية مضطرة إلى اتخاذ قرار ذي طبيعة دفاعية بحتة، وهو أقرب إلى حالة الانكماش منه إلى القدرة على تثبيت الأوضاع.

رغم أن موازين القوى قد تغيرت أساساً في الشرق العربي نتيجة لأن الحرب قد دارت على أرضه، وأن المتغيرات قد تعلقت به، إلا أن وحدة الأمن القومي العربي تجعل ما حدث في الخليج مؤثراً على الموازين في المغرب العربي، بل وفي كل الوطن العربي. فمع التغيرات العنيفة في موازين القوى في الشرق العربي تضعف قدرات باقي الدول العربية التي كانت تستطيع أن تعتمد ولو بدرجة محدودة على التعاون مع دول في الشرق، وخصوصاً تلك التي كانت قد حصلت على مساعدات عراقية مثل السودان وموريتانيا. ومع ازدياد الوجود العسكري الأجنبي في الشرق، تجد ليبيا نفسها أكثر تعرضاً للتهديدات الخارجية. ومع انحسار المساعدة العراقية عن السودان، والتغيرات الداخلية في الصومال يحدث فراغ في القوة في منطقة القرن الأفريقي، قد يخفف من آثاره سقوط نظام الحكم القديم في أثيوبيا وضعف النظام الجديد.

أثر حرب الخليج
على الاقتصاد العربي

لا نستطيع القول أن هناك اقتصاداً عربياً، أو أنه كان هناك اقتصاد عربي قبل حرب الخليج، بمعنى وجود منظومة اقتصادية متكاملة تشمل الوطن العربي كله، أو جزءًا ملموساً منه، وذلك رغم اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، ورغم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، لكن الحالة الاقتصادية للدول العربية تؤثر على الحالة الاقتصادية لبعض الدول بشكل أو آخر، وربما كان أهم مظاهر التأثير والتأثر عملية انتقال العمالة العربية من دولة إلى أخرى، يتبعها انتقال تحويلات العاملين في مناطق العمل إلى بلادهم، وكذا انتقال الأموال العربية للاستثمار في بلاد عربية أخرى، وأعمال التبادل التجاري وانتقال السلع من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك. هنا لا بد وأن نفرق بين الاقتصاد العربي فيما لو كان نظاماً اقتصادياً مخططاً لتحقيق أهداف عربية قومية على نحو ما يجري في اقتصاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أو اقتصاداً منسقاً لتحقيق أفضل شروط يمكن أن تقبل بها الأطراف، ولحل التناقضات أو المصالح الاقتصادية المتعارضة، مثلما هو الحال في نظام الجات، والاقتصاد العربي الذي هو مجموعة من التفاعلات الاقتصادية النمطية التي عادة ما تحقق بعض المصالح الاقتصادية لدول عربية دون أن تكون هذه التفاعلات متفقاً عليها بالضرورة، أو أن تكون ملزمة لأحد، أو يمكن الاحتجاج بها على دولة ما.

وقعت أعباء اقتصادية متميزة على الدول العربية، نتيجة لحرب الخليج، تختلف في مجموعات الدول عن بعضها، ويمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية - مجموعة دول الخليج (عدا الكويت) - الكويت - العراق - الدول المتهمة بتأييد العراق، وهي فلسطين والأردن واليمن، والسودان - باقي الدول العربية. ولا شك أن أكثر الدول تأثراً اقتصادياً هي العراق ثم الكويت، ثم دول الخليج، ثم الدول المتهمة بتأييد العراق، ثم باقي الدول العربية. ويرجع التأثير

الاقتصادي على العراق نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض عليه، وللتدمير الذي لحق بالهيكل العام للاقتصاد، ولقرار مجلس الأمن الذي يبيح تدمير منشآت صناعية عراقية يحتمل أن تكون لها علاقة بانتاج أسلحة التدمير الشامل.

قبل أن نسترسل في تحديد أثر الحرب على الاقتصاد العربي، لا بد وأن نقول أننا لا نميل إلى التسرع في تحديد حجم الخسائر الناتجة عن الحرب، حيث لا يمكن القطع بصحة بياناتها في الوقت الحالي، هناك بيانات لها طابع التهويل لتحقيق أهداف معينة، وأخرى لها طابع التهوين لأهداف أخرى. وهكذا، فإننا نفضل عدم التقيد بأرقام معينة، ولكن يمكن الاسترشاد ببعضها.

تعرضت الكويت لخسائر اقتصادية نتيجة للدمار الناتج عن تدمير القوات العراقية لبعض المنشآت أثناء احتلالها، وبقائها، ثم نتيجة للقصف الذي قامت به دول التحالف لأهداف كويتية، ولاشتعال النيران في آبار النفط ثم إطفاء بعضها، وفوق كل ذلك تحمّل الاقتصاد الكويتي جزءًا كبيراً من تكاليف قوات «التحالف الدولي» التي جاءت تحت اسم عمليات «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء» والتي قدر نصيب الكويت منها في أوائل عام 1991 بحوالى 13,5 مليار دولار، ثم يضاف إلى ذلك ما يتحمله الكويت من نفقات وفقاً للمعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وهو ما لا يمكن معرفته على وجه الدقة في المستقبل القريب، ولكننا نقدره هو الآخر بمليارات الدولارات سنوياً. كذلك يتحمل الاقتصاد الكويتي تكاليف إعادة بناء الاقتصاد على أسس مختلفة بعد أن فقد هذا الاقتصاد كثيراً من مقوماته السابقة، والخاصة بالعمالة بصفة خاصة.

إذا استثنينا ما جاء فيها يختص بالاقتصاد الكويتي مما تعلق بالتدمير الناجم عن احتلال القوات العراقية وقصف قوات التحالف وحرائق آبار النفط، فإن الباقي تقريباً ينطبق على باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تحملت جزءًا من تكاليف عمليات قوات التحالف، وكان نصيب المملكة العربية السعودية ـ وفقاً لما تناقلته وكالات الأنباء ـ مساوياً لنصيب الكويت، وينتظر أن

تتحمل باقي دول المجلس نصيباً من التكاليف يتناسب مع امكانياتها. لكن بعض هذه الدول قد أصابه بعض الدمار نتيجة للقصف الصاروخي العراقي، وهي بالذات السعودية والبحرين، كما تحملت آثار بعض العمليات مثل معركة الخفجي. تأثر الاقتصاد في دول الخليج أيضاً بعمليات إعادة تمويل الاقتصاد، وكذا ستتأثر بتكاليف المعاهدات الأمنية المتوقع عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، حيث ستكون هذه التكاليف مستمرة سنوياً.

رغم أن ما تحملته الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي يشكل بحساب الأرقام القسم الأكبر من الأعباء المالية والاقتصادية لحرب الخليج وآثارها، إلا أن آثارها على هذه الدول ستكون أقل من الآثار الاقتصادية للحرب على مستوى دول عربية أخرى نتيجة للفوائض المالية التي كانت متيسرة لديها، والتي ساعدتها على تحمل هذه التكاليف ولكن هذه الفوائض قد تأثرت بدرجة كبيرة لدرجة أن بعض هذه الدول قد ظهر لأول مرة منذ زمن طويل في قائمة الدول المدينة، وقد تكون ذلك بداية لحقبة من نضوب الموارد المالية لهذه الدول.

ربما كان تأثر بعض الدول التي اعتبرت أنها كانت مؤيدة للاحتلال العراقي للكويت هو أكثرها تأثراً بعد العراق. سواء كان ذلك عن عمليات الطرد الجماعي لعمالة هذه الدول من الخليج، وبالتالي حرمانها من تحويلات العاملين بالخارج، أو من تأثرها بارتفاع أسعار السلع على أثر الحرب، أو بحرمانها مما كانت تحصل عليه من مساعدات من العراق أو دول الخليج العربية، أو من جهات أجنبية اعتبرت حرمان هذه الدول من المساعدات وسيلة لعقاب تلك الدول على موقفها الذي لم يسلّم قيادة لها، سواء كانت هذه الجهات دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو المؤسسات المالية الدولية والتي تتمتع الدول الغربية بنفوذ كبير في مجالس إدارتها.

لا شك أن بعض هذه الدول قد تأثر اقتصادياً بالحرب بشكل خاص. فالشعب الفلسطيني كان يمثل نسبة عالية من العمالة الوافدة «الأجنبية» في دول الخليج، وقد تعرض آلاف من الفلسطينيين لعملية تهجير قسري من دول

الخليج، وإلى حيث يجد نفسه عرضة لعملية إبعاد جديدة إلى حيث لا يعرف أحد. وربما كان أهم آثار ذلك هو حرمان الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة من الموارد اللازمة له لاستمرار الصمود، وكذا حرمان القيادة الفلسطينية من أدوات تدعيم إرادة الصمود لدى الشعب الفلسطيني.

تعرض الاقتصاد الأردني لعدة مخاطر نتيجة للأزمة، كان أولها ما تحمله من ضغوط نتيجة لعبور مئات الآلاف من المهاجرين من الكويت والعراق عبر أراضي الأردن، وعدم تلقي الأردن لمعونات كافية لمواجهة هذه الضغوط، وكان الخطر الثاني ناتجاً عن إيقاف تزويد الأردن بالنفط مع مطالبته بالالتزام بالمقاطعة الاقتصادية للعراق الذي كان يعتمد عليه في الحصول على الكثير من احتياجاته، كذلك استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها الأمنية (الاقتصادية) للأردن كوسيلة للضغط على الإرادة السياسية الأردنية، ولا ننسى هنا العلاقة المباشرة بين الأردن وفلسطين، أي أن كل الضغوط التي سبق ذكرها على الشعب الفلسطيني انعكست وبشكل مباشر على الأردن.

تعرض الشعب اليمني هو الآخر لضغط اقتصادي شديد نتيجة للإبعاد القسري لأكثر من مليون يمني كانوا يعملون في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى إلى اليمن، وكان هؤلاء أولاً يمثلون مورداً للاقتصاد اليمني بما كانوا يقومونه من تحويلات، كما كانوا يخففون من احتياجات الاقتصاد اليمني لإيجاد فرص عمل لهم.

استخدمت المساعدات الاقتصادية لكل من السودان وتونس كوسيلة للضغط السياسي على كل من الدولتين للتأثير على موقفهما من الأزمة، ثم لمعاقبتهما على الموقف الذي اتخذه كل منهما ازاء الأزمة، ورغم أن المعونات التي كانت تقدم إلى أي من الدولتين ضئيلة، فإن الأوضاع الاقتصادية للبلدين جعلت تأثير ذلك ملموساً، ويظهر ذلك بشكل خاص في السودان.

تأثرت باقي الدول العربية اقتصادياً نتيجة لارتفاع الأسعار وتأثر حركة السياحة والتجارة إلى المنطقة، وبقدر اعتمادها على تحويلات العاملين بالخارج، وحجم العمالة العائدة، ورغم أن الأزمة أدت إلى اسقاط الكثير من ديون مصر

إلا أن الشائع أن خسائر مصر الاقتصادية من الأزمة كانت أكبر بكثير مما أسقط من ديون كانت عليها. ولا شك أن خسائر مصر نتيجة لتقلص فرص عمل المصريين في العراق والكويت أساساً، ثم باقي دول الخليج كبيرة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بما كان هؤلاء يقومون بتحويله من العملة الصعبة، والأهم من ذلك متطلبات إيجاد فرص عمل للعائدين.

رغم تناول الموضوع على أساس محاولة الإلمام بالآثار الاقتصادية للأزمة والحرب على الدول العربية كدول أو مجموعة، إلا أن الحقيقة أن هذه الآثار لم تتوقف أبداً عند الدول التي تأثرت بها مباشرة، بل إنها انتقلت بشكل أو بآخر، مباشرة أو بشكل غير مباشر إلى الدول العربية الأخرى نتيجة للعلاقات المختلفة المتشابكة بين شعوب الأمة وطبيعة الاتصال الجغرافي بين أجزاء الوطن.

الفصل الرابع

الأمن القومي العربي
بعد حرب الخليج

إذا كانت حرب الخليج قد أثرت على الأمن القومي العربي على نحو ما سبق أن وضحنا بعض هذه الآثار في الفصل الثالث، إلا أن الأمن القومي العربي قد تأثر بعدة عوامل أخرى لا تتعلق مباشرة بحرب الخليج وإن كانت بالطبع قد تكون تأثرت بحرب الخليج وأثرت فيها. إن هذه العوامل هي بالدرجة الأولى تلك المتغيرات في البيئة السياسية والاستراتيجية العالمية، وكذلك المتغيرات في البيئة السياسية والاستراتيجية الاقليمية. كذلك، فإن دراسة الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج لا بد وأن تتعدى دراسة آثار الحرب المذكورة على الأمن القومي العربي، وإنما يجب عليها أن تحدد ما تراه باعتباره أهم التهديدات التي ينتظر أن تواجه الأمن القومي العربي في المستقبل القريب، وكيف ترى الدراسة احتمالات مواجهة هذه التهديدات. وإذا كان الأمر يتعلق بالمستقبل، فلا بد من أن يكون من الواضح ومنذ البداية أن المستقبل لا يتوقف عند الحاضر بالنسبة للعوامل الخارجية في انتظار ما نعمله نحن لمواجهة أخطار الحاضر، أي أنه لا يجوز تثبيت العوامل الخارجية مع تحريك العوامل الداخلية فقط، إنما علينا أن نضع في الاعتبار أن البيئة كلها تتحرك، وأن تحركها ليس دائماً في اتجاه واحد، وإذا كانت البيئة العالمية تتحرك في اتجاه، إنما تحمل معها البيئة الاقليمية والمحلية في الوقت نفسه، فإن هذا لا يمنع أن لكل منهما استقلاليته التي تمكّنه من التحرك في اتجاه مخالف، في الوقت الذي يتحرك فيه ضمن البيئة العالمية في الاتجاه المضاد لهذه الحركة.

البيئة العالمية وأثرها على
الأمن القومي العربي

لقد تعرضت البيئة العالمية السياسية والاستراتيجية لتغيرات جذرية منذ عام 1985 لكن هذه التغيرات اكتسبت سرعة وقوة دافعة كبيرة منذ عام 1989، واستمرت هكذا عامي 1990، 1991، بل إن الأمر بدا كما لو كان انهيار النظام العالمي القديم انهياراً مفاجئاً، إذ أن التغيير في مراحله الأخيرة لم يأخذ طابع التدرج والانسياب، بقدر ما أخذ طابع المفاجأة والعنف؛ وإذا كان الانهيار قد بدأ، بل وقارب الانتهاء، فإن بناءً جديداً لم يعّم في مكانه، والذي يبدو أمام العيان حتى الآن هو بقايا النظام العالمي القديم سواءً ما ظل منه ثابتاً محتفظاً بكيانه وقوامه، أو ما انهار وبقيت منه أطلاله وركامه.

إن أهم المتغيرات السياسية والاستراتيجية العالمية هي أولاً زوال القطبية الثنائية العالمية، أي انقسام العالم إلى معسكرين متضادين مع وجود مجموعة تحاول البقاء متوسطة بينهما، هي ما اصطلح على تسميته بكتلة أو مجموعة دول عدم الانحياز. وزوال القطبية الثنائية وإن خفف من التوتر العالمي، إلا أنه كان يعني في الوقت نفسه اتفاق الدول العظمى أو الكبرى في العالم على موقف موحد، بدلاً من أن تتخذ كل كتلة موقفاً مضاداً للكتل الأخرى بصورة آلية في كل قضية. ولقد كان الوضع المثالي أن يتم ذلك نتيجة لاتفاق هذه الدول على تحكيم المبادىء اللازمة لإقرار السلام والأمن، إذ تشعر الأطراف بأنها قد نالت حقها دون الافتئات على حقوق الآخرين. ولم يحدث الأمر على هذا النحو، لكن ما حدث هو تحول أحد الأطراف من مناوأة الطرف الآخر في كل موقف، إلى موافقته على كل ما يفعله الطرف الآخر في أي موقف، وبغضّ النظر عن صحته وعن مدى مطابقته للمبادىء التي طالما رفعها وعمل على مساندتها، أو على أقل الاحتمالات امتناع هذا الطرف عن معارضة أي موقف مخالف للمبادىء والقيم والأعراف الدولية، وبغضّ النظر عن مواقف هذا الطرف السابقة في ظروف مختلفة.

ولقد كان من الممكن أن يكون هذا التغيير في النظام السياسي العالمي مفيداً لصالح العرب، لو أن هذا التغيير كان قد انتهى إلى تحكيم مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والتعامل مع القضايا السياسية والأمنية بشكل متوازن لا يختلف من قضية إلى أخرى، أو حتى لو أن هذا التغيير كان قد انتهى إلى أن الطرف الذي ظل مناوئاً للحقوق العربية، ومسانداً للقوى المضادة تقليدياً للحقوق العربية وهو الغرب وعموماً الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة هي التي قد غيرت موقفها من مناوأة كل مواقف الاتحاد السوفياتي (القطب الآخر)، والكتلة التي كان يتزعمها، إلا أن التغيير قد حدث للأسف بتحول الاتحاد السوفياتي إلى تأييد المواقف الأمريكية تأييداً مطلقاً، أو على الأقل عدم معارضتها. ولقد ظهر ذلك بوضوح أثناء حرب الخليج في موقفين رئيسيين فضلاً عن باقي المواقف:
الأول حينما تبنى الاتحاد السوفياتي قرار مجلس الأمن رقم 678 الذي خول للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام القوة ضد العراق. هنا لم يكتف الاتحاد السوفياتي بالصمت على موقف الولايات المتحدة الأمريكية المخالف في جوهره للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من حيث أنه لم يخول أحداً أو قوة يعنيها ولم يحدد مدى التخويل، وتجاهل ما جاء عن استخدام القوة العسكرية في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لم يكتف بالصمت ولا حتى بالموافقة على القرار، إنما تبنى القرار وعمل على تجميع التأييد له. ولقد كان هذا الموقف بلا شك ضاراً بالأمن القومي العربي، فبالرغم من أنه عمل على إنقاذ الكويت من الاحتلال العراقي، إلا أنه جعل تدمير العراق ثمناً لإنقاذ الكويت، وهكذا جعل تهديد الأمن القومي العربي علاجاً لتهديد سابق، وهو ما لا يشكل في الحقيقة تأميناً ولا أمناً بل هو استكمال لانتهاكه.
كان الموقف الثاني هو ما عرف بمبادرة غورباتشوف أثناء الحرب والتي بدت محاولة سوفياتية لإنقاذ ما تبقى من العراق وتخفيف حجم التدمير بالبنية العراقية، وقطع الطريق على القوات الأمريكية لتغيير الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة لصالحها وبالقرب من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي. ولقد لاحظ الجميع بنوع من الدهشة تجاهل الرئيس الأمريكي للمبادرة السوفياتية التي حملت اسم رئيسه بشكل يعني الاحتقار والسير قدماً في مخططه، غير عابىء بما اقترحه الرئيس

السوفياتي في ذلك الوقت. وكان الموقف السوفياتي في المقابل شديد التخاذل، إذ تحمل اللطمة في صمت وغادر الرئيس السوفياتي عاصمته وتشاغل بإجراء ثانوي في روسيا البيضاء.

كان تأثير زوال القطبية الثنائية العالمية على النحو الذي جرى به ضاراً بالأمن القومي العربي، حيث زال الكابح الرئيسي الذي طالما كبح التدخل الغربي في المنطقة، وخصوصاً التدخل العسكري والذي ساهم في مساعدة الوطن العربي من الخروج من كبواته في مراحل سابقة، حيث لا شك أن مساندة الاتحاد السوفياتي للحق العربي عن طريق الإنذار السوفياتي عام 1956، وعن طريق ما أبداه من استعداد للتدخل عام 1973، حينما لم تستجب القوات الاسرائيلية لقرار مجلس الأمن كانت من العوامل الهامة والمؤثرة في الصراع. كذلك، فإن مجرد مساندة الاتحاد السوفياتي للدول العربية عام 1967 منع الغرب واسرائيل من تحويل الهزيمة العسكرية في ميدان القتال خسارة لمصير الحرب والصراع، كذلك فإن مساندة الاتحاد السوفياتي لسوريا عام 1982، مكنت القوات السورية من إعادة البناء والتنظيم، بحيث أصبحت سوريا قوة لا يستهان بها في مواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية.

وإذا كان مفترضاً أو متوقعاً بعد اعتماد الدول العربية على المساندة السوفياتية لفترة زادت عن ثلاثين عاماً منذ صفقة الأسلحة الشهيرة عام 1955 أن تكون الدول العربية قادرة على الاعتماد على نفسها، أو الاستغناء عن المساندة السوفياتية، فإن الواقع يقول أولاً أن هذا لم يحدث، خصوصاً وأن الصناعة العسكرية العربية لم تتقدم بشكل محسوس، وأن الصناعة العسكرية العراقية التي كانت تستطيع أن تشكل قواه الصناعة العسكرية العربية الحقة وليست مجرد وسيلة لإنتاج ما يصنعه الآخرون قد تعرضت لأضرار كبيرة، وهي مهددة بالتعرض لأضرار أكبر كذلك، فإن الاعتماد على النفس لا بد وأن يكون نسبياً وليس مطلقاً، وليست هناك دولة أو مجموعة دول لا تحتاج في صراعها مع قوى أخرى إلى مساندة خارجية، وفي حدود مبادىء الحق والعدل، أما وأن الاتحاد السوفياتي ونظامه قد تخلى عن الحق فإن هذا بلا شك ضار، أو كان ضاراً بالأمن القومي العربي.

كان التغيير الثاني في النظام السياسي العالمي هو انقلاب النظم في دول أوروبا الشرقية، فقد كانت هذه الدول باعتبارها جزءًا من الكتلة الاشتراكية تساند القضايا العربية العادلة، ولم يكن ذلك يرجع أساساً إلى كونها في ذلك الوقت دولاً شيوعية بقدر ما كانت تناهض الاستعمار العالمي، فالدول العربية لم تتحول إلى النظام الشيوعي إلا في اليمن الجنوبي والصومال لفترة، لكن تأييد تلك الدول للحقوق العربية استمر حتى مع القبض على الشيوعيين في الدول العربية. وقد كان تأييد مجموعة الدول الاشتراكية للحقوق العربية سياسياً واقتصادياً ومعنوياً وعسكرياً، حيث قدمت بعض هذه الدول مساعدات عسكرية لبعض الدول العربية، نذكر هنا بصفة خاصة مساعدات ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وأحياناً بولندا، وكانت هذه المساعدات تكمل ما حصلت عليه الدول العربية من الاتحاد السوفياتي. ولقد كان من الغريب أن تكون دول الكتلة الاشتراكية السابقة التي تحولت من الحكم الشيوعي إلى حكم ليبرالي رأسمالي قد امتنعت عن مساندة الحق العربي، وسارعت لتأييد اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان من المفهوم أن هذه الدول قد فعلت ذلك رغبة في إغراء الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على تقديم مساعدات اقتصادية لها، فإن الأمر قد بدا أعمق من ذلك وأبعد، وأنه لم يكن مجرد إجراء اضطراري لإغراء الولايات المتحدة الأمريكية أو امتناعها، بل إنه بدا كما لو كان انقلاباً لمجرد الانقلاب على القيم والسياسات التي سادت فترة الحكم الشيوعي، وبغضّ النظر عن صحتها أو خطئها. وقد كان من هذا التغيير بدوره مؤثراً على الأمن القومي العربي بذاته وبكونه جاء مصاحباً للتغير الأول في الاتحاد السوفياتي. فهو بذاته كان مصدراً للتأييد السياسي والدبلوماسي والمعنوي والعسكري، وإن كان لا بد من الاعتراف أن حجمه كان محدوداً، سواء من حيث عدد الدول، أو من حيث قدراتها، وهو باعتباره جاء مصاحباً للتغير الأول في الاتحاد السوفياتي يغلق باباً كان يمكن أن يقوم بسد جزء من احتياجات الدول العربية التي كانت تحصل عليها من الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في المجال العسكري.

كان التغيير الثالث في البيئة العالمية هو تضاؤل هامش حركة الدول الكبرى

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالنسبة للسياسة الأمريكية. فبعد أن أوضحت موقف القطبين السابقين واللذين انهار أحدهما، نجد أن باقي الدول الدائمي العضوية في مجلس الأمن هي الصين وبريطانيا وفرنسا. وقد ساند الصين الحقوق العربية سياسياً ومعنوياً ومادياً وعسكرياً في الماضي، إلا أن هذا الموقف صار أكثر ليونة وأقل صلابة بعد تحسن العلاقات الصينية الأمريكية، وجاءت حرب الخليج لتكون محكاً للسياسة الخارجية الصينية التي نجدها إما أيدت القرارات التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، وبغضّ النظر عن مطابقتها لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي، أو أنها في أحسن التقديرات قد امتنعت عن التصويت تاركة القرار يمر كما هو، ولم تحاول الاعتراض مرة واحدة على القرار، وهو ما يعتبر تغييراً واضحاً في سلوك الصين، ويوضح أنه لا يمكن الاعتماد على مساندة الموقف الصيني لحق عربي في أي المجالات وإن كان من الممكن تحريكه تجاه عدم الاشتراك فيما يمكن أن تقرره الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحقوق العربية، ولقد كان الموقف الصيني قد ازداد أهمية بعد انهيار الموقف السوفياتي، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي نفسه حيث كان من الممكن أن يكون بديلاً للاتحاد السوفياتي في بعض المجالات، إلا أن الموقف الصيني الأخير يستبعد أي احتمال لذلك في المستقبل القريب، ويقضي على آمال التعويض لفترة على الأقل.

كانت فرنسا قد عمدت كثيراً إلى اتخاذ موقف مستقل عن الموقف الأمريكي، لا يشترط أن يكون معارضاً له، ولكنه ليس تابعاً له على الأقل، ولقد كان الموقف الفرنسي إزاء أزمة الخليج في أولها وحتى اليومين الأولين من بداية الحرب كذلك، إذ حاولت اتخاذ موقف يناهض استخدام القوة العسكرية، ويحاول استخدام وسائل واستنفاد فرص أخرى، إلا أنه من الواضح أولاً أن هذا لم يكن موقفاً معارضاً للموقف الغربي عموماً والأمريكي بصفة خاصة، وإنما كان مجرد موقف مستقل ليتفق معه في الاتجاه، ويختلف في الوسائل والأسلوب والتوقيت، ثانياً ان فرنسا لم تكن قادرة على التأثير على الموقف الغربي أو الموقف الأمريكي، وأنها كانت أحرص على التأكيد على اتفاقها مع الموقف الغربي من حرصها على التأكيد على اختلافها عنه، ثالثاً أن فرنسا سارعت بمجرد إدراكها

أن الحرب قد بدأت، وأنها لم تستطع أن تؤثر في مجريات الأمور واتجاهها نحو الحرب، سارعت إلى الاشتراك في الحرب حتى تضمن نصيبها من الكعكة التي هي النفوذ الغربي في المنطقة العربية، وحتى تحفظاتها التي أبدتها عند بداية الحرب بأن يقتصر اشتراكها في القتال على العمل في الكويت وليس خارجها، أسقطتها في اليوم الثاني للقتال، وشاركت في الصراع المسلح دون أي تحفظ أو قيم أو شرط، مما أكد محدودية قدراتها وفشلها بل وعجزها عن اتخاذ موقف مستقل.

كان التغيير الرابع في البيئة العالمية هو عجز حركة عدم الانحياز أو العالم الثالث عن اتخاذ موقف مؤثر في السياسة العالمية، فأولاً فشلت حركة عدم الانحياز في بذل جهد كاف لمنع تدهور الأزمة وتحولها إلى صراع مسلح، وهي ثانياً فشلت في الحيلولة دون اتخاذ مواقف في مجلس الأمن تخالف مبادىء القانون الدولي والأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فرغم أن بمجلس الأمن خمس دول أعضاء دائمين، ولهم حق الاعتراض، وأن ذلك يسمح لهم بمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار ما تراه إحدى هذه الدول الأعضاء أنه غير مناسب، سواء كان ذلك بمقياس فردي على أساس المصلحة الخاصة، أو بمقياس عام على أساس المبادىء العامة والانتصار للحق، فإن هذه الدول لا تستطيع وحدها وباتفاقها جميعاً أن تجعل مجلس الأمن يتخذ قراراً ما، إلا إذا وافقت عليه على الأقل ثلاث دول غير دائمة فيما يتطلب الأغلبية المطلقة، وخمس دول غير دائمة فيما يتطلب أغلبية الثلثين، وهي جلها دول من العالم الثالث، وأغلبها من مجموعة عدم الانحياز. وبالرغم من ذلك، فإن كثيراً من القرارات المعيبة قد صدرت بالإجماع في حين صدر بعضها بمعارضة اليمن أو كوبا أو كلا الاثنين أو امتناع أي منهما، مما يشير إلى أن دول عدم الانحياز قد خافت أن تتخذ موقفاً معارضاً للموقف الغربي والأمريكي بصفة خاصة. وقد كان موقف دول عدم الانحياز والعالم الثالث مقيداً في ظروف سابقة في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، ربما كان منها قرار الأمم المتحدة عام 1956 بتشكيل قوة الطوارىء الدولية بعد اعتراض كل من بريطانيا وفرنسا ضده في مجلس الأمن، وكذلك قرار الأمم المتحدة بالانتقال من نيويورك إلى جنيف للاستماع إلى خطاب ياسر

عرفات بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن منحه تأشيرة دخول لإلقاء خطابه أمام الأمم المتحدة، كذلك كانت جهود مجموعة عدم الانحياز واضحة في تأييد الحقوق العربية لدرجة اضطرار الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام حق الفيتو، أو التهديد باستخدامه لمنع اصدار قرار مضاد لإسرائيل. أخيراً كان تعاون كثير من الدول الافريقية والآسيوية خاصة خلال الفترة بين عامي 1967، 1973 عاملاً مساعداً في حصار النشاط الإسرائيلي، وعلى توجيه ضربات إلى أعماله العدوانية وإلى حصاره الدبلوماسي.

ومع ضعف مجموعة عدم الانحياز يزداد تهديد الأمن القومي العربي مع انفراد الدول الغربية بالأمن النسبي، فتضيق فرص المناورة وحشد التأييد للحقوق العربية مقابل تأييد كبير بل شبه مطلق للتهديدات الأجنبية سواء الصادرة من الغرب مباشرة تحت قيادة الولايات المتحدة، أو من اسرائيل المؤيدة من الغرب، أو من دول الجوار حيث تتخذ القوى الكبرى موقفاً معادياً للعرب أكثر منه موقفاً مؤيداً لطرف آخر، فقد أيدت هذه القوى أثيوبيا تحت قيادة منجستو وبنظام شيوعي ضد السودان، وأيدت إيران الشاه وإيران الخميني ضد العراق، وأيدت تركيا ضد سوريا حول قضية لواء اسكندرون والحلف المركزي المسمى بحلف بغداد، وأيدت أكراد العراق ضد عرب العراق، بينما أيدت الأتراك ضد أكراد تركيا، وكما تضيق فرص كسر الحصار في حالة فرضه بواسطة الدول الكبرى على نحو الحصار والمقاطعة الاقتصادية للعراق، وأخيراً تضيق فرص الحصول على بعض الأسلحة التي لم تصنع أو تنتج عربياً، ويفرض الغرب قيوداً على تصديرها إذا كانت هذه الأسلحة تنتج بواسطة بعض دول عدم الانحياز أو العالم الثالث.

يلاحظ بين التغييرات في النظام العالمي الجديد اتجاه محدد لنزع السلاح يعتمد خفض الأسلحة النووية لدى الدول النووية مع الانتقال إلى ما يمكن اعتباره ردعاً نووياً أدنى، إذ تحتفظ هذه الدول بالأسلحة النووية، ولكن بعدد أقل من الرؤوس النووية وإلقاء أسلحة المسرح والميدان والاقتصار على الأسلحة الاستراتيجية لتحقيق مركزية السيطرة على هذه الأسلحة، وليصاحب هذا الخفض تشديداً وتدقيقاً على منع انتشار الأسلحة النووية، بمعنى استمرار

احتكار الدول النووية الحالية للأسلحة النووية، وبالتالي المحافظة على سيطرتها وهيمنتها على النظام العالمي والتمييز بين الدول، أما بالنسبة للأسلحة الكيميائية فيعتمد هذا النظام حظر انتاج وتخزين واستخدام هذه الأسلحة بما يعني حرمان الدول غير النووية من أية وسيلة لإحداث توازن فوق تقليدي يتحدى السيطرة الناتجة عن التهديد النووي، كذلك اشتمل نظام نزع السلاح الحالي على وضع قيود للسيطرة على إنتاج الصواريخ البالستية وتطويرها، ومرة أخرى تقف هذه القيود حائلاً أمام الدول التي لم تنتجها في تحقيق نوع من التوازن من جهة، ومن التقدم في المجال التقني وخاصة تقنيات الفضاء التي تعتمد على الصواريخ البالستية، أي أن هذه الإجراءات تكرس الاحتكار الصاروخي والفضائي.

كانت هذه أهم ملامح نظام نزع السلاح الجديد والذي تصاحبه اجراءات للتحقق أهم مظاهرها ما يسمى بالسماوات المفتوحة والتي تجعل المجالات الجوية للأطراف مفتوحة أمام نظم التحقق، ولما كانت أغلب الدول غير قادرة على الاستفادة من هذه الميزة، فإن النتيجة العملية هي انتهاك السيادة الإقليمية للدول بواسطة اختراق مجالها الجوي تحت ستار مظلة الشرعية الدولية. ومع انطباق كل ما سبق على الأمن القومي العربي والذي يتميز عن نظام نزع السلاح السابق بأنه يكرس التفوق الاسرائيلي بالإضافة إلى السيطرة الغربية، تكون الأمة العربية وأمنها القومي تحت رحمة العدوان الاسرائيلي والسيطرة الغربية.

تتميز اتجاهات تطور النظام العالمي إلى تصاعد الحركات والنعرات القومية والتي كان أهم مظاهرها انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة بعد انهياره كقطب للنظام العالمي. ومع انهيار دولة الاتحاد السوفياتي تضعف احتمالات استعادة الاتحاد السوفياتي لمكانته كقطب في السياسة العالمية إن لم تتلاش تماماً. وتوحي بتفتت أكثر لجمهوريات هذا الاتحاد، ومع هذا التفتت تتصاعد احتمالات عدم الاستقرار في المنطقة القريبة من الحدود الشمالية والشرقية للوطن العربي، واحتمالات الهجرة العشوائية وغير المنظمة بما يمكن أن يحدثه ذلك من قلاقل. من جانب آخر، فإن تصاعد قوميات الجمهوريات الإسلامية يزيد من احتمال تعاون الأمة العربية مع هذه القوميات، إلا أن هذا الاحتمال ليس مؤكداً نظراً

لفشل التعاون مع الجارين الإسلاميين في إيران وتركيا. ورغم تصاعد الحركات القومية مما يوحي بأن هذا الاتجاه إنما يدعم وحدة الأمة العربية باعتبارها أكبر قومية مفتتة، في حين تعاني الدول الأخرى من تعدد القوميات، فإن من المتوقع أن تكون القومية العربية لهذا السبب بالذات، ولما تحمله هذه القومية من تاريخ لم تتمتع به قومية أخرى، ثم لارتباط هذه القومية بالإسلام، تكون هدفاً لباقي القوميات الأخرى.

إن تصاعد المد الديني هو الآخر يشكل أحد اتجاهات تطور النظام العالمي، ومع تصاعده تزداد حدة التنافس ثم الصراع بين الأديان، ومن الواضح أن الدين الإسلامي أصبح هدفاً لبعض القوى العالمية التي قد تتخفى تحت ستار العلمانية، إلا أنها في حقيقتها شديدة التعصب ضد الإسلام، ولا ننسى أن اسرائيل نفسها دولة دينية وتعادي الإسلام. لذا، فمن المتوقع أن تواجه الأمة العربية صراعاً شديداً ضد قيمها المستمدة من الدين الإسلامي، ومحاولة فرض قيم أخرى تحت شعار العلمانية أو التسامح المسيحي.

إن تطور البيئة العالمية لا يمكن أن يكون خطاً مستقيماً بمعنى استمرار الاتجاهات السابقة إلى الأبد، فالتطورات السياسية الاجتماعية ليس من طبيعتها التحرك في خط مستقيم، بل الأغلب أن تسير في خط منحنٍ بحيث يصل الاتجاه الحالي إلى ذروة ما، تختلف حسب قوته وسرعة اندفاعه، ثم إنه يبدأ في التباطؤ ثم التوقف ليبدأ رحلة التراجع والتضاؤل لفترة، ليعيد الدورة بدرجة أقوى أو أضعف، لكن اتجاهات التطور تظل باقية وإن اختلفت القوى المؤثرة وقوة التأثير وفترة بقائها. هكذا، فإن حالة القطبية الوحيدة الناشئة عن انهيار القطب الآخر لن تبقى إلى الأبد وسيظهر قطب آخر، بينما يضعف القطب الحالي، والكتلة الاشتراكية السابقة لن تلبث أن تعيد النظر في انقلاباتها، وأن تعمل على بناء مجتمع جديد يحقق العدالة الاجتماعية بصورة جديدة لا تتعارض مع الحرية السياسية، والدول الكبرى التي فقدت قدرتها على مقاومة النفوذ الأمريكي ستعمل على استعادة هذه القدرة، وستختلف هذه القوى في مقدار وتوقيت استعادتها لهذه القدرة، في حين قد تكون الخطوة التالية بالنسبة للصين انهياراً أيديولوجياً مشابهاً لما حدث في أوروبا الشرقية دون أن يصاحبه التفتت

قبل أن تستعيد الصين قدرتها على اتخاذ الموقف المستقل. ودول عدم الانحياز ستحاول أن تعيد التماسك بين دول العالم الثالث، والتعاون لإعادة مبادىء القانون الدولي إلى الحياة. أخيراً، فإن النعرات القومية والدينية لا بد وأن تخفّ حدتها لتفسح مجالاً للتعاون بين القوميات والأديان. لكن كل هذه التغييرات لن تتم بشكل منتظم وفي وقت واحد مما سيؤدي إلى تفاوت في الآثار على الأرض، وبالتالي اختلاف في التأثير على الأمن القومي العربي، وعلى الأمة العربية أن تكون مدركة لكل ذلك، مترقبة حدوثه مستعدة للتعامل معه، وأهم ما يساعدها على ذلك هو تطور الأمة نفسها في نظمها الداخلية، وفي التعاون فيما بينها، وفي فرز الغث من السمين، وفي الإيمان بحقها وبعدالة قضاياها.

البيئة الاقليمية وأثرها على الأمن القومي العربي

نقصد هنا بالبيئة الإقليمية موازين القوى ومنظومة العلاقات بين الأمة العربية من جهة، والقوى المحيطة بها في الإقليم من جهة أخرى، وهذه القوى بعضها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والبعض الآخر ينتمي إلى منظمة الوحدة الافريقية، والباقي ينتمي إلى منظمة معاهدة شمال الأطلسي، وإذا تتبعنا تطور النظام الاقليمي ودول الجوار لا بد وأن نلاحظ اتجاهات عامة للتغيير في هذه المجموعات، فقد تكون القوى الأوروبية في شمال البحر المتوسط والتي تكاد تقع كلها في منظمة معاهدة شمال الأطلسي أصبحت تمارس تفوقاً كبيراً على الأمة العربية، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأنها في الوقت نفسه تخشى من احتمالات الهجرة من الدول العربية في شمال أفريقيا، كما أن الدول العربية في شمال أفريقيا تخشى بشدة من الآثار المتوقعة لتوحيد أوروبا، أو على الأصح توحيد الجماعة الأوروبية. ومع كل ذلك، فمن الواضح أن هذه المجموعة تخشى المد الإسلامي وتعتبره خطراً عليها، وهي بالتالي تحارب الإسلام وقيمه، وكل من يحتمل أن يتمسك بهذه القيم. ومع التفوق العسكري لهذه الدول نتيجة للتفوق التقني ولتخلف الدول العربية في مجالات التقنية، فإن الأخطار على الأمن القومي العربي تزداد، وخاصة أن غالبية الدول العربية تعاني من نقص خطير في بعض أركان الأمن، مما يصعب من قدرتها على مواجهة الخطر. ومن أكثر احتمالات التهديد الاقليمي احتمال شطر الإقليم العربي في شمال افريقيا في منطقة ليبيا وجنوب المغرب، وكذا شد أطراف الاقليم العربي بالعمل على فصل المناطق الجنوبية من جميع الدول العربية بلا استثناء، بداية من النوبة في مصر إلى جنوب ليبيا فالجزائر فالمغرب، ناهيك عن فصل السودان عن البيضان في موريتانيا. وتلعب فرنسا الدور الرئيسي في تهديد الأمن القومي العربي من مجموعة حلف شمال الأطلسي بما لديها من وجود في القارة الأفريقية.

تسعى دول الجوار شرق الأمة والوطن العربي والأعضاء في منظمة المؤتمر

الإسلامي إلى تحقيق تفوق على الأمة العربية وشد أطرافها، وفرض هيمنتها واستنزاف ثرواتها مستعينة بدول أخرى، وقد تستعين بالجمهوريات الإسلامية شرق إيران وجنوب الاتحاد السوفياتي في تدعيم موقفها حيال الأمة العربية وربما تحقيق التفوق عليها، وخصوصاً في مجال التحكم في الممرات المائية، وبشكل خاص مضيق هرمز والموارد المائية ونهر الفرات، أو تقوم هذه القوى بالتعاون مع إسرائيل في مواجهة الأمة العربية، على نحو التعاون التركي الإسرائيلي عبر الولايات المتحدة الأمريكية أثناء حرب الخليج، وخصوصاً في مجالات الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة، والتعاون الإسرائيلي الإيراني في قضية تزويد ايران بأسلحة إسرائيلية أمريكية فيما عرف بقضية «ايران جيت»، ولا يبدو حتى الآن احتمال كبير للتعاون التركي الإيراني في المجال الأمني رغم سوابقه في حلف بغداد.

ورغم كل ما سبق، فإنه ليس من المستبعد أن تحدث تغييرات في كل من ايران وتركيا حيث تدرك الدولتان بها عمق الصلات التي تربطها مع الأمة العربية عبر الدين الإسلامي، وتدرك أن أمنها أقرب إلى تعاونها مع الأمة العربية منه إلى تعاونها مع قوى أخرى، إلا أن ذلك سيرتبط بالتوجهات الإسلامية لهذه الدول، وتكون إيران أقرب إلى تحقيق ذلك من تركيا.

تشير التطورات في أفريقيا إلى اتجاه القارة إلى مزيد من الضعف والتبعية والتخلف، وهي بذلك لا تصبح مصدراً لأخطار عسكرية، لكنها يمكن أن تكون بؤرة لأخطار اجتماعية عديدة، منها أن تكون مصدراً لهجرات جماعية كبيرة من الدول الافريقية المجاورة، مما يزيد العبء على اقتصاديات الدول العربية.

كذلك، فإن الدول الأفريقية بضعفها هذا تكون عرضة للسيطرة الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، ومع السيطرة الأجنبية يمكن أن تعود الأخطار القديمة المصاحبة للاستعمار الجديد تحت أسماء وشعارات جديدة.

أخيراً، فالبيئة الأفريقية تضم بين حناياها مصادر الثروة المائية لكل من السودان ومصر والتي هي عماد الحياة منهما لذا، فإن قيام دولة أو دول افريقية بالعبث بموارد المياه، أو أن تقف حائلاً أمام محاولات تنمية الموارد المائية يعتبر

تهديداً قوياً لأمن الأمة العربية، وخصوصاً شعوبها في كل من مصر والسودان. ومن البديهي أن هذا التهديد يمكن أن يحدث من الدول الأفريقية مباشرة، أو عن طريق تدخل أجنبي مباشر أو غير مباشر، وقد بدت في الفترة الأخيرة بوادر تعاون اسرائيلي أثيوبي في هذا المجال رغم نفي أثيوبيا، وتأكدت العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية من خلال عمليات نقل اليهود الأثيوبيين «الفلاشا» إلى فلسطين المحتلة.

ورغم أن التغيرات السياسية ليست ذات طابع مستقيم، فإن تغيير الأوضاع في افريقيا إلى غير الاتجاه الحالي يتطلب زمناً طويلاً، فرغم التغييرات الحادة والمفاجئة في نظم الحكم في دول مثل أثيوبيا والصومال، إلا أن النتائج الفعلية للتغيير تبدي مزيداً من التدهور والضعف، ولا تشير إلى تحسن في الأوضاع السياسية أو الاقتصادية.

ظلت اسرائيل تشكل تهديداً للأمن الإقليمي من قلب الإقليم، سواء كان باختلال الميزان العسكري بينها وبين الدول المجاورة، أو بعد عدوانها المباشر على دول الإقليم المجاورة لفلسطين بل والأكثر بعداً من ذلك، أو بالتمادي على حقوق الدول العربية المائية، وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني واحتلال فلسطين. إلا أن احتمالات التهديد الاسرائيلي تتزايد مع تأثير حرب الخليج على موازين القوى لصالحها. كذلك، فإن تزايد معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة بدرجة كبيرة، بحيث يمكن تسميتها بالهجرة اليهودية الثانية إلى فلسطين. فهذه الهجرة تشكل ضغطاً عنيفاً على الموارد المتيسرة في فلسطين، وخصوصاً الموارد المائية، مما يؤدي حتماً إلى اتجاه إسرائيل للتوسع على حساب الفلسطينيين في فلسطين أولاً، ثم على حساب الدول العربية المجاورة، ولا حاجة لنا للتخمين، فالقيادات الإسرائيلية لم تترك مجالاً لذلك، وأعلنت عن عزمها على إقامة اسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، ولا شك أن نتائج حرب الخليج سواء من اختلال موازين القوى أو التفكك والتناحر العربي اللذين أضعفا التعاون بين الدول العربية، تسهّل من المهمة الاسرائيلية.

أدت التغييرات العالمية وحرب الخليج من جهة أخرى الى انخفاض في

القيمة الاستراتيجية لإسرائيل حيث فقدت دورها في المواجهة بين القطبين والمعسكرين أثناء الحرب الباردة، كما أدت إلى نوع من الاختلاف بين النظرة الاسرائيلية ونظرتها الأمريكية حيال الصراع العربي الاسرائيلي لذلك، فإن حرب الخليج كشفت عن أن الدور الاسرائيلي محدود في حماية مصادر النفط في الخليج، وعن اضطرار الغرب إلى التدخل المباشر لحماية مصالحه، وكذلك عن تعرض اسرائيل للإصابة بواسطة أسلحة عربية بمجرد تطور الأسلحة العربية، إلا أن ذلك لم يعن على الاطلاق أنه لم يكن لاسرائيل دور في الحرب، وإن كان محدوداً في مجالات جمع المعلومات والإمداد بالمخزونات من الأسلحة والمعدات، وكذا بأعمال المعاونة الملاحية والالكترونية وما إليه.

اتجه الموقف الاقليمي إلى فرض نوع من التسوية للصراع العربي الاسرائيلي تحقق مكاسب وقتية محدودة للأمة العربية، بينما ترسخ حقوقاً لإسرائيل، ورغم أن النتائج النهائية لهذه الجهود ما زالت بعيدة، إلا أن إجراء التسوية في ظروف اختلال التوازن الاستراتيجي، ومحاولة فرضها في حد ذاتها تهديد للأمن القومي العربي، وخصوصاً أن أية نتائج يمكن أن تحققها تظل معرضة للانتهاك نتيجة لاستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إذ أن التوسع اليهودي بعد تسوية ناقصة لن يواجه نفس المقاومة والروح العربية التي واجهته في السابق.

إن اتجاه عدد من الدول العربية، بل وبعض القوى الشعبية وخاصة في الخليج إلى الالتحاق بالقوى الأجنبية، والتقليل من ولائهم وانتمائهم القومي العربي، لا شك يمثل أخطر التهديدات في حالة انتشاره، وهو على الأقل عامل مساعد لمصادر التهديد الأخرى.

أهم التهديدات للأمن القومي العربي بعد حرب الخليج

تظل التهديدات المتوقعة للأمن القومي العربي بعد حرب الخليج، هي ما كان قبلها تقريباً، وإن زادت حدتها وخطورتها، وأساليبها ووسائلها، وكذا اختلفت مصادرها نسبياً. إن أهم هذه التهديدات هي: شطر الاقليم العربي بإيجاد فواصل أجنبية في داخله، وشد الأطراف بفصل الأجزاء الطرفية، وتجزئة وتفتيت الاقليم بالعمل على زيادة انقسامه، والتعدي على الحقوق المائية، وفرض التبعية الاقتصادية، وفرض الهيمنة السياسية، وفرض التخلف، وتغيير التركيبة السكانية وتغيير القيم. ويتحقق التهديد باستخدام وسائل مختلفة تعتبر الوسائل العسكرية أخطرها، ولكن ذلك يتحقق أيضاً بوسائل مختلفة أخرى مثل الوسائل الاقتصادية والسياسية والاعلامية والاجتماعية.

ومن بين التهديدات السابقة، يظل التهديد الاسرائيلي المدعم من الولايات المتحدة أخطر هذه التهديدات، حيث يهدد بشطر الوطن العربي إلى قسمين، وشد الأطراف العربية بالتوسع من الفرات إلى النيل، وبتغيير التركيبة السكانية في الأراضي المحتلة في فلسطين والمناطق الأخرى التي تحتلها الآن في الجولان ولبنان، والتي قد تحتلها بعد ذلك، والتعدي على الحقوق المائية العربية بالإضافة إلى فرض الهيمنة السياسية وتستخدم اسرائيل وسائل العدوان البري والبحري والسيطرة الجوية واختلال الميزان العسكري، والتهديد النووي وعسكرة الفضاء، بالإضافة إلى الهجرة والاستيطان والإعلام والحصار الدبلوماسي والحرب النفسية، وغيرها من الوسائل.

أما المصدر الثاني الرئيسي للتهديد، فهو الولايات المتحدة الأمريكية منفصلة عن اسرائيل، وتستخدم أساليب شطر الإقليم العربي بإسرائيل، وتجزئة وتفتيت الإقليم العربي بتشجيع الأقليات العرقية والطائفية على نحو ما حدث في لبنان، ومع أكراد العراق، ومع البربر في جنوب المغرب العربي والنوبة في مصر،

وتشجيع الأقليات في جنوب السودان، وتشجيع انقسام الصومال، كذلك بفرض التبعية الاقتصادية بالمحافظة على استمرار حاجة الدول العربية إلى استيراد احتياجاتها منها ومنعها من تطوير اقتصادها بما يقلل من اعتمادها عليها، وباستخدام كل ذلك لفرض الهيمنة الاقتصادية، وبتغيير القيم بوسائل مختلفة قد تكون أهمها وسائل الإعلام والنشر. وتعتبر الأداة الرئيسية للولايات المتحدة هي القوة العسكرية بفرض السيطرة الجوية والعدوان الجوي والحصار البحري والتهديد النووي وعسكرة الفضاء، بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية، والضغط الدبلوماسي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والدعاية الموجهة المباشرة وغير المباشرة. ويعتبر الوجود العسكري الأمريكي في الوطن العربي وحوله، سيما في البحر المتوسط، أداة رئيسية للتهديد العسكري، حيث يصعب الاعتماد على الوسائل العسكرية المتمركزة في الولايات المتحدة، بل إن استخدامها يتطلب على الأقل بعض المعونات المحلية مثل زيارات الموانىء، واختراق المجال الجوي، وتزويد الطائرات المقاتلة بالوقود في الجو، والتمركز المسبق للأسلحة والمعدات والمواد، والأجهزة والمنشآت الفنية الخاصة بالاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة والحرب الالكترونية، أخيراً تتبنى الولايات المتحدة سياسة تسليح تكرس التفوق الاسرائيلي مع الدول العربية.

زادت درجة تهديد الدول الأوروبية للأمن القومي العربي بعد حرب الخليج بالوجود العسكري الكثيف حول الوطن العربي وفي أجزاء منه، وبفرض الحصار البحري وبفرض التبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية، وكذا بتفتيت الأمة عن طريق تشجيع الطوائف والأقليات القومية ودعمها عسكرياً وتأييد اسرائيل. وقد ظهر بشكل خاص تهديد كل من بريطانيا وفرنسا بمبادرتهما بإرسال القوات سواء للهجوم براً وجواً على العراق أثناء حرب الخليج من اتجاه المملكة العربية السعودية، أو بما سمي بحماية الأكراد في شمال العراق مما شكل في الحقيقة انتهاكاً شديداً لسيادة العراق، وكذا بالمساهمة في نزع سلاح العراق ونظام السيطرة على التسلح بما يؤكد اختلال الميزان الاستراتيجي لصالح اسرائيل، وكذا ضمان بقاء الأمة والوطن العربي في موقف ضعيف إزاءهما وإزاء القوى الخارجية عموماً. ويتصف التهديد البريطاني بصفة خاصة بتبعيته المطلقة

للولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتصف التهديد الفرنسي بصفة خاصة بتشجيعه الأقليات غير العربية في الوطن العربي على الانفصال وبعدائه للإسلام.

ارتفعت فجأة قيمة التهديدات التركية للأمن القومي العربي والتي تميزت بالعدوان البري والجوي على الأراضي العربية، والتعدي على الموارد المائية العربية، وتفتيت الوطن العربي بتشجيع النعرات الانفصالية لدى الأقليات القومية في الوطن العربي، وكذا الحصار الاقتصادي، إلا أن أخطر التهديدات المتوقعة هي التعدي على الحقوق المائية العربية خاصة لسوريا والعراق. وتستند تركيا في تحقيق هذه التهديدات إلى الوجود العسكري الأجنبي لدول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة بصفة خاصة، بالإضافة إلى قوتها العسكرية.

شكلت إيران تهديداً للأمن القومي العربي، وتظل تشكل هذا التهديد عن طريق شد الأطراف العربية في شرق الوطن العربي، وبتغيير التركيبة السكانية في منطقة الخليج، وبفرض الهيمنة والنفوذ السياسي عن طريق الاختراق المذهبي ومحاولة السيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة، على نحو ما سبق أن جرى في الحرم المكي، وباستخدام الدعاية الدينية وبتشجيع الأقليات والنعرات المذهبية الشيعية لتغيير ولائها للأمة العربية، وتفتيت الوطن بتقسيمه إلى دويلات صغيرة وخصوصاً في العراق. ورغم أن ايران سبق أن استخدمت الوسائل العسكرية بالعدوان البري أساساً والجوي المحدود، فإن استخدام ايران للوسائل العسكرية لتنفيذ التهديدات محدود نظراً، لأن الميزان العسكري ليس في صالحها الآن بعد هزيمة إيران في الحرب مع العراق وتعتبر وسائل الدعاية الدينية والمذهبية، والاختراق الاقتصادي، واختلال الميزان الاستراتيجي الشامل لصالحها، هي الوسائل الرئيسية لتحقيق التهديدات.

يتضاءل التهديد الأثيوبي المباشر للأمن القومي العربي نتيجة لانهيار النظام السياسي والاقتصادي، مع تزايد قوى الشعب الاريتري، إلا أن هذا التهديد يزداد بالتدخل الاسرائيلي في أثيوبيا وهنا، فإن أكثر أساليب التهديد الاثيوبي المتوقعة هي التجاوز على الموارد المائية العربية بما يحرم كل من مصر والسودان

من بعض مـواردهما من ميـاه النيل الـواردة من هضبة الحبشـة، مما يهـدد الحيـاة نفسها على أرض الدولتين العـربيتين وبمـا يتبع ذلـك من آثار عـلى باقي الـدول العربية.

يرتبط التهديد بالتخلف بكل ما سبق بما يفرض على الوطن العـربي من خطر استيراد التقنيات المتقدمة في مجـالات الاستخدام السلمي للطاقـة النوويـة، وفي مجالات الفضاء، بـالإضافـة إلى ما يؤدي إليـه ارتفاع الانفـاق العسكري نتيجـة لتزايد إدراك خطر التهديد العسكري.

هناك التهديد بالتخلف نتيجـة انحسار المـوارد الطبيعيـة، منها خـطر الجفاف والتصحر نتيجة لانخفاض معدلات الأمـطار في أماكن سقـوطها المعتـادة، وكذا نضوب الثروة المعدنية في باطن الأرض والمحتمل حـدوثه بـالنسبة للنفط بـالنسبة لبعض الدول ذات الاحتياطي المنخفض، وبعض الموارد المعدنية الأخرى.

يشكل انتشار المخدرات والمواد المصنعة تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي، إذ يستنفد الطاقات المادية والروحية للأمة، ويكرس تخلفهـا ويسهل مهمـة باقي عناصر التهديد في تحقيق أهدافها.

أخيراً، فإن انتشار العنف والعنف المضاد، الحكـومي والشعبي، والجماعـات وإرهاب الدولة والجماعات المضادة يشكل استنزافاً للموارد القومية، ويروع أبناء الأمة، ويحرف هذه الطاقات نحو تدارك نتائج العنف وعلاج آثاره.

احتمالات مواجهة تهديدات الأمن القومي العربي

إن دراسة الأمن تجري في الأساس من أجل استكشاف الطريق إلى تحقيقه، أي أن الدراسة لا يجب أن تتوقف عند تشخيص الحالة والحديث عن التهديدات وأثر البيئة المحلية أو الإقليمية أو المحلية على الأمن، بل إنها يجب أن تسعى إلى تقديم أساليب ووسائل لتحقيق الأمن في إطار استراتيجية يمكن تسميتها باستراتيجية الأمن القومي. وعلى هذا الأساس، فإن دراستنا السابقة لا تكتمل إلا بالبحث عن حلول لمعضلات الأمن القومي العربي في المستقبل القريب والمنظور. وهي حين تقترح استراتيجية يجب ألا تتعلق بالآمال والطموحات فقط، بل أن تبدأ من أرض الواقع متجهة نحو الأمل، والأمل هنا هو الأمن.

يجب أن تبدأ محاولتنا بالاعتراف بأن حالة الأمن القومي العربي قد وصلت إلى درجة من الضعف والسوء، مما يجعل علاجها دفعة واحدة أو علاجها السريع أمراً غير ممكن وغير عملي. فإذا كان الأمر قد وصل إلى اختلال الثوابت والبديهيات، فإن القفز من فوق الواقع لا يؤدي إلا إلى مزيد من السقوط والانكسار. فأول ما يجب عمله هو إجراء مراجعة لكل ما يتعلق بالأمن، والتأكد من أن المبادىء ما زالت ثابتة، فإذا تأكدنا من ذلك، فإن الخطوة التالية هي أن نعيد تحقيق المبادىء على أرض الواقع، فإذا تحققت كان علينا أن نبني فوقها صرح الأمن.

إن تحقيق ما سبق يتطلب البحث عن أداة أو أدوات لتنفيذ الخطوات المطلوبة وهي مهمة ليست سهلة. فجامعة الدول العربية هي الجهاز والأداة المفترض أن تقوم بالدور الرئيسي في المحافظة على الأمن القومي العربي واستعادته إذا فقدناه، وجامعة الدول العربية في وضعها الحالي مجمدة ومهمشة، لا تقوم بأي دور حيال القضايا العربية الرئيسية، ولقد قصد ألا تجتمع مؤتمرات قمتها ولا

مجلسها أثناء أزمة الخليج، وأن يتحول مجلسها عند انعقاده إلى مناقشة القضايا الإجرائية، وأخيراً وبعد طول انتظار كان تناولها للقضايا كلامياً لا يتحول إلى واقع ولا ترسم له خطط مثل هذا التحول. إن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم انتظام اجتماع أجهزة الجامعة الرئيسية، مؤتمرات القمة، مجلس الجامعة، مجلس الدفاع المشترك، المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن انتظام انعقاد مثل هذه الأجهزة يمكن أن يكون بداية للطريق الطويل نحو تحقيق الأمن القومي العربي. إن هذه الأجهزة مطالبة ببحث المسائل والمشاكل التي تختص بها، وأن تقدم بها تقريراً إلى الأمة عن طريق الجامعة، ولعل الحكومات العربية وأمانة الجامعة تخجل من أن تواجه الأمة العربية بحقيقة أوضاعها الأمنية وأن تعمل على تصحيحها، إن ذلك يتطلب درجة ونوعاً من الرقابة الشعبية على أجهزة الجامعة العربية، وهذه الرقابة ليست واردة حالياً في ميثاق الجامعة، ولا ينتظر أن ترد في تعديل الميثاق، إلا أن الأمر يجب أن يبدأ بأن يطالب الفرد الإنسان العربي بحقه في معرفة حقيقة وصحة ما يجري في مجالس الجامعة، الأمر الذي يمكن أن يفضح المتواني والمتقاعس، ويشجع من يأخذ الأمر بجدية.

إن ذلك يطرح قضية السلطة في الوطن العربي كأساس للأمن القومي، فرغم أننا ركّزنا حديثنا على التهديدات الخارجية أو الداخلية، فإن متطلبات الأمن القومي العربي تستدعي أن تمسك الشعوب العربية بزمام أمورها في يدها بعد أن أهدرت السلطات كل متطلبات الأمن. قد يكون الأمر غير وارد الآن نتيجة لضعف مؤسسات المجتمع والمنظمات غير الحكومية، وهو وإن كان حقيقة كذلك، فإنه لا يجب أن يعوق الأمل في استعادة الأمن القومي العربي أو تأجيله إلى حين استعادة الشعب للسلطة، إلا أنه يظل شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن القومي العربي، وإن طال الأمد. وخلال تلك الفترة يكون على كل فرد عربي مخلص أن يسعى إلى العمل السياسي الجماعي والمنظم الذي يمكن من خلاله تقريب ذلك اليوم الذي تمسك فيه الجماهير العربية بزمام سلطتها وتتولى شؤون أمنها وتحققه. وعلى هذه الجماهير أن تتولى ـ بدلاً من حكوماتها وجامعاتها ـ تنفيذ استراتيجية الأمن القومي المقترحة.

إن أولى خطوات الاستراتيجية المقترحة هي إعادة تقييم مفهوم الأمن القومي

وحاله ومبادئه حتى يزول اللبس عن كل ما خالطته حرب الخليج - يجب أن تعاد النظرة الواقعية - حول مدى اقتناعنا وإيماننا بوحدة المصير، وبعدم جواز استخدام القوة العسكرية ضد بعضنا، وبرفض الوجود العسكري الأجنبي على أراضينا وحولها، وبأولوية التهديد الاسرائيلي المدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعدم جواز تطبيق إجراءات لنزع السلاح في الوطن العربي لا تتسم بالشمول والتكامل وضمن إجراءات مشابهة تنطبق على كل العالم، وعلى ضوء ما يمكن التوصل إليه من خلال المراجعة يمكن تحديد الأطراف المستعدة للعمل من أجل تحقيق الأمن القومي العربي من خلال التزامها بالعناصر المستقرة لمفهوم هذا الأمن، أما تلك الحكومات أو الجماعات أو المنظمات التي لا تتفق على تلك المبادىء، فإنها تستبعد من استراتيجية الأمن القومي العربي. ويمكن في هذه الحالة أن تكون جامعة الدول العربية إطاراً لحركة من يؤمنون بعناصر الأمن القومي العربي، دون أن يكون ذلك ملزماً للآخرين.

إن حركة الحكومات والجماعات والمنظمات التي تؤمن بحقيقة الأمن القومي العربي يجب أن تبدأ بإعادة تحقيق مبادىء الأمن القومي على الواقع، عليها أن تؤكد على تحقيق وحدة المصير من خلال تقرير بأن احتلال أي جزء من الوطن أو الشعب العربي إخلال بالأمن القومي العربي سواء كان ذلك بواسطة قوى أجنبية أو عربية، وبالتالي فإن احتلال العراق للكويت وكذا احتلال قوات التحالف للعراق، وتدمير بنيته الأساسية، وانتهاك سيادته كليهما كانا انتهاكاً للأمن القومي العربي ولا يجوز تكراره أو تكرار ما يشابهه، وبناءً على ما سبق فعلى هذه القوى أن تبذل جهودها السياسية والدبلوماسية وغيرها، من أجل رفع المعاناة عن الشعب العراقي وإنقاذ ما تبقى لديه من قوة واستعادة سيادته على أرضه، ويتطلب ذلك بالدرجة الأولى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بواسطة الدول العربية المحيطة بالعراق والتي تؤمن بوحدة الأمن القومي العربي، وهذا يتطلب حداً أدنى يشتمل على الأردن وسوريا، وحداً أقصى يضم إليهما كلاً من المملكة السعودية والكويت، إلا أن هذا يتطلب تعاوناً ومساندة عربية أكبر حيث لا يمكن لتلك الدول في حدها الأقصى أو الأدنى أن تتحمل الضغوط الدولية وحدها، وهنا تلعب مصر دوراً هاماً وحيوياً يتوازى مع الخطوة السابقة العمل

على إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي وليس في الخليج فقط، وألا يقتصر مفهوم الوجود العسكري الأجنبي على القواعد العسكرية، وإنما ينصرف إلى الصور المختلفة بما فيها استخدام تسهيلات الموانىء، وحق اختراق المجال الجوي، والمناورات المشتركة. وربما كانت هذه الخطوة من أصعب الخطوات بعد أن تورطت دول عربية كثيرة في علاقات عسكرية أدت إلى وجود كثيف للقوات الأجنبية، وتقنينه، بل وعقد معاهدات أمنية مع قوى أجنبية أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا. إن إلغاء هذه المعاهدات والاتفاقات لن يكون أمراً سهلاً، إذ أن هذه الاتفاقات قد أنشأت حقوقاً قانونية للقوات الأجنبية لا يمكن إزالتها بجرة قلم. وحتى الوجود العسكري الدولي تحت علم أو شعار الأمم المتحدة يجب مراجعته والعمل على تغيير صورته على الأقل، بأن يقتصر على صورة المراقبين وفي الحدود التي تقبلها الدولة صاحبة السيادة، وبحيث لا ينتقص وجود هذه القوات من سيادة الدولة صاحبة الأرض التي تتمركز عليها هذه القوات. كذلك، فإن التمهيد لبناء الأمن القومي العربي في الظروف الدولية الجديدة يتطلب أولاً تهيئة البيئة الدولية مرة أخرى لتكون صالحة لهذا البناء، ويتطلب ذلك العمل على بناء جبهة دولية تناهض السيطرة الأجنبية والتبعية يفترض أن تقوم أساساً على ما عرف بحركة عدم الانحياز أو دول العالم الثالث. ويتطلب تحقيق ذلك توافر دول عربية تؤمن حقيقة بهذه المبادىء، وتقتنع بإمكانية تحقيقها، وهو أمر ليس متيّسراً في الوقت الحاضر بدرجة كافية، ويؤكد الحاجة إلى أن تقوم الحركات والجماعات والمنظمات الشعبية العربية بدور نشيط للدفع في هذا الاتجاه، حينما لا ينتظر تحرك أغلب الحكومات الحالية في الدول العربية لتحقيق ذلك، بعد أن ترهلت وفقدت قدرتها على المقاومة ومواجهة التحديات.

إن نظم السيطرة على التسلح التي اتفقت القوى الكبرى على تنفيذها على دول العالم الثالث، وعلى الدول العربية بصفة خاصة تسعى إلى حرمان الشعوب العربية من فرصة ممارسة الكفاح المسلح من أجل تحقيق أهدافها. وبالرغم من الاقتناع بأن الكفاح المسلح ليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الأمن القومي العربي، فإن بقاء هذه الوسيلة محتملة وقابلة للاستخدام ضروري وهام

لتحقيقها. وبقاء واستمرار الخيار العسكري وممارسة الكفاح المسلح هو من ضرورات وأسس الأمن القومي عموماً، والأمن القومي العربي بصفة خاصة.

إن ذلك يتطلب أن تتضافر جهود عربية حكومية وغير حكومية لبناء قاعدة صناعية قوية قادرة على انتاج أهم ما تحتاجه الشعوب العربية من أجل الدفاع عن نفسها ومصالحها وحقوقها، ومن أجل الكفاح لاستعادة الحقوق المسلوبة. ورغم أن هذا العبء ثقيل إلا أن التعاون بين قوى عربية مؤمنة يمكن أن يحقق الكثير، والتعاون بين هذه القوى وقوى إسلامية مؤمنة يمكن أن يدعم ذلك، والتعاون مع باقي دول العالم الثالث، أو ما يسمى الآن بالجنوب، وخصوصاً من لا يزال منهم يؤمن بمبادىء عدم الانحياز يمكن أن يقوي هذه القدرة. أخيراً، قد تجد هذه القوى العربية أنصاراً لها بين شعوب العالم المتقدم، أو ما يسمى حالياً بالشمال ويستطيع أن يصلح بعض الخلل في التوازن الاستراتيجي. إن ذلك كله سيرتبط أيضاً بالتقدم التقني ليس في مجال الصناعة العسكرية فقط بل في الحياة كلها، إن ذلك شرط لاستمرار الصناعة العسكرية ومسايرتها للتقدم، وهو في الوقت نفسه ضمان لصلابة القاعدة الاجتماعية المساندة لهذه الصناعة.

إن العمل في كل هذه المجالات يجب ألا يلهي القوى العربية المؤمنة حكومية وغير حكومية عن الأخطار والتهديدات الجارية حالياً والتي لا تنتظر حتى نفرغ من المهام التمهيدية لبناء الأمن القومي العربي. إن هناك قضيتين عاجلتين على الأقل يجب التصدي لهما فوراً فرادى وجماعات، قبل تحقيق المطالب وأثناء تحقيقها وبعدها. إن هاتين القضيتين هامتان لا لأنهما تحدثان في الحاضر فقط، وتستحوذان على كثير من الجهد، بل لأنهما تمسان المستقبل العربي كله، لا بل المصير والكيان العربي. إن القضية الأولى هي جهود التسوية الجارية الآن عن طريق ما يسمى بمؤتمر السلام، والثانية هي الهجرة اليهودية بأعداد ضخمة إلى اسرائيل. إن القضية الأولى هامة في أنها قد تسلم لإسرائيل بحقوق ليست لها، بل إن المؤكد أن بداياتها نفسها تقول ذلك. إن هذه الجهود في عام 1991 مبنية على الحقائق الناتجة عن حرب الخليج، وهي حقائق ليست في صالح العرب وبغضّ النظر عن المسؤول عنها، وهي إذ تبدأ تضع قيوداً مسبقة تكاد تفرغ

القضيـة من مضمونها، إن استبعـاد الأمم المتحدة كشريـك أصيل في القضيـة، وإعـطاء إسرائيل الحق في الاعـتراض على أعضـاء الوفـود العـربيـة المفـاوضـة، والاتفاق على تأجيل بحث قضية القدس، والإصرار على البدء بالاتفاق على فترة إدارة ذاتية. كل ذلك يؤكد أن الـطرف الفلسطيني ومن قبله الـطرف العربي قـد قبل بما لم يكن يقبل به، وما لم يكن ليقبل به. إن استمرار هـذه الجهود يتـطلب مقاومة صلبة وعنيفة في مواجهة ظروف سياسية غير مؤاتيـة وضمن تيار التسـوية السلمية «الشاملة» رغم الإدراك بأنها لا يمكن أن تكون لا شاملة ولا نهائية، إن ذلك يتطلب تنسيقـاً كامـلاً بين الأطـراف العربيـة المشاركـة في «المؤتمر المـزعوم» والذي هو في حقيقته غطاء لمباحثات ثنائية مباشرة بين دول عربية واسرائيل. إن استراتيجية اسرائيل مبنية على فض الاشتباك أو فك الارتباط بين الفلسطينيـين، وأمتهم العربية حيث يجري الفصل بين القضية في فلسطين، وبينها في كـل دولة عربية أخرى، وبين الفلسطينيين وقيادتهم في منظمة التحريـر الفلسطينيـة، وبين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارج الأراضي المحتلة. والمطلوب أن تتبع أطراف عربية استراتيجيـة مضادة هي الـربط بين جميـع عناصر القضيـة رغم ما يبـذل من جهود لعكس ذلـك. إن هـذا يتـطلب تنسيقـاً لصيقـاً ومستمـراً بـين الأطراف كل يوم، بل وكل جلسة، بحيث تسير الأمور داخل المؤتمر وفي النهـاية كما لو كانت جميع القضـايا مرتبطة، والقضـايا متشـابكة. إن هـذا العبء يقع بالدرجة الأولى على المسؤولين الحكوميين في الدول المحيطة بإسرائيـل، ثم بباقي الدول المدعـوة إلى مؤتمر «السـلام»، ثم بجامعـة الدول العـربية حينـما تفيق من سباتها، وتنتـظم في خدمـة القضايـا العربيـة، وتطالب بـالحقوق دونمـا خجل أو وجل.

القضية الثانية العاجلة هي الهجرة اليهودية الجماعية والكثيفة إلى اسرائيل من الاتحاد السوفياتي. إن هذه الهجـرة شديـدة الخطورة. فهي أولاً تـدفع اسرائيـل دفعاً إلى التعدي عـلى الحقوق العـربية، حق امتـلاك الأرض، والحق في نصيب كافٍ من المياه، وحق عودة اللاجئـين والمهجرين. إن استمـرار هذه المـوجة من الهجرة يؤدي بالضرورة إلى مزيد من التوسع على حساب أمن الإنسـان العربي، وأمن الأمة العربية بالتالي. كذلـك، فإن استمـرار الهجرة ينسف في الحقيقـة أية

نتائج سليمة للمؤتمر، الذي يفترض أن يؤدي إلى السلام. إن هذه الهجرة تلف كل النتائج بالغموض حيث لم تستقر الأمور على الأرض بما يمهد لمصالحة تاريخية بين العرب واليهود، ولقد استهلكت إسرائيل ما أمكنها من أرصدتها لكنها أصبحت في مسيس الحاجة إلى موارد لدعم الاستيطان، وطلبت من أجل ذلك ضمانات لقروض بعشرة مليارات دولار أمريكي، وهي المبلغ الذي قامت الدنيا بشأنه ولم تقعد، حينما طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش تأجيل تقديم الضمانات مائة وعشرين يوماً فقط.

إن القوى العربية المؤمنة مطالبة ببذل جهود مضاعفة ومستميتة لإيقاف الهجرة الجماعية إلى الأراضي المحتلة في فلسطين، تمهيداً للعمل على عودة من حضر منها فعلاً حتى الآن، أو على الأقل عودة جزء ملموس منها. إن ذلك مطلوب لا بهدف توفير ظروف مناسبة لتسوية القضية الفلسطينية، بل انه مطلوب قبل ذلك وبعده لتأمين الأمة العربية وشعوبها خارج فلسطين أيضاً من خطر مؤكد محدق بها نتيجة لهذه الهجرة. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب حشد جهود كبيرة يصعب حصرها في مناسبة كهذه، ولكنها يجب أن تشتمل على جهود سياسية ودبلوماسية، واقتصادية ومعنوية وتقنية، مباشرة وغير مباشرة، سلبية وايجابية حتى يمكن تحقيق الهدف، وألا تتوقف هذه الجهود أو يتوقف تطويرها قبل تحقيقه.

إن الاقتناع بوحدة المصير العربي يدفعنا إلى تذكّر ما يعانيه أبناء كل من الشعبين الفلسطيني واليمني داخل بلاد عربية، خصوصاً في دول الخليج العربية، وفي دول عربية أخرى. وتخفيف المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني في أماكن وجودهم المؤقت، لا يخدم القضية الفلسطينية وحدها، بل إنه يخدم في الوقت نفسه وبالدرجة نفسها وربما بأكثر منها قضية الأمن العربي، وهو يدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته في الأراضي المحتلة في فلسطين وفي غيرها، ويحرم اسرائيل من فرص طردهم والاستيلاء على أراضيهم بحجة غيابهم. كذلك، فإن رفع المعاناة عن الشعب اليمني لا تهدف فقط إلى تحقيق الجانب الإنساني من القضية والخاصة بحقوق الإنسان الذي كان يعمل في مكان ما، بل إن أهمية هذه القضية الحقيقية في أنها تهدف إلى الحفاظ على إيمان الشعب اليمني

بعروبته وبوحدة المصير العربي، وتأكيداً لهذه الوحـدة في اليمن وغيره من البـلاد العربية.

إن كـل ما سبق خـطوات تمهيديـة تبحث عمن يخطوهـا، وأدوار تبحث عن شخصيات وأبطال للقيام بها، وللأسف فإن المستعدين للقيام بها محدودو العدد، إلا أن عملهم واجب، وهـام، بل وحيـوي، وهو مـا لم يتم فإن آمـال استعادة الأمن القـومي العـربي في المستقبـل المنـظور قـد تتـلاشى، ويصبـح من الـلازم الانتـظار إلى مستقبل آخـر لا نعرف بعـده، ولم نتعرف عـلى كنهـه، ولا نضمن وروده. الأهم من ذلك أننا نعلم جميعاً أن الزمن يمـر أمام نـاظرينـا لا نستطيـع إيقافه، وهو لا ينتظر ما سنقوم به، هو لا ينتظر أحداً، ولكن مـردوده يزيـد من تعقيـدات الموقف وصعـوباتـه، ويضيف إلينا مصـائب جديـدة من الأنـواع التي واجهناها منذ بداية السبعينات، ليس في دولة عربيـة بعينها بـل في العالم العـربي كله، والعالم كله بشكل عام.

إن القيام بكل ما سبق يمهد الأرضيـة، ويوفـر الأساس لاستعـادة بناء الأمن القـومي العربي. والـذي سيشتمل عـلى بناء داخـلي متماسـك تسيـطر فيـه قـوى الشعب العاملة على زمام أمورها، واتحاد عربي قوي يلغي الحدود داخل الـوطن العـربي في حين يحـافظ على خصـوصيات كـل جماعـة وطائفـة ومذهب وشعب، ووحـدة اقتصاديـة تشكل أسـاساً قـوياً لتنميـة اجتـماعيـة تنـاطـح تقـدم الـدول الأخرى، وتقدم تقني يلحق بقطار العصر ولا يقبل بالتخلف، وتعاون عسكري عـربي في كافـة المجالات يضيّق الخنـاق على مصـادر التهديـد ويحاصرهـا تمهيداً لاستعادة كل الحقوق التي ضاعت قبل ذلك. ولأجل ذلك، فـإن الأمن القومي العربي لا بد وأن يفـرز من بين ثنـاياه آليـاته أولاً لفض وتسـوية النـزاعات بـين الشعوب العربية سلمياً، وكذا لفرض الانضباط والالتزام بالنظام العربي ممثلاً في قيمه أولاً، وفي ميثاق جامعة الدول العربية بعد تعديله بما يتغلب على ما فيه من عيوب أولاً، وبما يضمن استمراره وفاعليته ثانياً. أخيراً، فإن تحقيق الدفـاع عن الأمة العربية سيتطلب استعادة الحقوق إما بالوسائل السلمية القائمة عـلى توازن القـوى والحقوق، وإمـا بالصراع المسلح إذا لم يكن لا بـد من ذلك، وهنـا فإن النظام الدفاعي العربي لا بد من إعادة تنظيمه.

المحتويات

كلمة الناشر 5

الفصل الأول:

مفهوم الأمن القومي 9

- إشكالية النظرة الضيقة للأمن 14
- إشكالية النظرة الشاملة للأمن 17
- الأمن الجماعي 24

الفصل الثاني:

الأمن القومي العربي قبل حرب الخليج 33

- مفهومه من الوثائق 35
- العناصر المستقرة 47
- حالة الأمن قبل الحرب 53

الفصل الثالث:

أثر حرب الخليج على الأمن القومي 59

- أثرها على مفهوم الأمن القومي 61
- أثرها على مصادر التهديد للأمن القومي 71

- أثرها على توازن القوى 77
- أثر الحرب على الاقتصاد العربي 82

الفصل الرابع :
الأمن القومي بعد حرب الخليج 87

- البيئة العالمية وأثرها 90
- أثر البيئة الإقليمية 100
- أهم التهديدات للأمن 104
- احتمالات مواجهة التهديدات 108

حرب الخليج والأمن القومي

... كانت أزمة الخليج ثم حرب الخليج من بعدها تطوراً خطيراً في ما استقر عن عدم جواز توجيه السلاح العربي إلى صدر عربي آخر، صحيح أنه سبق أن حدثت اشتباكات مسلحة بين دول عربية أو قوات عربية أو طوائف عربية، لكن أزمة الخليج والحرب كانت تطوراً نوعياً في هذا المفهوم الذي هو بالتأكيد سلبي وخطر، إذ أن التجارب السابقة لم تصل أبداً وبأي حال من الأحوال إلى حرب شاملة تستهدف كيان قطر عربي وتدمير قواته المسلحة وبنيته التحتية. هكذا أصبح مقبولاً لدى البعض احتلال قطر عربي لآخر بالقوة، بينما قبل آخرون تدمير قوى قطر عربي بسلاح عربي وبالتعاون مع قوى أجنبية، دون محاولة جادة لإنقاذ حقوق الكويت دون تدمير العراق، أو انقاذ العراق هو الآخر بدوره. ومع استمرار هذا المفهوم يمكن أن نتوقع صراعات مسلحة أخرى بين أطراف عربية يقوم فيها قطر أو دولة عربية بتدمير دولة عربية أخرى، ووفقاً لمخططات يضعها آخرون.

المؤلف:

تخرَّج طلعت مسلم من الكلية الحربية في 52/8/9.

وتولى بعد تخرّجه وحتى عام 55 مسؤوليات عسكرية عديدة منها، قائد سرية وأركان حرب الكتيبة، وذلك في المواقع التي خدم بها في سيناء وقطاع غزة، وعمل بعد ذلك مدرِّساً في مدرسة المشاة، وأثناء العدوان الثلاثي على مصر تم تعيينه قائد سرية بالسويس في سلاح الحرس الوطني.

وأوفد في عام 65 في بعثة دراسية إلى الاتحاد السوفياتي لدراسة المواد المعادلة لكلية أركان الحرب بمصر، وكانت دراسته في موسكو حول القيادة والأركان وفي عام 77 وحتى أول 80 تمّ تعيينه رئيساً لفرع التدريس القتالي في تدريب القوات المسلحة.

عمل كخبير عسكري واستراتيجي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في الفترة من 85 وحتى عام 1990.

من مؤلفاته:

- التعاون العسكري العربي.
- العرب والعالم (بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين).
- العرب ودول الجوار الجغرافي (بالتعاون مع د. عبد المنعم سعيد).
- مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي (بالتعاون مع د. أسامة الغزالي الحرب).

١٧.٥٠ ج

دار الملتقى للنشر